
۶۱۲۲



٤١٥ مجيب الندا الى شرح قطر الندى للأنصاري، تأليف
م٠ف الفاكهي، عبد الله بن أحمد-٩٧٢هـ٠ بخط عبد الكريم بن
علي بن الناصر سنة ١٠٨٣هـ

١٤٠ ق ١٨ س ٢١×١٥سم

٦١٣٣ نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد٠ طبع

الاعلام ٤: ١٩٣ الظاهرية (نحو) ٤٤٦

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف ب- الناسخ
ج- تاريخ النسخ د- شرح قطر الندى٠

١٠٠٦/ع

المجلد ٢

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٦١٣٣ ف ١٢٢٦/٢
العنوان: مجيب الندا إلى شرح قطر الندا للأنصاري
المؤلف: عبد الله بن أحمد ت ٩٧٢ هـ
تاريخ النسخ: ١٢٨١ هـ
اسم الناسخ: عبد الكريم بن علي بن الناصر
عدد الأوراق: ٤٠ ق — ٢١×١٥ سم
ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم

وصلى الله على سيدنا محمد واله الحمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه المفيض
على من نحاه وقصده سحايب عفوه وغفرانه المغني بواسع فضله من افتقر
لجوده واحسانه الفاعل لما يشاء فلا معاند له في فعله ولا مماثل له في شانه
والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه من خلاصة العرب بالايات
والمعجزات الجمه ونصبه لتمييز احوال العباد وبيان احكامهم من الحل والحرمه
ونعته بصفات الكمال واكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب والحكمه وعطف
على الانام عموما بارساله فكان كما اخبر للعالمين رحمة وخص من امن به بجعل
له بدل الحسنه عشر امثالها فما اشمل جوده وما اعمه وخص امته به
تسهيل الفوايد بعد الصعوبه موصولا بالسعادة الابديه والامن من العذاب
والعقوبه صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه المقتفين لاوضح المسالك
ايمة الهدى صلاة وسلاما دايمين عدد حبات الارض وقطر الندا اما
بعد فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربيه المسماه
بقطر الندا وبل الصدا للعالم المحقق والامام المدقق امام هذه الصنعة
وعالمها وقاضي شريعتها وحاكمها ابي عبد الله جمال الدين محمد ابن يوسف
بن هشام الانصاري رحمة الله عليه يتكفل بحل الفاظها وتبيين معانيها
ممزوجا بكلمها مع الاتيان بدليل المسايل وتعليلها في الغالب جانبت
فيه الايجاز المخل والاطناب الممل حرصا على التقريب لفهم مقاصدها
والحصول على جملة فوايدها وسميته مجيب الندا الى شرح قطر الندا

وبالله

وبالله اعتصم وعليه اتوكل واليه اتضرع واتوسل ان ينفع به طالبه وان
يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم وان يبلغني احسن
الامال ويوفقني بالقول والعمل انه خير موفق ومعين لا رب غيره ولا مامول
الا خيره مقدمة اعلم ان من اراد الخوض في علم من العلوم على الوجه
الاكمل ينبغي له ان يتصور اولا حقيقته بحده او رسمه ليكون على بصيرة في
طلبه فان من ركب متن عمياء خبط خبط عشواء وان يعرف موضوعه وهو ما
يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الاصليه له وان يعرف غايته ومنتهى الثمرة
التي لاجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث فحد هذا العلم الذي نحن بصدده
علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات
العربيه لانه يبحث فيها عن الحركات الاعرابيه والبنائيه وغايته الاحتراز
عن الخطاء في اللسان والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنه و
مسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض ولما كان موضوع هذا العلم الكلمة
العربيه وكان البحث في كل علم عن احوال موضوعه بدا المصنف ببيان الموضوع
فقال بعد الابتداء بالبسملة تبركا باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملا
بقول النبي كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله فهو ابتر اي اقطع الكلمة بفتح
الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما وهي لغة
تقال للجمل المفيدة كقوله تعالى وكلمة الله هي العليا وتمت كلمات ربك وهو من اطلاق
الجزء مرادا به الكل واصطلاحا قول اي مقول تحقيقا او تقديرا استعمالا
للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى
مفردا كان او مركبا مفيدا كان او غير مفيد واللفظ ما يتلفظ به الانسان
مهملا كان او مستعملا فالقول اخص منه لاختصاصه بالموضوع فكل قول

لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي فخرج بالقول غيره كالدوال الاربع وهي الخط والا
شارة والعقد والنصب المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى وصح الاخراج
به وان كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم
وخصوص من وجه صح ان يخرج به ما تناوله عموم فصله والقول مع فصله
الذي هو مفرد كذلك لصدقهما على زيد ونحوه وانفراد القول بصدقه
على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد والمراد بالمفرد
ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان اجزاءه هي ذات حروفه الثلاثة
التي هي ز ي د وكل منها لا يدل على معنى وليست اجزاؤه الزاي والياء والدال
خلافا لما في الشرح بل هي اسماء مسمياتها اجزاؤه ومسمياتها لا تدل على
معنى مما يقال لها حروف المباني وتطلق بازاء حروف المعاني التي
هي قسيمة الاسماء والافعال كما صرح به العلامة ابن ابي شريف في حاشيته
على المحلي وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه
كغلام زيد وزاد ابن مالك في تعريفها في التسهيل مستقل لاخراج ابعاض
الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة ويا النسب وتا التانيث
والف المفاعلة فانها ليست بكلمات لعدم استقلالها واسقطه المصنف
كغيره لعل لما جنح اليه الرضي من انها مع ما هي فيه كلمتان صارتا كالكلمة
الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الاعراب على اخره كالمركب المزجي واسقطنا
من التعريف الوضع المخرج للمهمل للاستغناء عنه بالتعبير بالقول الموضوع لمعنى
لا غير لكن خالف في تعريف الكلام فعبر باللفظ دون القول واثر القول
على

على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة الى اللفظ اذ اللفظ يصدق عليه
وعلى غيره والقول وان اطلق على غير اللفظ من الراي والاعتقاد بطريق الاشتراك
المراد به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله في الحد اولى وقدم
تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا
ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه اهم اذ به يقع التفاهم والتخاطب
واللام في الكلمة كما قال الرضي لماهية الجنس من حيث هي من غير دلالة على
قلته ولا كثرة فلا تنافي التا التي للوحدة والفائدة في ملاحظة التا في
مقام التعريف التنبيه من اول الامر على ان الكلمة لا تصدق على افرادها
الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قائم مثلا
انه كلمة وهي بالاستقراء والقسمة العقلية ثلثة اسم وفعل وحرف
لا رابع لها لان علماء هذا الفن تتبعوا الفاظ العرب فلم يجدوا غيرها
ولان الكلمة اما ان تدل على معنى بنفسها او لا الثاني الحروف والاول
اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل
وتقسيمها الى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام
الحيوان الى انسان وفرس ومن جعلها اقساما للكلام او للكلم فهو
من تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام السكنجبيل الى خل وعسل وعلامة
الاول صدق المقسوم على كل من اقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق
بينهما وقدم الاسم في الذكر للاخبار به وعنه واتبعه بالفعل للاخبار
به لا عنه واخر الحرف لعدم مهمايته وكل من الاقسام الثلاثة
علامات وكذا حدود يعرف ويتميز بها عن قسيميه واثر التمييز بالعلامة

قوله للاخبار به وعنه وللاضافة في الاعراب والامكان تركيب الكلام من غيرهما كزيد قائم

على الحد وان كان الحد اضبط لاطراده وانعكاسه بخلافها اذ لا
تنعكس تسهيلا على المبتدي فقال فاما الاسم وهو ما دل على معنى في
نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا فيعرف اي فيميز
عن قسيميه بال المعرفة من اوله كالرجل اذ هي المتبادر على الاطلاق حتى
اذا اريد غيرها قيدت فيقال ال الموصولة او الزايدة واختصت بكلاهما
موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم ومراده به
ما يمكن دخول ال عليه كما مثلا لان كثيرا من الاسما لا يدخلها ال كالمضمرات
والمبهمات واكثر الاعلام ويجوز ان يراد بال ما هو اعم من المعرفة لتدخل
الموصولة والزايدة ويحمل دخول الموصولة على المضارع على انه ضرورة او شاذ بل
قال الجرجاني انه خطا باجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه هنا وفي الشذور
لكن الاول هو مقتضى كلامه في الاوضح والجامع وتعبيره بال اولى
من تعبير من عبر بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل الباء واللام
وتعبيره غيره باداة التعريف احسن من تعبيره بال لشموله لال واللام على
قول من يراها وحدها هي المعرفة والام بدلها على لغة حمير كقوله عليه
السلام ليس من امبر امصيام في امسفر ويعرف ايضا من اخره
بالتنوين وهو نون تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة
واقسامه المختصة بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين وهو
اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء اشعارا بابقايه
على اصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف
وذلك كرجل ورجال الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض

الاسما

الاسما المبنية اشعارا بان المراد به غير معين وهو معنى قولهم
فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه وقياسا
في العلم المختوم بويه كسيبويه الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق
للجمع بالف وتا كمسلمات سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون
في جمع المذكر السالم الرابع تنوين العوض وهو اللاحق لاذ وكل وبعض
واي عوضا عن مضافها اذا حذف نحو وانتم حينئذ وكل في فلك
تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض اياما تدعو وللجمع المتناهي المعتل
اللام اذا حذفت ياوه كجوار وغواش فالتنوين اللاحق لروي
البيت وهو الحرف الذي تعزى له القصيدة وللاعاريض المقفاه
والمصرعة فتسميته تنوينا مجاز لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم
ومجامعته ال وثبوته خطا ووقفا وحذفه في الوصل نص عليه
ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية والمصنف في الاوضح
فلا يرد على اطلاقه هنا وقد انهى ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام
التنوين الى عشرة وجمعها بعضهم في قوله اقسام تنوينهم عشر
عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد
رنم او احك اضطرر غال وما همزا ويعرف ايضا بالحديث عنه اي
الاسناد اليه وهو ان تضم اليه ما تتم به الفايدة كتاء ضربت بتثليثها
بالحركات فانها اسم لانك قد حدثت عنها بالضرب ولكن وضرب
من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض فان قيل اذا كانا اسمين
فكيف اخبرت عن الاول بانه حرف وعن الثاني بانه فعل وهل
هذا الا تناقض قلت قال الرضي ليس المراد بهما في هذا التركيب

حرف وفعل بل المراد انهما اذا استعملا فيما وضعا له كخرجت من الكوفه
وضرب زيد كان من حرفا وضرب فعلا على ان جماعة منهم ابن مالك
اعتبروا في الاسناد الي القول اسناد ما لمعناه ليخرج ما اسند اليه
للفظه كالمثالين المذكورين واما اسناد خبر الي تسمع في قولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فما وّل وهو اي الاسم بعد التركيب
ضربان احدهما معرب وهو الاصل في الاسما اي الغالب ولهذا قدمه
ويسمى متمكنا وكذا امكن ان انصرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه
بتعاقب معان عليه لا يزيلها الا الاعراب بخلاف الفعل اذ يمكن ازالتها
بغيره والمعرب مشتق من الاعراب فينبغي الكلام عليه اولا اذ معرفة
المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه فالاعراب لغة البيان
والتغيير والتحسين يقال اعرب عن حاجته اذا بان عنها واعرب
معدة البعير اذا تغيرت لفساد وجارية عروبة اي حسنا
اصطلاحا على القول بانه لفظي اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل
في اخر الكلمه او ما نزل منزلته وعليه المصنف في الاوضح والشذور
وعلى القول بانه معنوي تغير اواخر الكلم او ما نزل منزلتها
لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وعليه
كثير من المتاخرين وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله وهو ما
اي الذي اوثى بتغير هيئة اخره لفظا او تقديرا بسبب
العوامل المختلفة المقتضية رفعا ونصبا وجرا الداخلة عليه
لفظا او تقديرا وذلك كزيد ومن ثمة فقوله ما يتغير كالجنس
للمعرب فدخل فيه التغيير الكائن في الاوايل والاوساط وخرج

بقوله تغيير الاوايل والاوساط والمراد بالاخر ما كان اخرا حقيقة كدال
زيد او مجازا كدال يد وقولنا لفظا او تقديرا اشارة الي ان المعرب
نوعان لفظي وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد وتقديري وهو ما يقدر
فيه ذلك كالفتى وغلامي ومنه نحو القاضي رفعا وجرا وجمع المذكر
السالم المضاف الي يا المتكلم رفعا كمسلمي وكذا الاسما الستة وجمع
الذكور مطلقا والمثنى رفعا اذا اضيف لكلمة اولها ساكن نحو ابو
الحسن ومسلمو القوم وصالحا القوم بنبه عليه السيد في حاشيته
وغيره وخرج بقوله بسبب العوامل ما تغير اخره بسبب غيرها كالاتباع
والنقل والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الي
ان اخر المعرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطا عليه
سواء تقدم كضربت زيدا ام تاخر كزيدا ضربت ولا فرق في ذلك
بين ان يكون العامل ملفوظا به كما مر او مقدرا كما في نحو بكم
درهم اشتريت اذ التقدير بكم من درهم ولهذا قلنا ثانيا لفظا
او تقديرا والعوامل جمع عامل وهو ما اثر في اخر الكلمة من اسم
او فعل او حرف والاصل فيه ان يكون من الفعل ثم الحرف ثم الاسم
ولا يؤثر العاملان في محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول
واحد ولا يمتنع ان يكون له معمولات والاصل يخالفه مع المعمول
في النوع فان كانا من نوع واحد فلمشابهة العامل بما لا يكون من
نوع المعمول والصحيح في الاعراب انه زايد على ماهية الكلمة

الموضع **والثاني** مبني **وهو** ما كان **بخلافه** اي المعرب اي ما لم
يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ولو قال وهو بضده لكان
اولى لان الاعراب ضد البنا والضدان لا يجتمعان والخلافان قد
يجتمعان كالقعود والضحك وهو مشتق من البنا وهو لغة وضع
شي على شي على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه نقض
لفظي ما جي به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او
نقلا او تخلصا من السكونين وعلى القول بانه معنوي لزوم اخر الكلمة
حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وعليه المصنف في شرح الشذور
وظاهر عبارته للتي تقتضيه وانما يبني الاسم اذا اشبه
الحرف شبها قويا يدنيه منه في الوضع او المعنى او الاستعمال
فلو عارض شبه الحرف ما يقتضي الاعراب استصحب لانه الاصل
في الاسم وانما لم يعرب الحرف عند مشابهة الاسم كما بني الاسم لمشابهته
لعدم المقتضي لاعرابه اذ لا تعتوره المعاني حتى يعرب لبيان ما
اريد منها **تنبيه** اختلف في الاسما قبل التركيب فقيل مبنية لوجود
الشبه الاهمالي فيها لانها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك
وقيل معربة حكما وقيل موقوفة لعدم مقتضي الاعراب وسبب
البنا وهذا هو المثبت للواسطة واعلم ان المبني على اربعة اقسام
مبني على الكسر ومبني على الفتح ومبني على الضم ومبني على السكون
وقدم ما كان مبنيا على الحركات جريا على العادة في تقديمها وان
كان الانسب تقديم السكون لاصالته في البنا وخص الكسر

بالتقديم

بالتقديم لانه الاصل في تحريك البنا واليه اشار بالمثال في قوله
كهولاي في لزوم الكسر في الاحوال الثلاثة وهو من اسماء الاشارة والها
وكلمها فيه للتنبيه مبنية الاولين وبني على قول لتضمنها معنى الاشارة
فانه من معاني الحروف وان لم يوضع له حرف يودي به كما وضع للتمني
والترجي وانما كان موجبا للبنا لان حق الاسماء ان يدل على معنى في نفسه
فقط فاذا وجد مع ذلك فيدل على معنى في غيره كان مشبها للحرف
في ذلك اذ الدلالة على معنى في الغير انما هي من شان الحروف وبني
الاصلية على الكسر للتخلص من التقا الساكنين بالحركة في ذلك واتى بكاف
التشبيه مع حرف العطف في قوله **لغة الحجاز وكذلك حذام وامس**
للاشارة الى ان المبني على الكسر نوعان متفق على بنائه كهولا وقد
مر ومختلف فيه كحذام وامس فاما حذام ونحوه مما هو على وزن
فعال بفتح اوله علما لمونث تشبيها له بنحو نزال في التعريف والتانيث
والزنة كوبار اسم لقبيلة وظفار اسم لبلدة وسكاب اسم لفرس
وسجاح بمهملة في اخره اسم للكذابة التي ادعت النبوة فاهل الحجاز
يبنونه على الكسر مطلقا قيل تشبيها له بفعال الدال على الامر قال الشاعر

ولولا المزعجات من الليالي ... لما ترك القطا طيب المنام
اذا قالت حذام فصدقوها ... فان القول ما قالت حذام

واكثر بنو تميم يوافقهم في كل ما ختم براء فيبنونه على الكسر مطلقا ويعربون
غيره اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل وغير الاكثر ذهب الى الاعراب
مطلقا واعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه
وللعلمية والتانيث المعنوي عند المبرد قيل وهو ظاهر اذ لا يعدل
الى العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد امكن اعتبار التانيث فلا
وجه للتكلف لغيره وتجمع الاعشى بين اللغتين التميميتين في قوله

ومرد هرعلي وبارِ   فهلكت جهرة وبارُ

فبني وبار الاول على الكسر واعرب الثاني واما امس فاهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا اذا اريد به يوم معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر وعلة بنائه عندهم تضمنه معنى حرف التعريف وبني على الحركة ليعلم ان له اصلا في الاعراب وانها كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين واما بنوا تميم فمنهم من اعربه اعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن الامس واكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان استعمل المجرد المراد به معين ظرفا فبني اجماعا كذا في الاوضح واشار الى القسم الثاني بقوله **وكاحد عشر** واخواته من ثلاثة عشر الى تسعة عشر بتذكير العشرة في المذكر وتانيثها في المونث وعكس ذلك فيما دونها في لزوم الفتح في الاحوال الثلاثة وكلها مبنية على الفتح صدرا وعجزا اما الاول فلتنزله منزلة صدر الاسم واما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف اي الواو لان اصل احد عشر مثلا احد وعشر ثم حذفت الواو وقصد المزج الاسمي وجعلهما اسما واحدا وكان البنا على الحركة لما مر وكانت فتحة قصدا للتخفيف الحاصل بالتركيب وانما لم يمزج الاسمان في نحو رجل وامراة لان الاحد والعشرة عبارة عن عدد واحد لعشر ومائة بخلاف رجل وامراة ولما اثني عشر واثنتا عشر فلا يبني الصدر منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون فكان الاعراب مع النون ثابت اثبت مع الواقع موقعها وترك للمص استثناه احالة على ما سياتي من انه يعرب اعراب المثنى ويبنى العجز فيهما لتضمنه معنى حرف العطف واشار الى الثاني بقوله

وكقبلا

وكقبلا بعد واخر

وكقبل وبعد واخواتها كالجهات الست وحسب واول ودون في لزوم الضم لا مطلقا بل بشرط **اذا حذف** لفظ **المضاف اليه ونوي معناه** دون لفظه كالله الامر من قبل ومن بعد بالضم في قرات السبع اعني قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف اليه ونوى معناه فبني ذلك بخلاف ما اذا خرج بالمضاف كجيتك قبل زيد وبعده او حذف ونوي ثبوت لفظه **كقوله**

ومن قبل نادي كل مولا قرابة   فما عطفت مولا عليك العواطف

او حذف ولم ينو شي اصلا **كقوله**

فساغ لي الشراب وكنت قبلا   اكاد اغص بالماء الفراة

فانهما في هذه الاحوال الثلاثة يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية او خفضا بمن لكن يترك التنوين في الحالة الثانية مراعاة للاضافة وبوجوبه في الثالثة لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير اذ هما في هذه الحالة منكرتان كسائر النكرات فالتنوين فيهما للتمكين وانما اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم يحصل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب وبنيا عند وجود الشرط المذكور لمشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الاضافة الذي هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الابهام وقيل لشبههما بحرف الجواب في الاستغنا بهما عن لفظ ما بعدهما وبنيا على الحركة لما مر وكانت ضمة جبرا باقوى الحركات لما لحقتهما من الوهن بحذف المضاف اليه مع ان معناه مقصود او ليكمل لهما جميع الحركات في حال الاعراب اما مجرورات بمن او منصوبان او لتخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما ومثلهما في جميع

ما قدمناه اسما للجهات وما عطف عليها كامر وتسمى هذه الظروف
غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا
تنبيه لحق بهذه الظروف في البنا والاعراب لفظة غير الواقعة
بعد لا وليس كما في قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اي ليس المقبوض
غيرها فالضمة يحتمل فيها وجه وما اضيف اليه غير ونوى معناه فبنيت
على الضم لمشاركتها لها في الابهام وتقييد المصنف في الاوضح غير الواقعة
بعد ليس يقتضي ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح
الشذور وقال في المغني قولهم لا غير لحن والظاهر انه لا فرق بين هذه
المنفية بليس وبلا وان الحكم ثابت لها على كلا الامرين كما نص عليه الزمخشري
في المفصل وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شارحوا كلامهم منهم
المحققون وقد سمع وقوع غير بعد لا لانشاد ابن مالك في القسم من شرح التسهيل قوله
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا ۞ لعن عمل اسلفت لا غير تسأل
فمنعه اياه من غير توقف فما وقع في المغني وشرح الشذور لا يغتر به واشار الى الرابع
بقوله ومن وكم في لزوم السكون في الاحوال الثلاثة ولا فرق في من
بين ان تكون استفهامية او شرطية او موصولة او نكرة او موصوفة ولا
في كم بين ان تكون استفهامية بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى عدد
كثير وبنيت من في الجميع لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى ولما كان
تاخيره للسكون يوهم انه خلاف الاصل اشار الى دفع ذلك التوهم
بقوله وهو اصل البنا لخفته وثقل البنا واستصحابا للاصل
وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو
امس وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات وكونها عرضة
لان يبتدأ بها كلام الابتدا وكونها لها اصل في التمكين

كاول

كالواو وشبهها بالحرف كضرب فانه مشابه المضارع لها في وقوعه صفة وشرطا
وصلة وخبرا وحالا ومن اجل ان الاصل في البنا السكون دخل في الكلام
الثلث كهل وقم وكم ولما كان الفتح اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنا
فعل الفم دخل ايضا في الكلم الثلاث كسوف وقام وابن ولما كان الكسر
والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم لخفتهما دون الفعل لثقله
واما الفعل وهو ما دل على معنى في نفسه واقترن باحد الازمنة
الثلاث وضعا فثلاثة اقسام عند جمهور البصريين وقسمان عند
الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع
فهو عندهم معرب بلام مقدرة وانتصر لهم المصنف في المغني وقواه
وانما كانت الافعال ثلاثا لانحصار الزمان في ذلك لان الفعل الذي
هو الحدث اما متقدم على زمان الاخبار او مقارن له او متاخر
عنه فالاول هو الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال وقال ابن
الخباز الدليل على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى له ما
بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك وقول زهير واعلم
علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي ماضي وهو
ما دل وضعا على حدث وزمان انقضيا وسمي ماضيا با
عتبار زمانه والمستفاد منه قدمه على فعل الامر لانه جا
على الاصل وهو متفق على بنائه ولان علامته مفردة وقدمها
على المضارع لانهما قد يكونان مجردين والمضارع لا يكون الا بالزيادة
والمزيد فيه فرع عن المجرد وعكس في الاوضح فقدم المضارع
لانه لما شابه الاسم قوي وشرف واخر الماضي لتاخره في الوجود

لانه مسبوق بالحال والاستقبال ولزم على هذا توسط الامر
ويعرف اي يتميز عن قسيميه بتاء التانيث الساكنة الدالة
علي تانيث فاعله وتلحقه متصرفا كان او جامدا اي نحو نعم وبيس
وحبذا في المدح والذم وافعال الاستثنا وكفي في قولهم كفي بهذا ولا
يقدح ذلك في كونها ماضية لان العرب التزمت تذكيرها وانما اختصت
التاء به للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسما ولم يعكس ليلا يفضي ثقل
الحركه الي ثقل الحركة الفعل والمراد بها الساكنه بالذات فلا يضر تحريكها
العارض كان يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو قالت امراه العزيز
او تضم نحو وقالت اخرج عليهن ولهذا قال المرادي ولا اعتداد بحركة
النقل ولا بحركة التقا الساكنين لعروضهما وخرج بالساكنة المتحركة فانها تدخل
على الاسم كقايمة وعلى الحرف كربت وثمت الا ان حركتها في الاسم
حركة اعراب وفي الحرف حركة بنا نحو لا حول ولا قوة واما قولهم ربت
وثمت بالسكون على قلة حيث دخلت علي الحرف فلا يرد على اطلاقه
لعدم دلالتها علي تانيث الفاعل بل هي في ذلك لتانيث اللفظ وللمصنف
وان اطلق التانيث فالمراد تانيث المعني كما اشرنا اليه اذ هو المتبادر علي
الاطلاق ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه وبناوه علي الفتح
لفظا او تقديرا ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا ولا
يزيد علي ذلك وبني علي الحركه لمشابهته المضارع فيما مر والاسم بوقوعه
موقعه وخص بالفتحه طلبا للخفة الا اذا كان مع واو الجماعة فيضم
اخره كضربوا للمناسبه واما نحو دعوا واشتروا ففيه اعلال
معروف او كان مع الضمير المرفوع المتحرك فيسكن اخره كضربنا كضربت

بتثليثانا

بتثليث التا كراهة توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحده اذ الفاعل كجزء
من فعله وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحركة الساكن ففي هاتين
الحالتين يبني علي الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك عموم الاستثنا
كله عموم المستثني عموم المستثني منه وذهب بعضهم الي بنايه علي
الفتح مطلقا وانما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان
اوجبهما كما مر وعليه للمصنف في الاوضح وظاهر كلامه انه مبني
علي الضم مع واو الجماعه وبه صرح قريبه في حاشيته عن بعضهم وقد
مر ذلك بالقرب ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر ومنه اي نعم وبيس
لقبولهما التاء المذكوره ففي الحديث من توضا يوم الجمعه فبها ونعمت
وفيه ايضا واعوذ بك من الخيانه فانها بيست البطانه وكذا عسى
وليس لقبولهما التاء ايضا نحو عست هند ان تفلح وليست مفلحة
ولاتصالهما بضماير الرفع نحو ليسوا سوا من اهل الكتاب لست عليهم
بمسيطر فهل عسيتم ان توليتم والحكم علي هذه الاربع بالفعليه انما
هو في القول الاصح اي الصحيح وقيل ان نعم وبيس اسمان
لدخول حرف الجر عليهما في قولهم ما هي بنعم الولد ونعم السير
علي بيس العير واجيب بان مدخول حرف الجر محذوف اي مقول
فيه نعم الولد وعلي عير مقول فيه بيس العير وسياتي في باب الفاعل
الكلام علي اعراب مرفوعيهما علي هذا القول وقيل ان عسى
وليس حرفان الاول حرف ترج كلعل والثاني حرف نفي كما
النافيه لعدم دلالتهما علي الزمان ولان افادت معناهما
متوقفه علي غيرها كساير الحروف واجيب بمنع الاول ولو
سلم فعدم دلالتهما علي ذلك عارض وبان توقف معناهما

على ذكر للتعلق انما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فلما [بعدها]
شابهاه اعطيا حكمه في التوقف المذكور وبعض الكلمات
قد يعطي حكم بعض [كلمات] اخرى للمشابهة بينهما كالمضارع واشار الى
القسم الثاني من اقسام الفعل بقوله **وامر** وهو مستقبل
ابدا اذ المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل **ويعرف**
اي يتميز عن قسيميه بدلالته على الطلب بنفسه لا بانضمام غيره
اليه ليخرج نحو لا تضرب فان الدلالة على الطلب وان فهمت منه فهي
بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك ولابد **مع ذلك من قبول**
ياء المخاطبة نحو كلي واشربي وقري عينا او نون التوكيد كما قبلت
والمراد بالياء ياء الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور فلو
دلت كلمة على الطلب ولم تقبل اليا او النون فهو اسم فعل
كنزال او مصدر كضربا زيدا او حرف نحو كلا بمعنى انته او قبلتهما
ولكن لم تدل على الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل
تعجب احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على صورته وانما قال
ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لانها قد تكون في الاسم والفعل والحرف
نحو ربي اخي فاكرمني ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال
وبناؤه على السكون اذا كان صحيح الاخر ولم يتصل به ضمير تثنية
ولا ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة كاضرب وانطلق واستخرج
ان مضارعه يجزم بالسكون **اذ المعتل** وهو ما اخره واو والف
او ياء فعلى حذف اخره بناؤه وهو حرف العلة لكن بشرط ان   على حذف الواو
لا يتصل به ما تقدم او نون النسوة كاغز واخش على حذف الالف
وارم على حذف الياء لان مضارعها مثلها والاغزو وما ماض

صحيح

صحيح الاخر واتصل به ضمير تثنية ونحو قوموا مما اتصل به ضمير الجماعة ونحو
قومي مما اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون بناؤه اذ
مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها في البنا المذكور والمعتل المتصل
به ذلك نحو اغزوا واغزوي وان اتصل بالمعتل نون النسوة بني   اغزو
على السكون نحو اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصلة
به النون المذكورة نحو قمن وافعلن ولعل ان المصنف لو قال كما
في الاوضح وبناؤه على ما يجزم به مضارعه لكان احسن لكنه لما
ذكر ان للماضي ثلاثة احوال اراد ان يذكر بالتنصيص ان للامر كذلك
ومنه اي فعل الامر هلم في لغة بني تميم الملحقة بها الضماير بحسب من هي
مسندة اليه نحو هلم يا زيد وهلمي يا هند وهلموا يا زيدون وهلممن
يا هندات واما اهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة
ولا يختلف بحسب من اسند اليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو قل هلم
شهداكم والقايلين لاخوانهم هلم الينا **وكذا هات** بكسر التا ما لم
يتصل به ضمير جماعة المذكرين فيضم نحو هاتوا **وتعالي** بفتح اللام لا غير
في الاصح اي الصحيح لدلالتهما على الطلب وقبولهما مع ذلك ياء
المخاطبة كهاتي وتعالي فان امرت بهما مذكرا كان بناؤهما على حذف
حرف العلة فتقول هات وتعال كارم واخش وان امرت بهما
مؤنثا كان بناؤهما على حذف النون فتقول هاتي وتعالي
كارمي واخشي اذ بنا الامر على ما يجزم به مضارعه وقيل انهما
اسماء فعلين واشار الى القسم الثالث بقوله **ومضارع** وهو   بلغ
ما دل وضعا على حدث وزمان غير منقض حاضرا كان او مستقبلا
وسمي مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في ان

واحدة

كلا منهما يطرا عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب علي صيغته وقضية
ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة علي الاسم لا
يميزها الا الاعراب وعلي المضارع يميزها غيره ايضا كان الاسم اشد احتياجا
الي الاعراب من المضارع وساقيل من الرجلة في التسمية مشابهته للاسم
في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتدا والجريان علي حركات
اسم الفاعل وسكناته فرده ابن مالك في شرح التسهيل ويعرف اي
يميز عن قسيميه بلم اي بدخولها عليه نحو لم يلد ولم يولد ومما يميز به
ايضا دخول حرفي التنفيس عليه كسوف وكذا دخول اللام ولا الطلبيتين
وانما اقتصر المصنف علي لم كابن مالك في الفيته لان لها اختصاصا بالفعل
بتغيير معناه الي الماضي حتي صارت كجزؤه قاله الرضي وافتتاحه بالرفع
علي الابتدا كما هو قضية كلامه في الشرح يكون بحرف واحد زايد من
احرف نايت اي بعرف او انيت اي ادركت نحو قولك نقوم واقوم
وتقوم يا عمرو ولم يذكر هذه الاحرف ليعرف بها المضارع لوجودها (ويقوم زيد)
في اول الماضي وانما ذكرها تمهيدا للحكم الذي بعدها كما سياتي ومن
النحاة من جعل افتتاحه باحدها من علاماته ايضا وهو ظاهر
كلام المصنف بل قيل ان التمييز بها اولي من التمييز بلم لعدم انفكاكها
عنه ولاتصالها به وللتنصيص علي جميع امثلته بخلاف لم وعليها
اقتصر ابن مالك في التسهيل وعليه فيشترط في الهمزة ان تكون
للمتكلم وحده وفي النون ان تكون للمتكلم ومن معه او للمعظم
نفسه ولو ادعاء وفي اليا ان تكون للغايب المذكر مطلقا او لجمع الغايبات
وفي التا ان تكون للمخاطب مطلقا وللغايبة او للغايبتين وبهذا
يظهر ان التعبير بانيت انسب بالنسبة التضعيفية من نايت

(في الهامش: تجعل الاعراب اصلا في ... فرعا في المضارع صح)

بنايت

بنايت والحكم الذي اشرنا اليه فيما مر هو قوله ويضم اوله اي المضارع
اي الحرف المفتتح به ان كان ماضيه رباعيا سوا كان كل حروفه اصولا
كيدحرج اذ ماضيه دحرج ام بعضها زايد كيجيب ويكرم اذ ماضيهما اجاب
واكرم والهمزة فيهما زايدة لان وزنهما افعل ويفتح اوله في غيره اي غير
المضارع الذي ماضيه رباعي بان كان ماضيه ثلاثيا كيضرب اذ ماضيه
ضرب ولا يكون الا اصلي الحروف او خماسيا او سداسيا كينطلق ويستخرج
اذ ماضيهما انطلق واستخرج ولا يكونان الا مزيدا فيهما ومن هو الخماسي
نحو خصم وقتل فان اصلهما اختصم واقتتل ادغمت التا فيما بعدها وحذفت
الهمزة ولهذا فتح حرف المضارعة منهما ويستثني من كلامه نحو اخال فان
الهمزة منه مكسورة علي الافصح وكذا نحو اهريق واسطيع فان
الهمزة فيهما مضمومة مع ان ماضيهما وهو اهراق واسطاع ليس
برباعي وقد يقال بانهما من الشواذ فلا استثناء او بان الها والسين
زايدتان علي خلاف القياس فكانهما علي اربعة احرف تقديرا ويسكن
اخره تسكين بنا علي الاصح ان كان مع نون النسوة نحو والمطلقات
يتربصن والا ان يعفون وبني الفعل معها رجوعا الي الاصل من
بنا الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لاعرابه باتصاله بالنون
التي لا تتصل الا بالفعل وبني علي السكون لانه الاصل في البناء كما مر
وحملا علي الماضي المتصل بها واذا دخل عليه عامل نحو لم يضربن او لن
يضربن لم يوثر فيه لفظا والي ذلك اشار بعضهم ملغزا حيث قال
وما نصب للفعل او جازم له ولا حكم للاعراب فيه يشاهد ووزن
يعفون يفعلن والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة ضمير النسوة لانه

(في الهامش: والنون)

جامعة الملك سعود - المخطوطات

الرفع بخلاف نحو الرجال يعفون فان الواو فيه ضمير الجماعة ولام الكلمة
محذوفة والنون علامة الرفع والفعل معها معرب واصله يعفوون
بواوين اولاهما لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة فحذفت
فالتقا ساكنان فحذفت الواو الاولى فبقي يعفون على وزن يفعون
وخصت بالحذف لانها جزء كلمة ولانها اخر الفعل ولانها لا تدل على
على معنى بخلاف الثانية ولذلك حذفوا لام الكلمة في نحو قاض وغاز دون
التنوين لانه كلمة مستقلة ولا يوصف بانه اخر وجي به لمعنى وكما يسكن
مع نون النسوة يسكن مع نون المذكور **كمقوله** ويوجعن من دراريب
بجو الحقايب فلو عبر بنون الجمع كان اولى وليصدق قوله فيما بعد (عليه عموم)
ويعرب فيما عدا ذلك **ويفتح** اخره فتحة بنا ان كان **مع نون التوكيد** خفيفة كانت او ثقيلة المباشرة وهي المتصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا صح
هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن مالك وعلة البنا عندهم تركيبه
معها تركيب خمسة عشر بدليل لو فصل بين الفعل والنون فاصل
لم يحكموا ببنايه لانهم لا يركبون ثلاثة اشيا ومعنى مباشرتها
له تقديرا ان لا ينوى هناك فاصل وذهب قوم الى البنا مطلقا لان
النون لما لحقته اكدت فيه الفعلية وردته الى اصله من البنا وذهب
جمع الى الاعراب مطلقا والاصح الاول ولم يقيد نون النسوة بما قيد
به نون التوكيد لانها لا تكون الا مباشرة بخلاف المؤكدة فانها
قد تكون مباشرة **نحو ليبذن** بالبنا للمفعول وقد لا تكون كما ياتي
ويعرب المضارع **فيما عدا ذلك** المتقدم وهو اذا عري من النونين
نحو يقوم زيد وما اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا او تقديرا

وان اتصلت

وان اتصلت به لفظا بان فصل بينه وبينها فاصل حسيا كان او مقدرا
فالاول نحو **ولا تتبعان** اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف
نون الرفع فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى
ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس
بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر
تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف **لتبلون** مضارع بلي
يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور اصله قبل التوكيد لتبلوون
بواوين اولاهما لام الكلمة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب
الفا ثم حذف لالتقا الساكنين فصار لتبلون ثم اكد بالثقيلة فاجتمع
ثلاث نونات فحذف نون الرفع لاستثقال توالي الامثال فالتقا
ساكنان الواو التي هي فاعل والنون المدغمة وتعذر حذف
احدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها وهي الضمة لتدل على المحذوف
فصار لتبلون على وزن تفعون **فاما ترين** اصله قبل التوكيد
ترايين نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصار
ترين على وزن تفين والثاني نحو **ولا يصدنك** اصله قبل
التوكيد يصدونك فدخل الجازم حذف نون الرفع ثم
اكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت
الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها وقوله
في الشرح اصله قبل دخول الجازم يصدونك فلما دخل
الجازم حذف نون الرفع انما ياتي على شذوذ وهو تاكيد

الفعل الخالي عن الطلب وقد تبين مما قررناه ان الفعل في هذه الا
الامثلة ماعدا الثاني منها معرب لفظا اذ الاعراب فيها ظاهر اذ هو
جرد النون للجازم فما وقع في الاوضح من انه معرب في الاول
والثالث تقديرا كالثاني وهو لتلوين سهو وانما لم يبني فيها
علي الاصح لانتفا تركبه لانهم لا يركبون ثلاثة اشيا فيجعلونها
كشي واحد فالضابط في ذلك ان ما كان من المضارع رفعه بالضمه
اذا اكد بالنون بني علي الفتح وما كان رفعه بثبوت النون اذا
اكد بالنون يبقي علي اعرابه لفظا او تقديرا لعدم مباشرتها
له وانما بني مع عدم مباشرتها له في نحو هل تضربان باهندات
لوجود المقتضي لبنايه وهو ظاهر وانما قدم المصنف حالة
بنايه علي اعرابه لانه الاصل فيه والله اعلم **واما الحروف** بلغ
وهو ما دل علي معني في غيره فقط **فيعرف** اي فيميز عن
قسيميه **بان لا يقبل شيا من علامات الاسم** المتقدمة ولا غيرها **و**
لا شيا من علامات **الفعل** المتقدمة ولا غيرها فحينيذ يمتنع
كونه واحدا منهما فيتعين كونه حرفا اذ لا يخرج عن ذلك
كما دل عليه الاستقرا **نحو هل** من حروف الاستفهام وتدخل
علي الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيزها فعلا
اما اذا كان فتختص بالفعل فلا منافاة حينيذ بين
ما ذكره هنا وبين قولهم في باب الاشتغال من انه

اي في الامثلة الاربعة منه صح

يجب

يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل والعلة في
ذلك ما قاله الرضي وغيره من ان اصلها ان تكون بمعني قد
كما في هل اتي علي الانسان وقد مختصة بالفعل وكذا هل لكنها
لما تطفلت علي همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها
بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في حيزها لانها اذا راته في
حيزها تذكرت عهودا بالحمي وحنت الي الالف المالوف
وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما فاذا لم تره بالفعل
في حيزها تسلت عنه ذاهلة **وبل** من حروف العطف ومعناها
الاضراب **والحروف ليس منه مهما** لعود الضمير عليه في نحو مهما
تاتنا به من اية والضمير لا يعود الا علي الاسما وقيل انه
حرف **ولا اذما** بل هي ظرف زمان بمنزلة متي فاذا قلت
اذ ما تقم اقم فمعناه متي تقم اقم ويدل علي اسميتها انها كانت
قبل دخول ما اسما والاصل بقا الشي علي ما كان عليه وقيل انها
حرف بمنزلة ان الشرطية وان المعني في المثال ان تقم اقم وهو الاصح
كما في الاوضح **واجيب** عما تقدم ان اذ قد سلب منها معناها
الاصلي بعد دخول ما بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل
واستعملت مع المزيد استعمال ان فكانت حرفا وفي الشرح
وفيه نظر **قلت** ولعل وجه النظر انه لا يلزم من تغير زمانها
انسلاخها عن الاسمية الي الحرفية بدليل ان المضارع موضوع للحال
اوله وللاستقبال واذا دخلت عليه لم قلبت معناه الي المضي
ولم يخرج لفظه عن كونه مضارعا **بل منه ما المصدرية** وهي

بالفعل صح

بلغ مقابلة

المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر نحو ودوا ما عنتم اي
عنتكم وقيل انها اسم **ولما الرابطة** اي لوجود شي بشي
وهي عند سيبويه حرف وجود لوجود وقيل انها ظرف
فقال ابن جني بمعني حين المصنف في المغني وعلله بانها مختصة
بالماضي وبالاضافة الي الجمل كما هو شان اذ يعطيه فحاملها جوابها
ورد بانها اجيبت بما النافية واذا الفجائية وما بعدهما
لا يعمل فيما قبلهما ولا خلاف في انهما ان لما النافية حرف
وتختص بالمضارع وكذا لما الايجابية الا انها تدخل علي
الجمله الاسمية وعلي الماضي لفظا لا معني كما صرح به
في المغني والحكم علي مهما واذما بالاسمية وعلي ما ولما بالحرفية
انما هو **علي الاصح** من القولين فيهما وقد مر ان الاصح في اذما
انها حرف فقوله علي الاصح منظور فيه بالنسبة اليها وما
حكاه من الخلاف فيما المصدرية حكاية غيره وحكا ابن خروف
الاتفاق علي حرفيتها ورد علي من نقل فيها خلافا قال في المغني
والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وابو بكر باسميتها
واعلم ان الحروف ستة انواع **احدها** ما لا يختص بالاسما ولا
بالافعال بل يدخل علي كل منهما ولا يعمل كهل **الثاني** ما لا يختص
بهما ولكنه يعمل كالحرف المشبه بليس **الثالث** ما يختص

وقال ابن مالك بمعني اذ فيه معني الشرط واستظهره صح

بالاسما

بالاسما ويعمل فيها الجر كفي والنصب والرفع كان واخواتها **الرابع**
ما يختص بالاسما ولا يعمل فيها كلام التعريف **الخامس** ما يختص بالافعال
ويعمل فيها الجزم كلم او النصب كلن **السادس** ما يختص بالافعال ولا
يعمل فيها كقد والسين وسوف **وجميع الحروف** مبنية باجماع لا حظ
لها في الاعراب لانها لا تتصرف ولا يتعقب عليها من المعاني التركيبية
ما يحتاج معه الي الاعراب ثم منها ما هو مبني علي السكون كقد ولم
وما هو علي الفتح كان وليت وما هو علي الكسر كلام الجر وبابه وما
هو علي الضم كمنذ في لغة من جر بها وقد تقدم ان الاصل في البنا السكون
لما مر فاذا جا شي مما الاصل فيه البنا مبنيا فلا يسال عن سبب
بنايه لمجيبه علي اصله ثم ان جا مبنيا علي السكون فلا يسال ايضا
عن سبب بنايه عليه لذلك او علي حركة سيل عنه سوالان لم عدل
الي الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شي مما الاصل فيه الاعراب
مبنيا علي السكون **سيل** عنه سوال **واحد** لم بني او علي حركة **سيل**
عنه ثلاثة اسيلة لم بني ولم عدل الي الحركة ولم كانت الحركة في كذا
والكلام لغة عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كذا في
القاموس واصطلاحا **لفظ** اي ملفوظ كالخلق بمعني المخلوق وهو
في الاصل مصدر بمعني الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب

اطلاق المصدر علي اسم المفعول وقد مر تعريفه ولو عبر بالقول هنا
كما في الكلمة لكان اولي لما مر وخرج به ما ليس بلفظ كالخط والاشارة
وشبههما وان كان مفيدا فانه لا يسمي كلاما اصطلاحا وصح الاخراج به
وان كان جنسا لما مر مفيد اي دال علي معني يحسن السكوت من
المتكلم عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشي اخر لان الفايدة
حيث وقعت قيد اللفظ والقول فالمراد بها الفايدة التامة اي التركيبية
لا الناقصة التي هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظرهم وخرج به ما لا
فايدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمي به كبرق
نحره ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسما فوقنا والارض تحتنا الا ان
يراد بمفيد المفيد بالفعل فلا يسمي كلاما وعليه جري بعضهم واقتصاره
هنا علي ذكر المفيد كما في الاوضح مغني عن ذكر المركب اذ المفيد
بالمعني المذكور يستلزم التركيب واعتبر بعضهم في الكلام
القصد ليخرج كلام النايم ونحوه فانه عار من القصد وجري
عليه في المغني والشذور واسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم
وصححه ابو حيان وتبعهم المصنف هنا وفي الاوضح وما قيل
في الاعتذار عن المصنف في عدم ذكره من ان المفيد مستلزمه اذ
حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به

فغير

فغير مسلم ولو سلم فيكون قوله في المغني وغيره مقصودا مستدركا الا
ان يقال انه من قبيل التصريح بما علم التزاما واعلم ان بين اللفظ والافادة
عموما من وجه لصدقهما علي قام زيد ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه
علي المفرد والافادة بصدقها علي الاشارة والصور التي يتالف منها
الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسما فعل واربعة اسما جملة الشرط
وجوابه او القسم وجوابه وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب
والا فانشا والاصح انحصاره فيهما وان الجملة اعم منه واقل ايتلافه
عند النحاة خبرا كان او انشاء من اسمين حقيقة كهذا زيد او حكما
كزيد قايم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل
انه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط
ما قيل ان زيد قايم ثلث اسما لا اسمان فقط كذا قيل فليتامل او من
فعل واسم كقام زيد ونعم العبد ولا يشترط في جزئي الكلام ان يلفظ
بهما معا كما مثل بل قد يلفظ باحدهما دون الاخر كما ستقم وقد
لا يلفظ بهما معا كالمقدر بعد نعم في جواب من قال اقام زيد اذ
الكلام هو المقدر بعدها علي الصحيح والتاليف وقوع الالفة بين
الجزئين فهو اخص من التركيب اذ هو ضم كلمة الي اخري فاكثر فكل مؤلف
مركب ولا عكس بالمعني اللغوي فصل عقده لانواع الاعراب وعلامته
وقد تقدم معني الاعراب لغة واصطلاحا وانواع الاعراب الذي

٧ فعل واسما ٥ صح
٢ وثلاثة

بلغ

هو جنس لها عند النحاة اربعة بالاستقرا وهي رفع بحركة اوحرف
ونصب بحركة اوبحرف وكلاهما يوجد في المعرب من اسم وفعل
فالرفع فيهما نحو زيد يقوم والنصب فيهما نحو ان زيدا لن يقوم
وجر بحركة اوحرف ولا يوجد الا في اسم لخفته ولان كل مجرور
مخبر عنه في المعني والمخبر عنه لا يكون الا اسما نحو مررت بزيد
فزيد في المعني مخبر عنه بانه مجرور به وجزم بسكون اوحرف
ولا يوجد الا في فعل وذلك نحو لم يقم لثقله وليكون الجزم
فيه كالعوض من الجر لما فاته من المشاركة فيه فيحصل لكل
من صنفي الاعراب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختص
به لانه لو دخل الاسم لادي وجوده الي عدمه وما ادي وجوده
الي عدمه كان باطلا وذلك ان المنون من الاسما ان جزم
التقي فيه ساكنا الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن
الاول فيودي وجود الجزم الي عدمه وغير المنون محمول عليه
وقدم الرفع لعدم استغنا الكلام عنه كجا زيد ثم النصب
لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل
له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة للمجرور ثم الجر لاختصاصه
بالاشرف وكون الحركات انواع الاعراب جار علي مذهب البصريين
من ان

من ان الاعراب ما اختلف اخر المعرب لا انه اختلاف اخر المعرب
علي ما هو مذهب الكوفيين وعبر بالانواع دون الالقاب المعبر بها
بعضهم لان الاعراب عنده لفظي ولان من حق اللقب ان يصدق
علي ما لقب به كان يقال الاعراب الرفع وكذا البواقي وهو ممتنع لاستلزامه
حمل الاخص علي الاعم ولهذه الانواع الاربعه علامات اصول وعلامات
فروع نايبة عنها اشار الي الاول بقوله فيرفع اي المرفوع من اسم
وفعل بضمه وينصب اي المنصوب منهما بفتحه ويجر اي المجرور
من اسم بكسرة ويجزم اي المجزوم من فعل بحذف حركة فالضمة علم
ومسماه الرفع وكذا الباقي وقدم امثلتها هذا هو الاصل لان الاعراب
بالحركات والسكون اصل لا الاعراب بالحروف والحذف فلا يعدل عنها
الا عند تعذرها وخرج عن ذلك الاصل باعتبار المحل لا النايب
سبعة ابواب اعربت بغير ما ذكر وتسمي ابواب النيابة لان الاعراب
الواقع فيها نايب عن الاصل ووجه انحصارها في سبعة ان النايب
فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسما الستة وباب المثني وباب
جمع المذكر السالم او حركة عن حركة وهو باب الجمع بالالف والتا
وباب ما لا ينصرف او حرف عن حركة وحرف عن حركة او سكون

وهو باب الامثلة الخمسة او حروف فقط عن سكون
وهو باب الفعل المعتل وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة والمفرد
سابق علي المثني والمجموع واتبعه بالمثني لكونه يليه ثم اتي بجمع المذكر
السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر ثم بما لا ينصرف لشبهه
بالفعل ثم بالامثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة لامها في غالب
الاحوال لاكن كان الاولي ان يبدا بما ناب فيه حركة عن حركة
كما في التسهيل والشذور لان ذلك اقرب الي الاصل وحيث بدا
بالاسما الستة فكان ينبغي ان يثني بما لا ينصرف لكونه مفردا
وان لزم منه الفصل بين ما يعرب بالحرف وبما يعرب بالحركة اذا تقرر
هذا فقوله الا الاسما الستة وما عطف عليها من المثني وغيره
مما سياتي منصوب علي الاستثنا مما قبله وهذا هو الباب
الاول مما خرج عن الاصل وهي ابوه واخوه وحموها وفوه
وهنوه وذو مال اي صاحبه وبعضهم عدها خمسة بنقص الهن
منكرا اجوازا عمامة كما سيجي والاسما الستة علم بالغلبة وعلي الي
الصحابة رضي الله عنهم واذا اطلقت علي غيرها فتوسع والحم
اقارب الزوج اباكان او اخا او غيرهما فلهذا انث الضمير وقد
يطلق

وعلى هذه الامثلة كلفظي
العبادلة والعشرة بالنسبة
صح

يطلق علي اقارب الزوجة والهن اسم يكني به عن اسماء الاجناس
وقيل يختص بما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة
ومثل ذو مال اي المضاف الي اسم جنس ذو المضاف الي علم نحو انا الله
ذو بكة او وصف نحو وفوق كل ذي علم عليم او جملة نحو اذهب بذي
تسلم فلو قال كما في العمدة وذو المعرب لكان احسن والتقييد
بالمعرب لاخراج ذو الطائية فان المشهور بناوها وقد تعرب
فتجري مجري ذو المعرب كما قال ابن مالك فالاسماء حينئذ سبعة
فترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو وابونا شيخ كبير وتنصب
بالالف نيابة عن الفتحة نحو ان ابانا لفي ضلال مبين وتجر بالياء
نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا الي ابيكم ولاعرابها بهذه
الاحرف شروط اربعة ان تكون مفردة فلو ثنيت او جمعت
اعربت اعراب المثني وكذلك المجموع وان تكون مكبرة
فلو صغرت اعربت بحركات ظاهرة وان تكون مضافة لغير
ياء المتكلم ولو تقديرا كقوله خالط من سلمي خياشيم وفا اي خياشيمها بلغ
وفاها فلو اضيفت الي الياء اعربت علي الاصح بحركات
مقدرة وكلها تضاف الي الياء الا ذو وان تكون غير

منسوب اليها فلو نسبت اليها كانت معربة بالحركات نبه
عليه ابن الصايغ والهواري وغيرهما وهو مستغني عنه
باشتراط الاضافه فاذا توفرت هذه الشروط اعربت بالحروف
واستغني عن التصريح بذكرها فيها لنطقه بها كذلك كما استغني
عن تقييد ذو بمعني صاحب وفوا بالخلو من الميم فان لم
يخلو منها اعربت بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه
منقوصا وبحركات مقدرات مقصورا كعصي وكذ تثليث فاءه
قصرا ونقصا واتباعها الميمه فهذه عشر لغات افصحها
فتح فايه منقوصا واقتصر في التسهيل علي تسع وانما
اعربت بالحروف لان الحروف وان كانت فرعا عن الحركات
الا انها اقوى منها لان كل حرف علة كحركتين فكره استبدال
المثني والمجموع الفرعيين عن المفرد بالاعراب بالاقوى فا
حتاروا هذه الاسما وجعلوها معربة بالحروف ليكون
في المفرد الاعراب بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحرف
وخصوا هذه الاسما لمشابهتها المثني والمجموع في ان

اخرها

اخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استلزام كل منها ذاتا
اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ما ذكر بحال اضافتها
لتظهر تلك اللام الزايلة فتقوى المشابهة وفضلت علي المثني
والمجموع باستيفا الحروف الثلاثه لاصالتها بالافراد وما تقدم
من انها معربة بالحروف فهو المشهور من اقوال عشرة ورد بان
الاعراب زايد علي الكلمة فيوذي الي بقا فيك وذي مال علي حرف
واحد ولا نظير لذلك واجيب بانه لا محذور في جعل الاعراب
حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثني والمجموع
من نفسهما وهو علامة التثنية والجمع وقيل انها معربة
بحركات مقدرة علي احرف العلة كما في المقصور ٣ واتبع فيها ما قبل
الاخر للاخر رفعا وجرا وهو مذهب الجمهور وصححه جماعة
منهم المصنف وابن مالك ووجهه بان الاصل في الاعراب ان يكون
بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظير
لم يعدل عنه وقد امكن في هذه ورجحه بتغير ذلك مما يطول
ايراده ثم تعقبه والافصح استعمال هن مضافا كغدا اي
منقوص معرب بحركات ظاهرة كاعراب غد ونحوه مما

حذف لامه اعتباطا وجعل الاعراب على عينه فهذا هنك مثلا
افصح من هذا هنوك ومنه الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية
فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا واعلم ان لغة النقص مع كونها
اكثر استعمالا هي افصح قياسا لانه لما كان ناقصا في الافراد فحقه
ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد لما حذفت لامها في الافراد
وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك حال الاضافة
فاعربت بالحركات قال في شرح الشذور وفي كلامه هنا اشارة الى ان
اعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك ولقلتها ولكونها غير مشهورة
لم يطلع عليها الفرا ولا الزجاجي فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة
اسما لا ستة وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الاسما ولم ينبهوا على
قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك
ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضل باوفر
نصيب ولا يخفى ان المراد بالنقص هنا النقص اللغوي اي حذف الاخر
وجعل ما قبله اخرا ولا يختص بالهن بل يجوز بقلة في الاب والاخ
والحم ومنه قوله بابه اقتدى عدي في الكرم ٥ ومن يشابه
ابه فما ظلم ٥ وحكى ابو زيد جا ابي اخك والفرا هذا حمك
فدل

فدل ذلك على انه لغة لا ضرورة ويجوز في الاب وتاليه ايضا
القصر وهو التزام الالف مطلقا في اخرها وهو اشهر فيها من النقص
كقوله ان اباها وابا اباها ٥ وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل ٥
وحكي عن الاصمعي انه يقال عن المراة حماة والا المثنى وهو ما دل
على اثنين واغنى عن المتعاطفين كالزيدان اصله زيد وزيد
فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار والمراد بالمتعاطفين
المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ
فسقط ما قيل من ان هو الحد غير مانع لشموله لنحو العمرين
ويشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط وهي الافراد والاعراب
وعدم التركيب والتنكير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى ووجود
ثان له في الخارج وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فاذا
توفرت هذه الشروط فيرفع حينئذ بالالف نيابة عن الضمة كجاء
الزيدان ويقال فيه مثنى حقيقة والاجمع المذكر السالم بنصب الجميم
وعطفه على ما قبله قبل انها الكلام على المثنى لجمعهما في حالتي
الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار وتفننا في العبارة
وهو ما دل على اكثر من اثنين مع سلامة بنا مفرده ويشترط فيه
ما اشترط في المثنى وزيادة على ذلك اذ يكون مفرده علما لمذكر

عاقل خال من تاء التانيث المغايرة لتا عدة وشبه علمين او صفة
لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث قابلة لها او دالة علي التفضيل فلا يجمع
هذا الجمع نحو رجل وزينب وواشق وطلحه وسيبويه وبرق نحره
ولا نحو حايض وسابق وعلامه وجريح وصبور وسكران واحمر
فاذا توفرت هذه الشروط فيرفع حينئذ كل من الاسم وتلك الصفه
بالواو المضموم ما قبلها ولو تقديرا نيابة عن الضمة كجاء
الزيدون والعاقلون واشار الي ما اشتركا فيه بقوله ويجران
وينصبان بالياء المكسور ما قبلها ولو تقديرا المفتوح ما بعدها
في الجمع وفي المثني بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة وجعلت اليا
علامة لهما حملا للنصب علي الجر دون الرفع لاشتراكهما في كون كل منهما
فضلة مستغني عنه بخلاف الرفع فانه عمدة الكلام وانما حملوا النصب
علي الجر لان حق اليا ان تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة
وهي بعض اليا واختص المثني في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو
لان المثني اكثر دورانا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو
ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل
ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون قاله ابن اياز
في شرح الفصول وحرك ما بعد علامة التثنية المزيد لرفع توهم اضافة

او

او افراد فرارا من التقا الساكنين بالحركة الاصليه في ذلك وربما فتح مع اليا
وضم مع الالف وفتح ما قبلهما لان الالف لا يكون قبلها الا فتحه واليا محموله
عليها وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل اليا في الجمع ليكون ذلك دليلا
علي شدة الامتزاج وليسلما من التغيير والانقلاب وحركة نون
الجمع المزيده ايضا لرفع توهم اضافة افراد هربا من التقا الساكنين
وفتحت تخفيفا في اللفظ لان قبلها في الرفع واو قبلها ضمة وفي النصب
فلو ضمت او كسرت صح
والجر ياء قبلها كسرة لثقل اللفظ جدا وربما كسرة بعد اليا
ضرورة واعربا بالحروف طلبا للتناسب من حيث انها كالفرع بالنسبة
للمفرد لكونهما بزيادة عليه فالاعراب بالحروف فرع بالنسبة الي
الاعراب بالحركات ثم الاسم اذا ثني وكان صحيحا او معتلا جاريا
بلغ
مجراه او منقوصا او مهموزا غير ممدود او ممدودا همزته
اصلية لحقته العلامه من غير تغيير سوا فتح ما قبلها كفتا
ووضاو زد يا المنقوص وتشديد الضاد هو الرجل الوضي
الوجه واما المقصور فالفه ان كانت زايده علي ثلاثة او بدلا
عن ياء او مجهوله الاصل وامليت قلبت ياء والا فواوا وحكمه
اذا جمع كما اذا ثني من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثني
الا المقصور والمنقوص فان اخرها يحذف لالتقا الساكنين
ثم يفتح ما قبل اخر المقصور دلالة علي ما حذف ويضم

ماقبل اخره المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مشابهة للحروف
وقد الحق بكل من المثنى والمجموع في الاعراب الفاظ تشابههما في
الدلالة على معناهما وان لم تكن منهما لفقد ما اعتبر فيهما من
الشروط منها فالملحق بالمثنى هنا اربعة الفاظ لفظان بشرط
وهما **كلا وكلتا** ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر والشرط
في الحاقهما كونهما **مع المضمر** فحينئذ يرفعان بالالف ويجران
وينصبان بالياء **كالمثنى** لانهما في الاغلب اذا اضيفا الى ضمير
غايب كانا تابعين للمثنى تاكيدا له كجا الزيدان كلاهما فجعلا
موافقين لمتبوعهما في الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا اضيفا
الى ضمير متكلم او مخاطب بخلاف اذا اضيفا الى الظاهر فانهما
لا يجريان على المثنى اصلا فلذا لم يلحقا به وجعل اعرابهما
حركات مقدرة على الاخر كالمقصور نظرا الى افراد اللفظ
كقوله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولما كان الاعراب بالحروف
فرعا عن الاعراب بالحركات ٧ المضمر فرعا عن الاضافة ٧ والاضافة
الى المظهر جعل الفرع ٦ والاصل للاصل ولفظان بلا شرط واليهما ٦ الفرع
اشار بقوله **وكذا اثنان واثنتان مطلقا** اي سواء
اضيفا الى ظاهر او الى مضمر ام لم يضافا لان وضعهما وضع المثنى

وان لم

وان لم يضافا لان وضعهما وضع المثنى الي وان لم يكونا مثنيين
حقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان اعرابه وان **ركبا** مع العشرة
كما في اثنا عشر واثنتا عشرة وكلامه يوهم جواز اضافتهما الى كل
مضمر وليس كذلك فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممتنعة فلا
يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما او ثنتاهما
لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة
الشي الى نفسه نبه عليه في شرح اللمحة **تنبيه** لم يذكر
في ما الحق بالمثنى في الاعراب ما سمي به منه كزيدان علما
فكان الاولى ذكره كما ذكر فيما الحق بالجمع الاتي ما سمي به
منه فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز فيه ان يجري
مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة
الالف والنون واذا دخل عليه ال جر بالكسرة كقوله الا يا ديار
الحي بالسبعان والملحق بالجمع المذكر السالم في اعرابه اربعة
انواع احدها اسماء جموع وهو ما لا واحد لها من لفظها فمنها
اولو بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو
ذو نحو ولا يأتل اولو الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولي القربى

وتحوات في ذلك لعبرة لاولي الالباب وعشرون اسم
جمع وليس مفرده عشرة والايجاز اطلاقه علي ثلاثين لوجوب
اطلاق الجمع علي ثلاثة فما دون الواحد ووجب ان يقال عشرون
بفتح العين والشين واخواته وهي من ثلثين الي تسعين
بادخال الغاية اي تسعين وعالمون بفتح اللام اسم جمع لعالم
لاجمعاله اختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع
لايكون اخص من مفرده ولذلك ابا سيبويه ان يجعل
الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب
خاص بالبادين هذا قول ابن مالك ومن تبعه وعلي ما قاله
غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط لان عالم اسم
جنس وليس بعلم ولا صفة والثاني جموع تصحيح
لم تستوف الشروط منها اهلون جمع اهل ووابلون
جمع وابل وهو المطر الغزير لانهما ليسا علمين ولا صفتين
والثالث جموع تكسير وهي ما لم يسلم فيها بناء بلغ
واحدها منها ارضون بفتح الرا جمع ارض بسكونها
وجمع بهذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله
لقد

لقد ضجت الارضون اذ قام من بني يسود خطيب فوق اعواد منبر
وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها واو او ها لقولهم
في الجمع سنوات او سنهات ولمجي الفعل علي سانيت وسانهت
واصل سانيت سانوت فقلبت الواو يا لتجاوزها متطرفة ثلاثة
احرف وبابه وهو كل ما كان جمعًا لثلاثي حذفت لامه وعوض
عنها هاء التانيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين
بخلاف نحو ثمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء
ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ ابون واخون ونحو اسم
وبنت لان العوض غير الها ونحو شاة وشفة لتكسيرهما
علي شياه وشفاه وبنون جمع ابن وقياس جمعه جمع
السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ولكن خالف
تصحيحه تثنية لعله تصريفية حذفت الي حرف الهمزة والرابع
ما سمي به منه او مما الحق به فمنه عليون اسم لاعلي الجنة وهو في
الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام واليا ووزنه
فعيل من العلو وشبهه مما سمي به كزيدون علما فهذا وما قبله
من الانواع كالجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف ويجوز في هذا

ان يجري مجرى غسلين في لزوم اليا والاعراب بالحركات الظاهرة
علي النون منونة ان لم يكن اعجميًا فان كان كسرين
امتنع التنوين واعرابه اعراب ما لا ينصرف وما تقدم من ان
المثني والمجموع معربان بالحروف هو المشهور من اربعة مذاهب
فيهما وكلها مشتكلة ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الاحرف
محال للاعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها واختاره
الاعلم وهو اقوى المذاهب ومع ذلك فقد رد بما هو مذكور
مع جوابه في المطولات وذهب الزجاج الي انهما مبنيان لتضمنهما
واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف اعرابًا عنده بل كل
واحدة صيغة مستانفة كما قيل في هذان واللذان عند غيره
ورده الرضي ومن العرب من يلزم المثنى الالف مطلقا ويعربه
بحركات مقدرة علي الالف كالمقصورة ومنهم من يلزمه الالف
دايما ويعربه بحركات ظاهرة علي النون اجرا له مجرى
المفرد **و** اولا لا بمعنى ذواة وهو اسم جمع لا واحد له من
لفظه بل من معناه وهو ذات ونظيره اولو في كونه اسم جمع
الا ان اولو مختص بالعاقل ولم يذكر هنا ما حمل علي جمع

المؤنث

المونث السالم غيره ومثاله ما سمي به منه كاذرعات وعرفات بالتنوين
فيهما وبعضهم يحذفه مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعرب
هذا النوع اعراب ما لا ينصرف مراعاة للتسمية وقد روي بالاوجه
الثلاثة قول امرئ القيس: تنورتها من اذرعات واهلها . **وما
جمع بالف وتا مزيدتين** علي مفرده وعدل عن تعبير غالبهم بجمع المونث
السالم وان كان جريا علي الغالب كما قال الخبيصي الي ما قاله تبعا
لابي حيان ليشمل ما كان مفرده مذكرا كحمامات وما سلم فيه بنا الواحد
كما ذكر وما تغير فيه ذلك كسجدات لكن يرد عليه ان الذي جمع بالف وتا هو
المفرد وهو لا ينصب بالكسرة ويجاب بما قاله ابن الصايغ ان الذي جمع بهما
معناه الذي وقع عليه ما جمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم
غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره واشترط كغيره ان تكون الالف والتا
مزيدتين احترازا عن نحو قضاة وابيات اذ الالف في الاول والتا في
الثاني اصليتان قال الجري رحمه الله في شرحه علي الجرومية
ولا حاجة الي هذه الزيادة لان ذلك غير داخل تحت قولنا ما جمع   بلغ
بالف وتا اذ المتبادر من ذلك ان تكون الالف والتا مستجدتين
لاجل الجمع ولهذا اقتصر ابن مالك علي قوله وما بتا والف قد جمعا
والذي يجمع بالالف والتا قياسا مطردا خمسة انواع ذو التا مطلقا

وعلم المونث كذلك الا ما استثني منهما وصفه مذكر لا يعقل نحو ايام معدودات
ومصغره واسم جنس مونث بالالف الا ما استثني منه ويحرف له
التا فان كان قبلها الف او همزه فكالتثنية وجمع حروف المعجم مما كان فيه
الوجهان قصره ومده بالاجماع **فينصب بالكسره** وجوبا حملا للنصب
علي الجر قياسا علي اصله وهو جمع المذكر السالم وقضية اطلاقه
انه ينصب بها وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو مذهب
البصريين وذهب بعض النحاة الي ان محذوف اللام اذا لم ترد اليه
لامه في حال الجمع يكون نصبه بالفتحه وفي التسهيل ان ذلك لغة
وجرى عليه في الاوضح وسكت عن رفعه وجره لمجيئهما علي الاصل
وحينئذ يعلم استوا جره ونصبه في الاعراب بالكسرة
وانما تخلف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في
الفرع وهي انه ليس في اخره حروف تصلح للاعراب **كخلق الله السموات**
فالسموات منصوب بالكسره علي المفعول به عند الجمهور وعلي
المفعول المطلق عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب
ورجحه في المغني بان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل
الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان
الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالي

موجد

موجد للافعال والذوات جميعا ومثله في هذا الخلاف خلق الله العالم
واصطفى البنات افاد بذكر المثالين ان هذا الجمع بعضه مقيس
كبنات في جمع بنت وبعضه مسموع كسموات جمع سما وان
ما فيه تا التانيث اذا اريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه هربا من اجتماع
علامتي تانيث في كلمة واحده والا **ما لا ينصرف** وهو الاسم المعرب
الفاقد للصرف الذي هو التنوين وحده لوجود علتين فرعيتين
فيه من علل تسع او واحدة تقوم مقامهما كما سياتي اخر الكتاب
واما الجر فليس داخلا في مسماه بدليل ان الشاعر متى اضطر الي
صرف الممنوع نونه وانما حذف تبعا لحذف التنوين لانه
لو جر بعد حذف التنوين لالتبس بالمبني على الكسر كحذام ودراك
فيجر بالفتحه نيابة عن الكسرة لانها اقرب منها الي الضمة فحملت
علي الاقرب **نحو مررت بافضل منه** وبمساجد وصحرا وهذا
الحكم مستمر فيه **الا مع ال** او بدلها سواء كانت الموصولة ام معرفة
ام زايدة **نحو مررت بالافضل** وباليزيد نحو قوله نبيت بليل
ام الامد المناد او لفظا **او مع الاضافة** ولو تقديرا **نحو مررت
بافضلكم** وقوله ايد لسامي اوله في رواية الكسر بلا تنوين
علي نية المضاف اليه فانه يجر حينئذ بالكسرة لفظا او تقديرا

حملا للجر علي النصب
دون غيره لان الفتحة
الي الكسرة صح

علي الاصل لان الكسرة انما حذفت تبعا لحذف التنوين فلا يقال
انه محذوف بهما لستتبع حذفه حذف الجر وظاهر كلامه انه
في ذلك باق علي منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفي المسئلة ثلاثة
اقوال الصرف مطلقا بناء علي ان الصرف هو الجر والمنع مطلقا
لفقد التنوين والتفصيل ان زالت منه احدي العلتين لا الاضافة
او بال صرف كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة ودخول
ال والا فلا كالوصف وهو المختار وسكت عن رفعه ونصبه
لانهما علي الاصل وحينئذٍ يعلم ايضا استواء جره ونصبه في
الاعراب بالفتحة ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل
والتابع **والامثلة** الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا
باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكني
بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان
ويتخرجان ونحوها وكذلك الباقي وسميت خمسة علي ادراج
المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قال المصنف
في شرح اللمحة **وهي** كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين او واو
جماعة او ياء المخاطبة نحو **يفعلان** بالياء التحتية للغايبين
ويفعلون بالياء كذلك للغايبين **وتفعلان** بالتاء الفوقية

للمخاطبين

للمخاطبين **وتفعلون** بالتاء كذلك للمخاطبين **وتفعلين**
بالتاء للمخاطبة ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين
نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين في
لغة طي نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة
فلا تكون الا ضميرا واذا بسطت هذه الامثلة كانت ثمانية كما قاله
المكودي وكلها خرجت عن الاصل في جميع الاحوال **فترفع**
بثبوت النون المكسورة بعد الالف غالبا المفتوحة
بعد اختيها نيابة عن الضمة نحو انتم تفعلون لانها شبيهة
بالواو من حيث الغنة ومن حيث انها حرف للجازم **وتجزم**
وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة **نحو** فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا ولا فرق فيما ذكره بين ان يكون الفعل
المتصل به ما تقدم صحيح الاخر او معتله وان لحقه شي من الحذف
والتغيير كما في نحو انت ترعين فلعله تصريفيه وقدم الجزم
علي النصب لان النصب محمول علي الجزم كما حمل علي الجر في المثني
والمجموع علي حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص
واما نحو اتحاجوني فالمحذوف منه نون الوقاية علي الاصح
لا نون الرفع لفقد الناصب والجازم وما قيل من ان حذف

نون الوقاية مفوّت للغرض الذي جيء بها لاجله منظور فيه
اذ هو حاصل بنون الرفع فهذا ما جرا عليه في الشذور وعكس
في الاوضح فصحح ان المحذوف نون الرفع تبعًا لابن مالك
وقد تقدم انها تحذف ايضا لتوالي الامثال واما حذفها
لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما كقوله ابيت اسري وتبيتي
تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي والا الفعل المضارع
المعتل الاخر وهو ما اخره الف او واو او ياء وسميت حروف
علة لان من شانها ان ينقلب بعضها الي بعض وحقيقة
العلة تغيير الشي عن حاله وتقييد الفعل المضارع كغيره
لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه
فيجزم بحذف اخره وهو حرف العلة نيابة عن السكون
لان احرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات
فتسلط عليها العامل تسلطه علي الحركات نحو زيد بلغ
لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف اخرهن والحركات
ادلة عليهن واما نحو قوله الم ياتيك والانبا تنمي
فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والجزم مقدر
علي حرف العلة لانه اخر الكلم وهو محل الاعراب
ظاهرا

ظاهرا او مقدرا وقوله تعالي انه من يتقي ويصبر علي قراءة
قنبل مؤول وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو ويمح الله
الباطل سندع الزبانية تنبيه محل حذف حرف العلة للجازم
اذا كان اصليا واما العارض فلا يحذف عند الاكثر واجازه
ابن عصفور فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجرى
عليه في الاوضح وما ذهب اليه من ان علامة الجزم فيها حذف
حرف العلة انما يتمشي علي قول ابن السراج من ان هذه الافعال
لا يقدر فيها الاعراب في حالتي الرفع والنصب لانا انما قدرنا
الاعراب في الاسم لانه فيه اصلي فتجب المحافظة عليه وفي
الفعل فرع فلا حاجة لتقديره وجعل الجازم كالدوا المسهل
والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم ان وجد فضلة ازالها
والا اخذ من قوي البدن وذهب سيبويه الي تقدير الاعراب
فيها فعلي قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفي
بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا
بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم
لا به وعلي قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة
نفسه فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم

بحذف حرف الاخر ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزوم
ليس بحذف الاخر بل بحذف الحركة وحذف الاخر للفرق
نبه عليه المصنف وغيره فقوله هنا ان الجزوم بحذف الاخر
لا يناسبه ما سياتي قريبا من ان الفعل المضارع يقدر
فيه الاعراب **فصل** في الاعراب التقديري وهو جار في
الاسما والافعال وهو في كل منهما قسمان لان المقدر في المعرب
اما جميع حركاته او بعضها فالقسم الاول من الاسما وهو ما يقدر
فيه جميع حركاته شيان هنا المضاف الى ياء المتكلم والمقصور
وقد اشار اليهما بقوله **وتقدر جميع الحركات الثلاث في نحو**
غلامي من كل ما اضيف لياء المتكلم وليس مثنى ولا مجموعا
جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا لاشتغال
المحل بكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين
في آن واحد تخالفتا او تماثلتا ومذهب ابن مالك ان المقدر
فيه انما هو الضمة والفتحة واما الكسرة فهي ظاهرة فيه وردبانها
مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها
وتقدر جميعها ايضا في نحو **الفتى** من كل اسم معرب
اخره الف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك الالف مع

بقا كونها

بقا كونها الفا **ويسمى** هذا **مقصورا** لامتناع مده اولانه قصر
عن ظهور الحركات فيه اي منع منها ومثله المدغم واعرابه بالحركات
الثلاثة مخصوص بالمنصرف منه اما غير المنصرف منه كموسى
فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها
فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمني الى تقديرها ايضا
فيه لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحمد للثقل ولا ثقل
مع التقدير والقسم الثاني من الاسما وهو ما يقدر فيه بعض
حركاته هو الاسم المنقوص وهو المشار اليه بقوله **والضمة**
والكسرة في نحو القاضي من كل اسم معرب اخره يا لازمة قبلها
كسرة لثقلهما على اليا هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي
فان كان فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار لما مر في
المقصور وانما لم تظهر الفتحة في حالة الجر لنيابتها عن حركة
ثقيلة فعوملت معاملتها **ويسمى** منقوصا لانه نقص منه
بعض الحركات اولانه تحذف لامه لاجل التنوين كذا قيل هذا
ما يقدر في الاسما واما ما يقدر في الافعال فاشار الى القسم
الاول منها وهو ما يقدر في جميع حركاته بقوله **والضمة** والفتحة
في نحو زيد يخشى والضمة في نحو زيد يدعو ومن كل فعل

ويقضي

معتل بالالف لتعذر تحريكها والي الثاني منها بقوله **والضمة** في نحو
زيد يدعو ويقضي من كل فعل معتل بالواو واليا لتثقلها عليهما
وتظهر الفتحة في المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو والياء
نحو ان القاضي لن يقضي ولن يدعو لخفتها تنبيه قد مر
ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يري ان جزمه
بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يري ان جزمه بحذف
اخره والمصنف جمع بين دعوي تقدير الحركة وحذف
الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعًا ثم
اقتصاره علي الحركات يوهم اختصاص التقدير بها وليس كذلك
بل الحروف ايضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء
نحو مسلمي كما مر والنون في نحو ليضربان وليضربن ولتضربن
مطلقا ولتضربن ولتضربن وصلا نبه عليه في الجامع ومن
ذهب الي ان الاعراب في الاسما الستة والمثني والجمع بحركات
مقدرة فيحتاج الي عدها في قسم التقدير **فصل** في الكلام علي
الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه **يرفع الفعل
المضارع** اذا سلم من نوني التوكيد والاناث وكان
مع ذلك **خاليا من ناصب** ينصبه **وجازم** يجزمه **نحو يقوم**
باجماع

باجماع من النحاة واما قول علي رضي الله تعالي عنه محمد تفد نفسك كل
نفس فالجازم فيه مقدر اي لتفد وقول بعضهم فاليوم اشرب
غير مستعقب صح فضرورة ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفرا وموافقيه
وهو الاصح وما قيل من ان التجرد امر عدمي والرفع وجودي
والعدمي لا يكون علة للوجودي ممنوع بل هو لا ثبات بالمضارع علي
اول احواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه
هنا علامة لا مؤثر وقيل رافعه حلوله محل الاسم وقيل غير ذلك
وانما رجح عامل النصب والجزم علي عامل الرفع اذا دخل علي
الفعل لكونه قويا اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي **وينصب**
المضارع بحرف واحد من اربعة بدا منها **بلن** لملازمتها
النصب وهي حرف نفي ونصب واستقبال ولا دلالة لها
علي تابيد النفي ولا تاكيده خلافا للزمخشري في ذلك قال في
المفصل هي لتاكيد نفي المستقبل وفي الانموذج لنفي المستقبل علي
التابيد ومحل الخلاف في انها هل تقتضي التابيد ام لا فيما
اذا اطلق النفي او قيد بالتابيد اما اذا قيد بغيره نحو فلن
اكلم اليوم انسيًا فلا خلاف بينهم في انها لا تفيده فقد ظهر ان
من رد علي الزمخشري في قوله بتابيد النفي بهذه الاية

وشبهها مما قيد فيه منفيها بغير التابيد ليس علي تحقيق في
المساله ورد ما ذهب اليه الزمخشري بانه لا دليل عليه قال ابن
مالك والحامل له علي ان لن لتابيد النفي اعتقاده الباطل من ان
لا يري الله جعلنا الله من اهل الرويه واما استفادة التابيد
في نحو لن يخلقوا ذبابا ونحو ولن يخلف الله وعده فمن خارج كما في
قوله ولن يتمنوه ابدا وكون ابدا فيه للتاكيد كما قيل خلاف
اختار في المغني الاول قال فيه وتاتي لن للدعا وفاقا لجماعة والحجة
في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم فاكرا خلود الجبال
لكنه صرح في الشرح وفي الاوضح بخلاف والاصح انها بسيطة
علي وضعها الاصلي ولا يفصل بينها وبين معمولها الا في
ضرورة كقوله لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا
واتبعها بكي المصدرية لمشاركتها لها في العمل من غير شرط
وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها نحو لكيلا تاسوا
اذ لا يجوز حينئذ كونها جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله تها
والتقييد بالمصدرية مخرج لكي التعليلية الجارة وعلاما
ظهور ان المفتوحة بعدها نحو جيتك كي ان تكرمني و
اللام نحو جيتك كي لتكرمني اذ لا يجوز حينئذ جعلها

خلاف الظاهر وهل تاتي للدعاء لا فيه صح

مصدريه

مصدريه اما في الاول فلوجود ان المصدرية بعدها والحرف
المصدري لا يباشر مثله واما في الثاني فلئلا يلزم الفصل بين
الحرف المصدري وصلته باللام فان لم تظهر اللام قبلها
ولا ان بعدها نحو كيلا يكون دولة او ظهرتا معا كقوله اردت
لكيلا ان تطير بقربتي جاز الامران اي كونها مصدرية وكونها
جارة والثاني ارجح عند بعضهم بالمنسبة لظهورهما معا وقد
تكون مختصرة من كيف كقوله كي تجنحون الي سلم وما ثيرت قتلاكم
ولظي الهيجا تضطرم اي كيف تجنحون واتي باذن قبل
ان لطول الكلام عليها وهي جواب وجزا فاذا قلت لمن قال
ازورك غدا اذن اكرمك فقد اجبته وجعلت اكرامك جزا
زيارته ومجيها لهما هو نص سيبويه واختلف فيه فحمله الشلوبين
علي ظاهره وقال انها لهما في كل موضع وتكلف تخريج ما خفي
فيه ذلك وحمله الفارسي علي الغالب وقد تتمحض عنده للجواب
فاذا قلت لمن قال احبك اذن اصدقك اجبته ولا يتصور
هنا الجزا والاصح انها حرف وعليه فالاصح انها بسيطة وانها
الناصبة بنفسها وكان القياس الغاوها لعدم اختصاصها

ولكن اعملوها حملا لها على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها
على الجملة وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على
ليس وان كانت غير مختصة وشرط اعمالها ثلاثة امور الاول
ان تكون مصدرة في اول الكلام فان وقعت حشوا فيه
بان كان ما بعدها معتمدا على ما قبلها اهملت قال الرضي وذلك
في ثلاث مواضع الاول ان يكون ما بعدها جزا لما قبلها نحو
انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك الثاني ان تكون جزا للشرط
الذي قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا
للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لان عاد لي عبد
العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع
بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها
بالاستقرا بل تقع متوسطة في غيرها نحو يقتل اذن زيد
عمرا وليس الرجل اذن زيد انتهى نعم ان تقدمها واو او فا
جاز النصب بها على قلة الشرط الثاني واليه اشار
بقوله وهو اي المضارع الذي يليها مستقبل فان كان
حالا اهملت كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن اصدقك
لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع وما
اوهم خلاف ذلك فضرورة او مؤول الشرط الثالث واليه اشار بقوله

متصل

متصل ذلك المضارع بها او منفصل عنها اما بقسم او بلا النافيه
كما في المغني والشذور واشار الى مثال الاتصال والانفصال بالقسم
بقوله نحو اذن اكرمك واذن والله نرميهم بحرب على طريق اللف
والنشر المرتب ومثال الانفصال بلا النافيه نحو اذن لا افعل واغتفر
الفصل بالقسم لانه زايد يجي به للتاكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع
الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها وبلا النافيه
لان النافي كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل واغتفر ابن بابشاذ الفصل
بالندا وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه والى ذلك اشار بعضهم
حيث قال وفيه ايضا ذكر الشروط الثلاثة اعمل اذن اذا اتتك
اولا وسقت فعلا بعدها مستقبلا واحذر اذا اعملتها ان تفصلا
الا بحلف او نداء او بلا وافصل بظرف او بمجرور على راي ابن عصفور
رئيس النبلا وينصب المضارع ايضا بان المصدرية اي المسبكة
مع مدخولها بالمصدر وهي ام الباب لعملها ظاهرة نحو والذي
اطمع ان يغفر لي ومضمرة كما سياتي والتقييد بالمصدرية مخرج
للمفسرة والزايدة فالاولى هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون
حروفه المتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو واوحينا اليه ان
اصنع الفلك والثانية قال في اوضحه هي التالية لما نحو فلما ان جاء

البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كان طبيبة
تعطو الي وارق السلم او بين القسم ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا
وانتم راد في المغني والواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتي اذا ان كانه
يعاطي يدني لجة الما غامر ومحل النصب بان المصدرية ما لم
تسبق بعلم اي بلفظ دال علي اليقين وان لم يكن بلفظ العلم
فان سبقت به اهملت وتسمي حينيذ مخففة من الثقيلة نحو
علم ان سيكون افلا يرون الا يرجع فان سبقت بظن اي
بلفظ دال عليه وان لم يكن بلفظ الظن فوجهان الرفع والنصب
نحو وحسبوا ان لا تكون قري بالرفع اجرا للظن مجري
العلم وبالنصب اجرا له علي اصله من غير تاويل وهو الراجح
ولهذا اجمعوا عليه في الم احسب الناس ان يتركوا ومن العرب
من يجزم بان كقوله اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الي
ان ياتنا الصيد نحطب ومنهم من اهملها حملا علي ما اختها
اي المصدرية كقوله ان تقران علي اسما ويحكما مني السلام وان لا
تشعرا احدا كما اعملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ما روي
في الحديث كما تكونوا يولي عليكم ومضمرة واضمارها اما جوازا
او وجوبا اما جوازا ففي موضعين احدهما بعد عاطف وهو هنا

الواو

الواو والفا او ثم او او مسبوق ذلك العاطف باسم خالص
من تاويله بالفعل مثاله بعد الواو نحو قول ميسون زوج معاوية
رضي الله عنه ولبس عباة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف فتقر
منصوب بان مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وان الفعل في
تاويل مصدر مرفوع بالعطف علي لبس الخالص من التاويل
بالفعل والتقدير ولبس عباة وقرة عيني وربما وقع في
بعض النسخ للبس باللام مكان الواو العاطفة علي قولها
قبله لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وهو
تحريف نبه عليه المصر في شرح بانت سعاد ومثاله بعد الفاء
قول الشاعر لولا توقع معتر فارضيه وبعد ثم قوله اني وقتلي
سليكا ثم اعقله وبعد او قوله تعالي او يرسل رسولا بالنصب في
قراة غير نافع عطفا علي وحيا وخرج بقوله خالص غيره فلا
ينصب المعطوف عليه كقولهم الطاير فيغضب زيد الذباب
برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل
لوقوعه صلة لال اي الذي يطير والثاني بعد اللام الجارة
سوا كانت للتعليل كما في نحو انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر
لك الله ما تقدم من ذنبك وما تاخر ام للعاقبة المسماة

بلام الصيرورة ولام المآل وهي التي تكون ما بعدها نقيضا لما قبلها
نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما
كان لرأفتهم عليه لما ألقى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه
فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فآل بهم الامر الى ان صار لهم
عدوا وحزنا ام للتأكيد وهي الآتية بعد فعل متعد نحو وامرنا
لنسلم لرب العالمين فان مضمرة جوازا الا اذا اقترن الفعل بعدها
بلا سواء كانت مؤكدة كالتي في نحو لئلا يعلم اهل الكتاب
ام نافية نحو لئلا يكون للناس فتظهر ان وجوبا لكراهة
اجتماع لامين والا في نحو وما كان الله ليعذبهم مما هو مسبوق
بكون ماض ولو معنى منفي بما او بلم فقط مسند لما اسند اليه الفعل
المقرون باللام كما في المغني فتضمر وجوبا لا غير وتسمى هذه اللام
لام الجحود من تسمية العام بالخاص واختلف في الفعل الواقع بعدها
فذهب الكوفيون الى انه خبر كان واللام للتوكيد وجرى عليه
ابن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار ان تبعا للبصريين
فهو قول مركب من قولين وذهب البصريون الى ان خبر كان
محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف
وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل

المنصوب

المنصوب بها على الاصح في موضع جر والتقدير في نحو وما كان الله
ليعذبهم ما كان الله مريدا لتعذيبهم ويقدر في كل موضع ما يليق
به على حسب مساق الكلام والدليل على هذا التقدير انه قد جاء
مصرحا به في بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلا لتسمو
فصرح بالخبر الذي هو قوله اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفي
كلامه استعمال لا غير وقد صرح في المغني بان قولهم لا غير لحن وفي
الشذور بانه لم تتكلم به العرب وقد مر ما فيه واما اضمار ان وجوبا
ففي خمسة مواضع احدها هذا والثاني اشار اليه بقوله كاضمارها
اي ان وجوبا بعد حتى الجارة نظما ونثرا ومجرورها ان كان
اسما صريحا فهي فيه بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر وان كان
مؤولا من ان والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان
ما بعدها غاية لما قبلها نحو لأسيرن حتى تطلع الشمس وتارة
بمعنى كي وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل
الجنة ويحتملهما نحو حتى تفيء الى امر الله هذا مذهب الجمهور واثبت
ابن مالك لها معنى ثالثا وهو ان تكون بمعنى الا ان واستظهره
المصنف في قوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
مع ان احتمال الغاية متأت وكذا التعليل والاصح ان النصب بعدها بان مضمرة

بلغ

لانها لانه قد ثبت جرها للاسما فوجب نسبة العمل هنا لان
لما تقرر من ان عوامل الاسما لا تكون عوامل في الافعال لان
ذلك ينفي الاختصاص وا نما لم تكن مثل كي جارة
وناصبة بنفسها قال ابو حيان لان النصب بكي اكثر من
الجر ولم يمكن تاويل الجر فحكم به حتي ثبت جر الاسما بها
وامكن حمل ما انتصب بعدها علي ذلك بما قدمنا من الاضمار
والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعني واحد في الفعل
والاسم بخلاف كي فانها سبكت في الفعل وخلصته
للاستقبال ولا ينصب المضارع بان بعدها الا ان كان
مستقبلا بالنظر الي ما قبلها سوا كان مستقبلا ايضا
بالنظر الي زمن المتكلم نحو لن نبرح عليه عاكفين حتي يرجع
الينا موسي ام لا نحو وزلزلوا حتي يقول الرسول بالنصب
في قراة غير نافع فان قول الرسول وان كان ماضيا
بالنظر الي زمن المتكلم مستقبل بالنظر الي زلزالهم وقد
تظهر ان مع المعطوف علي منصوبها كقوله حتي يكون
عزيزا من نفوسهم او ان تبين وهو المختار قال ابو حيان
وفي هذا دليل علي دعوي البصريين من أنَّ أنْ مضمرة بعد حتي

ولذلك

ولذلك ظهرت في المعطوف لان الثواني تحتمل ما لا تحتمل الاوايل
والتقييد بالجارة مخرج للعاطفة وهي التي تعطف بعضا علي كل كما سياتي
والابتدايية وهي الداخلة علي جملة مضمونها غاية لشي قبلها
كقوله حتي ما دجلة اشكل وقولهم شربت الابل حتي يجي البعير
يجر بطنه ولا يكون الفعل الذي بعدها الا حالا او مؤولا به بخلاف
الجارة فانه يتعين ان يكون مستقبلا كما تقدم وقد علم من كلامه
ان الاستقبال شرط في وجوب النصب فان انتفي وجب الرفع
لكن يجب مع ذلك ان يكون الفعل بعدها مسببا عما قبلها فضلة
نحو مرض زيد حتي لا يرجونه والموضع الثالث مما يجب فيه اضمار
ان اشار اليه بقوله بعد او العاطفة الصالح في موضعها الي او الا
فالاول نحو قولك لالزمنك او تقضيني حقي اي الي ان تقضيني
وكقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المني والثاني نحو قوله
وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا
ان تستقيم والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر
معطوف علي مصدر منسبك من الفعل المتقدم اي ليكونن لزوم
مني وقضا منه وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها
واشار الي الرابع والخامس بقوله بعد فا السببية وهي التي

فصد نيها الجوا او واو المعية وهي المفيدة معني مع حال كونهما
مسبوقين بنفي محض اي خالص من معني الاثبات فخرج
نحو الم تاتنا فتكرمك وما تزال تاتينا فتحدثنا وما تاتينا
الا فتحدثنا او طلب بالفعل لا غيره لاصالته في ذلك فخرج الطلب
بلفظ الخبر نحو حسبك فينام الناس وبالمصدر نحو سقيا
فيرويك وباسم الفعل نحو صه فنكرمك فلا يجوز النصب
بعد شي منها وخرج بقيد السببية والمعية العاطفتان على
صريح الفعل والمستانفتان وشمل قوله بنفي محض النفي بالحرف
نحو لا يقضى عليهم فيموتوا وما تاتينا فتحدثنا الا في الدار وبالفعل
نحو ليس زيد حاضرا فنكلمك وبالاسم نحو انت غير آتٍ فتحدثنا
والنفي مع الواو وكذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم
ويعلم الصابرين وقس الباقي وشمل قوله او طلب بالفعل
الامر والنهي والدعا والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض
فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية اشيا وهي المعبر عنها
بالاجوبة الثمانية وزاد الفرا الترجي واختاره بن مالك لثبوت
ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم في بيت
وهو مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم تمن وارج كذاك

النفي

النفي قد كملا مثال النصب بعد الفا والواو في جواب الامر قول الشاعر
يا ناق سيري عنقا فسيحا ° الي سليمان فنستريحا ° وقوله فقلت ادعي
وادعو ان اندى ° لصوت ان ينادي داعيان ° وفي جواب النهي
قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وقول الشاعر
لا تنه عن خلق وتاتي مثله ° وفي جواب الدعا قولك اللهم تب
علي فاتوب وقولك اللهم ارزقني بعيرا واحج عليه وفي جواب
الاستفهام نحو فهل لنا من شفعا فيشفعوا لنا وقوله اتبيت ريان
الجفون من الكرى ° وابيت منك بليلة الملسوع ° لكن يشترط فيه
ان لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز
هل اخوك زيد فاكرمه بالنصب وفي جواب العرض قوله يا بن
الكرام الا تدنو فتبصر ما ° قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا ° ونحو
الا تقوم واقوم وفي جواب التمني نحو يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا
عظيما ونحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون من المومنين
في قراة النصب وفي جواب التحضيض نحو هلا اتقيت الله فيغفر
او ويغفر لك وفي جواب الترجي عند القايل به نحو لعلي ابلغ الا
سباب اسباب السموات فاطلع بالنصب في قراة حفص عن
عاصم ونحو لعلي ارجع ويفهمني ولم يسمع النصب بعد الواو في
المواضع المذكورة الا في خمسة النفي والامر والنهي والتمني

بلغ

والاستفهام وقاسه النحويون في الباقي صرح بذلك في شرح
الشذور تنبيه نواصب المضارع لا يجوز ان يحذف
معمولها وتبقي هي ولو لدليل فلو قيل اتريد ان تخرج لم يجز
ان تجيب بقولك اريد ان وتحذف تخرج واجازه بعضهم مصححا
بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا
واحدا يريد كيما يسجد قال وهذا كقولهم جيت ولما قال
ابو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد لما للدليل جايز
منقول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شي في كلام
العرب فان سقطت الفا من المضارع الواقع بعد الطلب
ولو بلفظ الخبر وقصد به الجزا للطلب السابق عليه بان
قدر مسببا عنه جزم ذلك المضارع وجوبا باداة شرط مقدرة
هي وفعل الشرط نحو قل تعالوا اتل فاتل تقدمه طلب وهو
تعالوا وقصد به الجزا فجزم وعلامة جزمه حذف الواو
والمعنى تعالوا فان تاتوني اتلو عليكم فالتلاوة عليهم
مسببة عن مجيهم ومثله اين بيتك ازرك وحسبك حديث
ينم الناس وقوله مكانك تحمدي او تستريحي وكذلك
يجزم المضارع بعد الترجي اذا سقطت الفا عند من اجاز نصبه
قال ابو حيان في الارتشاف وقد سمع الجزم بعد الترجي واستشهد

له

له في شرح التسهيل بقول الشاعر لعل التفاتا منك نحوي ميسر
يمل بك بعد العسر يسر قال المرادي وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين
فان سقطت بعد غير الطلب ولم يقصد بما بعدها الجزا وجب الرفع وما
ذكرناه من ان المضارع بعد سقوط الفا مجزوم بالاداة المقدرة هو مذهب
الجمهور وهو الاصح كما في المغني وقيل مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى
حرف الشرط كما ان اسما الشرط انما جزمت لذلك وهو مذهب
الخليل وسيبويه وجرى عليه في الشرح وقيل انه مجزوم بنفس
الطلب لنيابته عن الشرط كما ان النصب في قولك ضربا زيدا بالنيابة
عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي والسيرافي
وشرط الجزم بعد الامر صحة حلول ان تفعل محله كما في التسهيل
والجامع نحو احسن الي احسن اليك بخلاف لا احسن اليك وبعد
النهي عند غير الكسائي صحة حلول ان الشرطية مع لا النافية
محله اي النهي مع صحة المعنى وظاهر عبارة الالفية ان لا هذه
ناهية بالها لا بالفاء وشرحها على ذلك الشاطبي والمكودي وذلك
نحو لا تدن من الاسد تسلم اذ يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد
تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو بخلاف نحو لا تدن
من الاسد ياكلك اذ لا يصح ان يقال ان لا تدن من الاسد ياكلك

بلغ

لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو ولهذا
الشرط اجمعت السبعة على الرفع في ولا تمنن تستكثر واما قوله
عليه السلام من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا
يؤذنا فالجزم على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب
لعدم صحة ان لا تقرب تؤذنا لان الايذا انما يتسبب على القرب
لا على عدمه واما الكسائي فلم يشترط ذلك وجوز الجزم في
نحو لا تدن من الاسد ياكلك بتقدير ان تدن بغير نفي محتجا
بالسماع والقياس وعبارة التسهيل توهم اجرا خلاف الكسائي
في مسالة الامر ويجزم المضارع ايضا بلم وهي حرف لنفي
المضارع وقلبه ماضيا نحو لم يلد ولم يولد وقد تهمل حملا
على ما ولا فيرتفع المضارع بعدها لكن هل هو ضرورة او لغة
فيه خلاف والنصب بها لغة حكاها اللحياني وقرئ الم نشرح
ولما اختها وهي مركبة من لم وما ويقال فيها حرف جزم لنفي
المضارع وقلبه ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته نحو
لما يقض ما امره ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع
والجزم والنفي والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام
عليهما وتنفرد لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم ولو لم

وجواز

وجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر
لم يكن شيئا مذكورا ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن
ثم كان قال الدماميني لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره
الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد
في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار
النفي في الحال وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها اختيارا تقول
قاربت البلد ولما اي ادخلها واما قوله احفظ وديعتك التي
استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم فضرورة وبتوقع
منفيها نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم ومن ثم امتنع ان يقال
لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال
ويجزم المضارع ايضا باللام ولا الطلبيتين اي الدالتين
على الطلب فدخل في ذلك لام الامر نحو لينفق ذو سعة من
سعته ولام الدعا نحو ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك
بالله ولا الدعائية لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا وجزم
فعل الغايب والمخاطب بلا كثير قال الرضي على السواء ولا
تختص بالغايب كاللام وفي الارتشاف ما يخالفه واما جزمها
فعل المتكلم فقليل جدا سوا بني للفاعل ام المفعول

وماني الاوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم واما اللام الطلبية
فجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل واقل منه جزمها
فعل المخاطب مبنيا ايضا للفاعل وهذه الاحرف الاربعة المتقدمة مع
الطلب ان قلنا انه الجازم بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا
وبقية الادوات الاتية تجزم فعلين متفقين او مختلفين
فان كان متفقين كمضارعين فالجزم للفظهما نحو وان تعودوا
نعد او ماضيين فالجزم لمحلهما نحو فان عدتم عدنا وان كان
مختلفين ماضيا ومضارعا وعكسه فلكل منهما حكمه
نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ونحو من يقم
ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وهي ان واذما وهما
موضوعان للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط
واي بالتشديد وهو موضوع بحسب ما يضاف اليه
فهو في نحو ايهم يقم اقم معه لمن يعقل وفي نحو اي الدواب
تركب اركب لما لا يعقل وفي نحو اي يوم تصم اصم للزمان
وفي نحو اي مكان تجلس اجلس للمكان واين واني وهما موضوعان
للدلالة على المكان ثم ضمنا معنى الشرط ومهما وما وهما
موضوعان للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط

وايان ومتى وهما موضوعان للدلالة على الزمان ضمنا معنى الشرط صح

ومن

بلغ

ومن وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط وحيثما وهو
كاين واني فمثال الجزم بان نحو ان يشا يذهبكم وباذما نحو
وانك اذ ما تات ما انت امر به تلف من اياه تامر اتيا وباي
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وباين نحو اينما تكونوا
يدرككم الموت وباني نحو خليلي انى تاتياني تاتيا اخا غير
ما يرضيكما لا يحاول وبايان نحو ايان نؤمنك تؤمن غيـ
نحو متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير
موقد وبمهما نحو مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها فما
نحن لك بمؤمنين وبمن نحو من يعمل سوءا يجز به وبما
نحو ما ننسخ من اية او ننسها نات بخير منها او مثلها
وبحيثما نحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان
تعلم ان هذه الادوات بالنظر لموضوعها ستة اقسام ولها
صدر الكلام وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها اربعة
اقسام الاول ما هو حرف باتفاق وهو ان الثاني ما هو اسم
باتفاق وهو الباقي ما عدا اذما ومهما الثالث ما فيه خلاف
والاصح انه حرف وهو اذما الرابع ما فيه خلاف ايضا والاصح
انه اسم وهو مهما ثم ما هو اسم ان وقع على زمان او مكان
فظرف او حدث فمفعول مطلق والا فان وقع بعده فعل لازم

نبتدا اخبره جملة الشرط علي ما صححه في المغني او متعد واقع
عليه فمفعول به او علي ضميره او متعلقه فاشتغال القول في
اسماء الاستفهام ويسمي الفعل الاول من الفعلين المجزومين
باحد هذه الادوات شرطا لتعلق الحكم عليه ويسمي الثاني
منهما جوابا لانه مترتب علي الشرط كما يترتب الجواب علي السوال
وجزا ايضا لان مضمونه جزا لمضمون الشرط وتسميته
جوابا مجاز وكذلك جزا لان الجزا هو القصد المترتب
علي فعل اخر ثوابا عليه او عقابا وهذا مفقود هنا واسقط
من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكيفما ولو لان
المشهور في اذا انها لا تجزم الا في الشعر خاصة كقوله
• واذا تصبك من الحوادث نكبة • فاصبر فكل غاية ستنجلي •
وفي كيفما عدم الجزم لعدم السماع بذلك واجاز الكوفيون
الجزم بها قياسا علي غيرها وكذا اجاز الجزم بها دون
ما واما لو فالاصح انها لا تجزم اصلا ومن اجازه خصه بالشعر
كقوله لو يشاء طار بها ذو ميعة لاحق الابطال وفهم من
كلامه ان الجزم بحيث واذ مخصوص باقتران ما بهما كما
لفظ به وهو الاصح واما غيرهما فهو قسمان قسم لا يلحقه
ما وهو من ومهما واني وقسم يجوز فيه الامران

وهو

وهو ان واي ومتي وايان وما ذكره من ان هذه الادوات
جازمة للشرط والجواب معا هو مذهب سيبويه ومحققي اهل
البصرة واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس
لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق
بان الجازم لما كان لتعليق حكم علي اخر عمل فيهما بخلاف
الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي
ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب
مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الاداة
والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل ان الابتدا والمبتدا
كلاهما رفع الخبر وقيل ان الشرط والجواب تجازما كما قيل
ان المبتدا والخبر ترافعا واذا لم يصلح للجواب لمباشرة
الاداة اي اداة الشرط كأن كان جملة اسمية او فعلية
فعلها طلبي او جامد او منفي بحرف ناف غير لا ولم او مقرون
بقد او بحرف تنفيس قرن بالفا وجوبا ليحصل الربط
بين الجواب والشرط وخصت الفا بذلك لما فيها من معني
السببية ولمناسبتها للجزا معني من حيث ان معناها التعقيب
بلا فصل كما ان الجزا يتعقب علي الشرط كذلك فانه صلح لذلك

امتنع نحو لما عليه نعم ان كان مضارعاً مثبتاً او منفياً بلا فوجهان
كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي وما ذكره قانون
كلي حسن في ضبط ما تدخله الفا وقد سبقه اليه ابن مالك قال
ابو حيان وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا
من تعداد ما تدخله الفا فالجملة الاسمية نحو وان يمسسك
بخير فهو على كل شي قدير والفعلية التي فعلها طلبي نحو
ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية انواع الطلب
المتقدمة والتي فعلها جامد نحو ان ترني انا اقل منك مالاً
وولداً فعسى ربي والمنفي نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه
ونحو وان توليتم فما سالتكم من اجر والمقرون بقد
نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وبحرف تنفيس نحو
وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد
تحذف الفا ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
او ندوراً كقوله عليه السلام فان جا صاحبها والا استمتع
بها ولا يختص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل
هذا الحديث وقوله من لا يزل ينقاد للغي والهوى سيلفى
على طول السلامة نادماً والربط بها ستعين في غير الجملة

الاسمية

الاسمية واما فيما فيكون بها كما تقدم او باذا الفجائية
لشبهها بالفا في كونها لا يبتدا بها ولا تقع الا بعد ما هو متعقب
بما قبلها نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
لكن لا بد في الجملة المقترنة بها ان لا تكون طلبية نحو ان اطاع
زيد فسلام عليه ولا مقرونة باداة نفي نحو ان قام زيد فما عمرو
قايم ولا بان نحو ان قام زيد فان عمرا قايم فان كانت احد هذه
الثلاثة وجبت الفا واستغنى عن ذكرها احالة على المثال
فانه جامع للشروط الثلاثة وظاهر اطلاقه ان اذا يربط
بها الجواب وان كان جملة فعلية وليس كذلك وقد اعتذر
عنه في الشرح وظاهره ايضا كغيره ان اذا يربط بها الجواب
بعد ان وغيرها من ادوات الشرط ووقع في بعض نسخ التسهيل
تخصيص ذلك بان وجرى عليه المصنف في اوضحه والمعتمد الا
طلاق لقوله تعالى فاذا اصاب به من يشا من عباده اذا هم
يستبشرون لكن قال ابو حيان السماع انما ورد في ان واذا
من ادوات الشرط فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان واذا الى
سماع وقد يجمع بين الفا واذا الفجائية لمجرد التوكيد نحو فاذا هي
شاخصة ابصار الذين كفروا ومنعه بعضهم لانها عوض عن الفا

بلغ

فلا يجتمعان فعلي الاول كلمة او في عبارته لمنع الخلو او بناء علي
الغالب كما يشعر به لفظة قد في قولنا وقد يجتمع فصل في تقسيم
الاسم الي نكره ومعرفة الاسم بحسب التنكير والتعريف
ضربان فقط نكره وهي الاصل لاندراج كل معرفة تحتها
من غير عكس ولان الشي اول وجوده تلزمه الاسما
العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسما الخاصة كالادمي اذا ولد
يسمي ذكرا او انثي او انسانا او مولودا او رضيعا وبعد ذلك
يوضع له الاسم والكنية واللقب وهو اي الاسم النكرة ما شاع
في جنس موجود في الخارج تعدده كرجل فانه شايع
في جنس الرجال الصادق علي كل حيوان ناطق ذكر
بالغ من بني ادم وتعدده في الخارج كشمس فانها تصدق
بمتعدد لانها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهوره
وجود الليل وان لم يوجد في الخارج غيرها الفرد الواحد
فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود المتعدد واما
جمعها كما في قوله فكانه لمعان برق او شعاع شموس فباعتبار
تجدد الشمس في كل يوم وخاصتها انها تقبل ال المؤثرة للتعريف
او تقع موقع ما تقبلها والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف

بوجود افراد متعددة في الخارج

فبعضها

فبعضها انكر من بعض فانكرها شي ثم متحيز ثم جسم ثم نام
ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل والضابط
ان النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها
فهي انكر النكرات فاذا دخلت تحت غيرها ودخل غيرها
تحتها فهي بالاضافه الي ما يدخل تحتها اعم وبالاضافة
الي ما تدخل تحته اخص والضرب الثاني معرفة وهو فرع
لما مر وهي ما وضع ليستعمل في معين وهي ستة اقسام الضمير
والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلي بال والمضاف الي
واحد منها وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادي المقصود
وتبعه المصنف في الاوضح ولعله انما تركه لذكره له في باب
المنادي كما سيجي الاول الضمير ويقال المضمر ايضا والكوفي
يسميه كناية ومكنيا لانه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح
وقدمه لانه اعرف المعارف علي الاصح بعد اسم الله ويليه العلم ثم الذي
بعده وهكذا الي اخرها كما يوخذ من كلامه فيما بعد حيث عطف
بعضها علي البعض بثم والضمير هو ما دل وضعا علي متكلم كانا او مخاطب
كانت او غايب كهو ولا بد له من مفسر فان كان لمتكلم او
مخاطب فمفسره حضور من هو له او الغايب فمفسره

اما معلوم اي مستقل في الذهن نحو انا انزلناه واما مذكور
متقدم وهو الاصل لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه او لفظا
لا رتبة نحو واذ ابتلي ابراهيم ربه او رتبة لا لفظا نحو فاوجس
في نفسه خيفة موسي ومتاخر لفظا ورتبة وهو منحصر
في سبعة ذكرها في المغني والشذور واعلم ان ضمير الغيبة ان
كان مرجعه مختصا فهو معرفة والا ففيه ثلاث مذاهب قيل
معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفي الاوضح وقيل
نكرة مطلقا وقيل ان كان مرجعه جايز التنكير فمعرفة نحو
جاني رجل فاكرمته او واجبه فنكرة نحو ربه رجلا بلغ
ورب رجل واخيه وعليه جرا في شرح الشذور وهو اي
الضمير اما مستتر ولا يكون الا مرفوعا وهو ما ليس له صورة
في اللفظ بل ينوي كالضمير المقدر اما وجوبا وهو ما لا يخلفه
ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك في ثمانية مواضع احدها
وثانيها المضارع المبدي بالهمزة او النون نحو اقوم ونقوم
ثالثها المضارع المبدي بتاء خطاب الواحد نحو تقوم رابعها
فعل الامر المسند الي الواحد نحو استقم خامسها افعال
الاستثنا كخلا وعدا ونحوهما نحو قاموا ما خلا زيدا

اوما

اوما عدا عمرا سادسها افعل في التعجب نحو ما احسن زيدا سابعها
اسم الفعل غير ماض كاوه ونزال ثامنها المصدر الواقع بدلا من
اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وعد في الاوضح مما يجب فيه الاستتار
افعل التفضيل نحو هم احسن اثاثا فعلي هذا تكون تسعة وهو غير
ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل كما سياتي او جوازا وهو
ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغايب او الغايبة في نحو زيد يقوم
وهند تقوم او بالصفات المحضة نحو زيد قايم او مضروب او حسن
او باسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات فالضمير في هذه الامثلة
مستتر جوازا بدليل جواز زيد يقوم ابوه او ما يقوم الا هو
كذا الباقي او بارز عطف علي مستتر فهو قسيم له وهو ما له صورة
في اللفظ ثم هو اما متصل بعامله وهو ما لا يبتدا به ولا يقع
بعد الا اختيارا وينقسم الي مرفوع كقمت والي منصوب
نحو كاف اكرمك والي مجرور نحو ها غلامه وينقسم ايضا بحسب
مواقع الاعراب الي ثلاثة اقسام ما يختص بمحل الرفع وهو
اربعة التا كقمت والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن
وما هو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة يا المتكلم

نحو ربي اكرمني وكاف الخطاب نحو ما ودعك ربك وهاء الغايب
نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وما هو مشترك بين الثلاثة
وهو نا خاصة نحو ربنا اننا سمعنا وكاعرف بنا فاننا نلنا المنح
او منفصل عطف على متصل فهو قسيم له وهو ما يبتدا
به ويقع بعد الا في الاختيار وينقسم الى مرفوع **كانا** للمتكلم وحده
وفرعه نحن له ومعه غيره او للمعظم نفسه حقيقة او ادعا **وانت**
للمخاطب وفروعه انت للمخاطبة وانتما للمخاطبين وانتم للمخاطبين
وانتن للمخاطبات وهو **للغايب** وفروعه هي للغايبة وهما
للغايبين مطلقا وهم للغايبين وهن للغايبات **والى**
منصوب نحو اياي للمتكلم وحده وفرعه ايانا له ومعه غيره
او للمعظم نفسه واياك للمخاطب وفروعه اياك للمخاطبة واياكما
للمخاطبين مطلقا واياكم للمخاطبين واياكن للمخاطبات
واياه للغايب وفروعه اياها للغايبة واياهما للغايبين
مطلقا واياهم للغايبين واياهن للغايبات ولا يكون
الضمير المنفصل مجرورا لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار
والضمير على المختار في ذلك هو ان وايا وما عداهما حروف

تبين

تبين الاحوال من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث وتكلم
وخطاب وغيبة وظاهر كلامه ان كلا من المتصل والمنفصل
اصل براسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل محتجا بان مبني
الضماير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل **والضماير كلها**
مبنية لشبهها بالحرف وضعا كالتا في ضربت والكاف في اكرمك
ثم اجريت بقية الضماير كنحن مجراها طردا للباب وقيل لشبهها
به في احتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم
الذكر في الغايب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي
واخصرها اعرفها فضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وذا اخص
من ضمير الغايب واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم
او تاخر ولما كان المقصود من وضع الضماير الاختصار والمتصل اخصر
من المنفصل قال **ولا فصل** للضمير في الاختيار **مع امكان** الا
تيان بالضمير **المتصل** نحو قمت واكرمتك لا يقال فيهما قام
انا ولا اكرمت اياك واما قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم
لا يزيدهم حبا الي هم فضرورة **الا في** صورتين يجوز فيهما
الانفصال مع تاتي الاتصال احدهما ان يكون عاملا الضمير
عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه غير مرفوع وذلك

بلغ

نحو الها من قولك لتخص في عبد سلنيه فيجوز فيها الانفصال
برجوحية ومنه قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم
ولو وصل لقال ملككموهم لكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع
الواو مع ثلاث ضمات والاتصال برجحان لانه الاصل ولا
مرجح لغيره ولهذا لم يات التنزيل الا به قال تعالى ان
يسالكموها انلزمكموها اللهم الا ان يكون ذلك
العامل اسما فالفصل ارجح نحو عجبت من حبي اياه وكذا ان
كان فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه وظننتك
فالفصل ارجح ايضا عند الجمهور لانه خبر في الاصل
وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ومنه قوله اخي
حسبتك اياه وعند جماعة الوصل ارجح لانه الاصل وقد
امكن وبه جا التنزيل قال اذ يريكهم الله وورد به
الشعر كقوله بلغت صنع امرء برا اخالكه وابن مالك اضطرب
كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم ورد ما قالوه
من كونه خبرا في الاصل بان ذلك يقتضي جواز الانفصال
في الاول وذلك ممتنع وما افضى الى الممتنع ممتنع والصورة
الثانية ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها

سوا

سوا كانت قبله ضميرا ام لا وبذلك فارقت الاولى وذلك نحو
الصديق كنته وكانه زيد فيجوز في الها الانفصال برجحان
كظننتكه عند الجمهور ومنه قوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن
العهد والانسان وعند جماعة الوصل ارجح ومنه الحديث ان
يكنه فلن تسلط عليه وحجة الجميع ما تقدم ويتعين الانفصال
ان حصر بالا وانما او رفع بمصدر مضاف لمنصوب او صفة
جرت على غير صاحبها او اضمر عامله او اخر او كان معنويا
او حرف نفي او فصله متبوع أو واو مع او اما او لا مما فارقه
او نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة وربما
اتصلا غيبة ان اختلفا لفظا واتحدا رتبة ثم الثاني من المعارف
العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات
وبما بعده بقية المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب
وغايب وليس موضوعا لاحد يستعمل في معين خاص بحيث
لا يستعمل في غيره لكن اذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشركه
احد فيما اسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل
في واحد لم يشركه فيما اسند اليه وال صالحة لان يعرف بها كل نكرة
فاذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شي بعينه وهذا معنى

قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا وتنقسم باعتبار
تشخصه وعدم ذلك الى قسمين لانه **اما شخصي** وهو ما
وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له **كزيد** وشبهه
فدخل العلم العارض الاشتراك كعمر ومسمى به كل من جماعة وهو
قسمان مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كسعاد وفقعس
وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل فيه العلمية في غيرها
كزيد واسد وحارث وشمر ويشكر واصمت وشاب قرناها
وزيد منطلق **او جنسي** وهو ما وضع لمعين في الذهن
اي ملاحظ الوجود فيه **كاسامة** علم السبع اي لماهيته
الحاضرة في الذهن فهو في التعريف كاسم الجنس المعرف بلام
الحقيقة فقولك اسامة اجرى من ثعالة بمنزلة قولك الاسد
اجرى من الثعلب ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس
اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من ال والاضافة
والصرف مع سبب اخر كالتانيث في اسامة وثعالة
ومجيء الحال منه كهذا اسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة
واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الاصول بالمطلق
فهو ما وضع للماهية مطلقا اي بلا تعيين كاسد اسم لماهية

السبع

السبع فيقال اسد اجرى من ثعلب كما يقال اسامة اجرى من ثعالة
ويعبر عنه بالنكرة ايضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار اذا اعتبر
في اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا
او مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة ومثلهما في الابهام المعرف
بلام الجنس بمعنى بعض غير معين نحو ان رايت الاسد اي
فردا منه ففيه تم استعمال علم الجنس واسمه معرفا ومنكرا
في الفرد المعين او المبهم ان كان من حيث اشتماله على الماهية
فحقيقة والا فمجاز ومن العلم ما كني به عنه كفلان وفلانة وكذا
بعض الاعداد المطلقة والاصح ان اسماء الايام اعلام ولامها
للمح وان التصغير مطلقا لا يبطل العلمية والعلم **هو**
باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا **اما الاسم** وهو
ما عدا الكنية واللقب **كما مثلنا** من زيد واسامة **او**
لقب وهو ما اشعر برفعة المسمى **كزين العابدين** او
بضعته كبطة **وقفة او كنية** وهو ما صدر باب او ام
كابي عمرو وام عمرو قال الرضي والكنية عند العرب قد يقصد
بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب
يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية

بلغ

فانه لا يعظم المكني بمعناها بل يجرم التصريح بالاسم فان
بعض النفوس تانف من ان يخاطب باسمها **فايدة** ليس
في كلامهم تصريح بتلقيب الاناث وانما صرحوا بكنيتهن **ويوخر**
اللقب في اللفظ **عن الاسم** غالبا اذا اجتمعا ويجعل **تابعا له**
في اعرابه بدلا او عطف بيان **مطلقا** اي سوا كانا مفردين
كسعيد كرز ام مركبين كعبد الله زين العابدين ام مختلفين
افرادا وتركيبا كزين العابدين وعبد الله كرز وكما يجوز
الاتباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبر المبتدا المحذوف
جوازا او بنصبه مفعولا لفعل محذوف **او مخفوضا** باضافة
اي الاسم الى اللقب جوازا مرادا بالاول المسمى وبالثاني
الاسم **ان افردا** وذلك **كسعيد كرز** فيجوز فيه حينئذ
الاتباع للاول وهو الاقيس والقطع عنه كما لو كان
مركبا والاضافة حيث لا مانع منها وهي الاكثر وجمهور
البصريين يوجبونها اخذا من اقتصار سيبويه على
ذكرها ووافقهم ابن مالك في الالفية وخالفهم في التسهيل
واعتذر في شرحه عن سيبويه بان الاضافة لما كانت
على خلاف لان الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم

من

بلغ

من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشي الى نفسه فيحتاج الى
الى تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص من اضافة
الشي الى نفسه والاتباع والقطع لا يحوجان الى تاول ولا يوقعان
في مخالفة اصل بين سيبويه استعمال العرب للاضافة اذ لا
مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل واستغنى
بالتنبيه عليها عن التنبيه عليهما واذا اجتمع الاسم والكنية او الكنية
واللقب كنت في تقديم احدهما بالخيار ويليه الاخر معربا باعرابه
مع جواز قطعه نعم اذا اجتمعت الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم
ثم جي باللقب فيظهر وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما يوخذ
من كلامهم وان لم ار في ذلك نقلا لانه يلزم من تقديمه
عليها حينئذ تقديمه على الاسم بنفسه وهو ممتنع **ثم**
الثالث من المعارف **الاشارة** على حذف مضاف اي اسماؤها
حذفه للقرينة الدالة عليه وهي ما وضع لمسمى واشارة
اليه والاشارة اما المفرد مذكرا او مونث او لمثنى كذلك
او الجمع كذلك فهذه ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة الى الجمع
المذكر والمونث بلفظ واحد فصارت الاقسام الوضعية
لاسما الاشارة بحسب من هي له خمسة وان تعددت الفاظ

بعضها كما سيجي وهي ذا للمذكر المفرد وذي وذه وتي وته
باسكان الهاء وذهي وتهي وتاوذه وته بالاختلاس وذاة
بالضم للمونث المفرد وذان وتان ويشار بالاول منهما للمثنى
المذكر وبالثاني للمثنى المونث ويعربان بالالف رفعا وبالياء
جرا ونصبا عند القايل بتثنيتهما حقيقة والاصح وعليه
ابن الحاجب انهما مبنيان جي بهما على صورة المثنى وليسا
مثنيين حقيقة لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر
واسما الاشارة ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا
على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة الجر والنصب وضعا
على صيغة المثنى المجرور والمنصوب كلا مر في الاوضح
عن انواع الشبه يقتضي ان ثم لنا قولا يقول باعرابهما بلغ
مع عدم تثنيتهما ولا قايل به كما نبه عليه العلامة خالد واولا
ممدودا ومقصورا للجمع مطلقا اي المذكر والمونث والمد لغة
اهل الحجاز وهي الفصحى وبها جا التنزيل نحو هؤلاء
بناتي والقصر لغة اهل نجد من تميم وقيس وربيعه
واسد ذكر ذلك القرافي في لغات القران ولم يخصه بتميم
كما هو صريح عبارة الاوضح ولاكثر مجيئه للعقلا وقد
يجي

ذم المنازل بعد منزلة اللوا

يجي لغيرهم كقوله والعيش بعد اولئك الايام وهذه الالفاظ
المتقدمة في المشار اليه القريب واما البعيد فيشار اليه بها لكن
ملحقة وجوبا بالكاف اي كاف الخطاب الحرفية في الاخر لتدل على
البعد ولا فرق في الكاف بين ان تكون مجردة من اللام في جميع اسماء
الاشارة مطلقا اي سوا كان المشار اليه مفردا ام مثنى ام مجموعا
وهذه الكاف تتصرف في الكلام تصرف الكاف الاسمية غالبا
ليتبين بها احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث
كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل
بها علامة التثنية والجمع فللمخاطب خمسة احوال وان كان اصلها
ستة وقد تقدم ان للمشار اليه خمسة احوال فذلك خمسة وعشرون
صورة بحسب التقسيم الوضعي وانما حكموا بحرفية الكاف في ذلك
لعدم محلها من الاعراب لانتفا الرافع والناصب والحروف
الجار وانتفا المضاف لان اسما الاشارة لا تضاف لانها
لا تقبل التنكير والمضاف لابد ان يكون نكرة حتى لو كان
معرفة نوي تنكيره لاجل الاضافة وفي الكاف المذكورة ثلاث
لغات الاولى ان تختلف لاختلاف احوال المخاطب وهذه هي
الفصحى الثانية افرادها مفتوحة في الاحوال كلها فيكون
المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب

فقط **الثالثة** افرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث
فلها على هذه اللغة حالتان **او مقرونة** تلك الكاف بها اما بالقرب
في البعد **الا** في ثلاث سايل **في المثنى** مطلقا من غير تقييد بلغة
دون اخرى ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث **وفي الجمع**
في لغة من مده وهم الحجازيون دون من قصره من اهل نجد كقيس
وربيعة واسد واما بنو تميم وان كانت لغتهم القصر فلا ياتون
باللام كاهل الحجاز كما نبه عليه في اوضحه حيث قال وبنو تميم
لا ياتون باللام مطلقا **وفيما تقدمته** من اسما الاشارة
ها التنبيه بالو غير مهموزة كراهة كثرة الزوايد فتقول
هذاك ولا يجوز هذالك وسميت الهاها التنبيه لانها
تنبه المخاطب على المشار اليه وقضية كلامه انه ليس لاسم الاشارة
الا مرتبتان قربى وبعدي وهي طريقة ابن مالك وغيره
من المحققين لكن الجمهور على ان له ثلاث مراتب قربى وهي
المجردة من اللام والكاف وبعدي وهي المقرونة بها في غير المثنى
وبالنون المشددة والكاف في المثنى ووسطى وهي المقرونة
بالكاف وحدها لان زيادة الحرف يشعر بزيادة المسافة وعليه
المصنف في شرح اللمحة وصححه ابن الحاجب **ثم** الرابع من المعارف
الموصول وهو ضربان حرفي وهو ما اول مع صلته بمصدر
ولم

ولم يحتج الى عايد وهو أنْ وأنّ وما وكي ولو واسمي وهو المراد
هنا بقرينة ذكره في المعارف التي هي احدى قسمي الاسما وهو ما افتقر
الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او مجرور تامين او وصف صريح
والى عايد او خلفه وهو قسمان نص ومشترك فالنص ما وضع
لمعنى واحد و**هو الذي** للمفرد العالم وغيره والتي للمفرد المؤنث
العاقل وغيره **واللذان** للمثنى المذكر **واللتان** للمثنى المؤنث
ويعربان بالالف رفعا **وبالياء جرا ونصبا** عند القايلين تثنيتهما
حقيقة والاصح انهما مبنيان جي بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين
حقيقة لما مر وكلامه في الاوضح عند انواع الشبه يقتضي ما قلناه
في ذين وتين فكن على بصيرة في ذلك ولك في نونهما وجهان
اثباتها مخففة ومشددة وحذفها والاصل التخفيف والثبوت
قال في شرح الشذور وظاهر كلامه في الاوضح تخصيص حذفها
بحالة الرفع **وجمع** المذكر شيئان **الذين** وتستعمل **بالياء** رفعا وجرا
ونصبا ولذا قال **مطلقا** وربما جاء في حالة الرفع بالواو كقوله
نحن الذون صبحوا الصباحا وانما لم يعرب كما اعرب اللذان واللتان
لعدم مجيئه على سنن الجموع من جهة انه اخص من مفرده اذ هو
خاص بالعاقل والذي يطلق عليه وعلى غيره كذا قيل وحذف

نوله لغة وكذا حرف المد والثاني الاولي بالقصر اشهر
من المد ولجمع المؤنث شيان ايضا اللآي واللاتي
باثبات اليا وقد تحذف وقد يتعارض الاولي واللاتي
فيقع كل منهما مكان الاخر قال الشاعر محا حبها حب
الالي كن قبلها اي اللاي وقال فما اباؤنا بامن منه علينا
اللاي قد مهدوا الحجور اي الاولي والمشترك هو الموضوع
لمعان متعددة بلفظ واحد فياتي للمفرد المذكر والمؤنث
ولتثنية كل منهما وجمعه واليه اشار بقوله ومعني لجميع من الذي
وفروعه من وهو موضوع للعالم نحو عرفت من قام ومن
قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وقد
ياتي لغيره في ثلاث مسايل احداها ان ينزل منزلة العالم
نحو يدعوا من دون الله من لا يستجيب له اذ يدعايهم الاصنام
نزلوهم منزلة العلما الثانيه ان يجتمع مع العالم (غير العالم) فيما وقعت
عليه من نحو كمن لا يخلق لشموله الادميين والملايكة والاصنام فان
الجميع لا يخلقون شيا الثالثة ان يجتمع معه (غير العالم) في عموم
سابق فصل بمن نحو فمنهم من يمشي علي بطنه لشموله دابة

لهما

اي للعالم وغيره

لهما من قوله والله خلق كل دابة من ماء وما وهو موضوع
لغير العالم نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق ونحو اعجبني
ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهن
وقد تاتي له مع العالم (اي للتغليب) نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض
وللمبهم امره كقوله من راى شبحا من بعيد لا يدري ما هو
انظر الي الانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء
واي نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وهي ملازمة للاضافة
لفظا او تقديرا الي معرفة ولا تضاف الي نكرة خلافا لابن
عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم كما في الاية خلافا
(وابن الضايع وجعلوا من ذلك اي منقلب ينقلبون فاي)
للبصري وسبيل الكسايي لم لا يعمل فيها الماضي فلم تلح له العلة
فقال اي كذا خلقت واجاب غيره بان ايا وضعت علي
العموم والابهام والمضارع مبهم فبينهما مناسبة بخلاف
الماضي اذ لا ابهام فيه فيحصل التنافي والخروج عما وضعت
له واشترط كون العامل متقدما لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية
لانهما لا يعمل فيهما الا متاخر واعلم ان لاي اربع حالات تعرب
في ثلاث منها وهي ما اذا اضيفت وذكر صدر صلتها نحو يعجبني
ايهم هو قايم او ذكر صدر صلتها ولم تضف نحو يعجبني اي هو قايم
او لم تضف ولم يذكر صدر صلتها نحو يعجبني اي قايم وتبنى

[Margin notes:]
وما اشتريتهم
ولانواع
ما ظهر
وذهب ثعلب الي انها لا تكون موصولة محتجا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاني للبصري بتقدير الذي هو فاضل
عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعلم الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه والجمهور على انها في الاية استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم علي معناه معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام والتقدير اي انقلاب
[illegible]

في الرابعة على الضم تشبيهها بالغايات وهي اذا ما اضيفت لفظا
وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ايهم اشد وقوله فسلم على
ايهم افضل رد على ثعلب المنكر لموصوليتها اي **وال** وهي وصف صريح وبها
اي خالص للوصفية بان لم تغلب عليه الاسمية **لغير** تفضيل وذلك
كاسمي الفاعل والمفعول **كالضارب** والمضروب بخلاف الداخلة
على الاسم السالم من الوصفية كالرجل او على ما غلبت عليه الاسمية
كالابطح والاجرع او على ما دل على تفضيل كالافضل والاعلم
فان ال في ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة على الصفة المشبهة
كالحسن فجنح ابن مالك الى انها موصول اسمي وجرى عليه
المصنف في الشرح وفي الاوضح في باب ما لا ينصرف لكن **قال** في
المغني وليس بشي لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول
بالفعل الدال على الحدوث ولهذا كانت ال الداخلة على اسم
التفضيل ليست موصولة باتفاق وقضيته انها حرف
تعريف وبه صرح في الاوضح في باب الصفة المشبهة
وعلى الاول اجيب بان الصفة المشبهة تعمل في الفاعل
الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل وما
ذهب اليه من ان ال الداخلة على هذا الوصف الصريح

موصول

موصول اسمي هو الاصح بدليل عود الضمير عليها في نحو
قد افلح المتقي ربه وليست موصولا حرفيا للمامون ولانها
لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم معمول
مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل على مدخولها وايضا لو
كانت حرف تعريف لقدح لحاقها في اعمال اسمي الفاعل والمفعول
بمعنى الحال والاستقبال لوجود المبعد له من مشابهته واللازم
منتف قال الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت والملزوم كذلك
له كما في قولك جاني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في
حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله من لا يزال شاكرا على المعه
وبالجملة الاسمية كما في قوله من القوم الرسول الله منهم ضرورة
وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله ما انت بالحكم الترضي حكومته
على المختار في تفسير الضرورة وذو في **لغة طي خاصة** دون بلغ
غيرهم من العرب كقوله وبيري ذو حفرت وذو طويت والمشهور
عنهم افرادها وتذكيرها وبناوها على السكون لا على الضم كما توهمه
بعض المتاخرين اذ ليست حرفا واحدا بل حرفين الثاني
منهما ساكن والبنا انما يكون في الاخر ومنهم من يعربها
بالحروف اعراب ذي المعرب كما مر وخصه ابن الصائغ بحالة

الجولانه السموع كقوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا واستشكل
اعرابها بان سبب البنا موجود مع عدم المعارض وما جزم به
هنا من ان ذو انطلق عند طي على المونث ايضا هو المجزوم
به في ساير كتب ابن مالك وخصه في الجامع ببعضهم فقال
وذو الكل مذكر وذات لكل مونث ويختصان بطي ومنهم
من يصرفهما ومن يعربهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكى العموم
عن بعض طي لتصديره بالاول ويويده قول ابن الصايغ الافصح
امتناع اطلاقها على المونث وذا حالة كونه بعدما باتفاق
من البصرية او بعد من الاستفهاميتين على الاصح عندهم
والمرجح في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع قال تعالى ماذا انزل
ربكم وقال الشاعر وقصيدة تاتي الملوك غريبة قد قلتها
ليقال من ذا قالها والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط
احتجاجا بقوله امنت وهذا تحملين طليق اي والذي تحملينه
طليق ولا حجة فيه ولا يختص ذا من بين اسماء الاشارة بذلك
عندهم بل جميع اسما الاشارة يجوز ان تكون عندهم موصولات
وابلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بال من قبيل الموصولات كقوله
لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد من افنايه بالاصايل اي لانت

بعد

لامكان جعله اسم اشارة على اصله لان ها التنبيه لا تدخل على الموصول وهو مبتدا وطليق خبر وجملة تحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه اي وهذا طليق

الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومحل كون ذا موصولة
اذا لم تلغ ولم تكن للاشارة فان الغيت بان كانت موكبة مع
ما او من لم تكن موصولة بل تكون مع ما قبلها اسما واحدا دالا على
الاستفهام لا يعمل فيه فعل متقدم ويظهر اثر ذلك في البدل اذا قلت
مثلا ماذا ضربت ازيدا ام عمرا فان رفعت البدل فذا غير
ملغاة وان نصبت كانت ملغاة ويدل على الغائها ايضا
اثبات الف ما مع دخول الجار عليها في نحو قولهم عما
ذا تسال وكذا ان كانت للاشارة لانها حينئذ تدخل
ايضا على المفرد نحو من ذا الذاهب وماذا التواني والمفرد لا
يكون صلة لغير ال ولما انهى الكلام على الموصولات شرع
في بيان الصلة فقال وصلة ال الموصولة الوصف الصريح
وقد مر الكلام عليه وصلة غيرها من الموصولات اما جملة
وشرطها اسمية كانت او فعلية ان تكون خبرية
وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر
الى قايلها وان تكون معهودة للمخاطب ليتميز بها الموصول
الا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فاوحى

الي عبده ما اوحي وان لا تكون مستدعية كلاما قبلها فلا يقال
جا الذي لكنه قايم لان فيه استعمال لكن من غير استدراك ولا
بد ان تكون الصلة **ذاة ضمير** غالبا **طبق** الموصول اي مطابقا
له في الافراد والتذكير وفروعهما ليربطها به وهذا الضمير **يسمي**
عايدا لعوده الي الموصول وقد يخلفه الظاهر فيقوم مقامه
كقوله سعاد التي اضناك حب سعادا اي حبها واجاز
ابن الصايغ خلو الصلة منه اذا عطف عليها بالفا جملة مشتملة
عليه نحو الذي يقوم اخوك فيغضب هو زيد لحصول الارتباط
بالفا وصيرورتها جملة واحدة ولا بد للموصول من
الصلة ومن تاخرها عنه لانها من كماله ومنزلة منزلة
اي لكونه لا يستغني عن الصلة حرر
جزئه المتاخر ولهذا سمي ناقصا ولا يجوز الفصل
بينها وبينه بفاصل ويجوز حذفها كالموصول ان
دل عليها دليل كقوله نحن الاولي فاجمع جموعك ثم
جهزهم الينا اي نحن الاولي عرفوا بالشجاعة **تنبيه** اعلم
اعلم ان الموصول ان طابق لفظه معناه وجب مطابقة العايد
له لفظا ومعني وان خالف لفظه معناه بان كان مفردا

للفظ

اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك كمن وما جاز في العايد وجهان احدهما وهو الاكثر مراعاة اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك والثاني مراعاة المعني نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك ولا يقال من سالك او قبح نحو من هي حمرا امك فيجب حينئذ مراعاة المعني وما لم يعضد المعني سابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض نحوها وتصوح

اصله تتفسح اي تميل

والغالب في العايد المشتملة عليه الصلة ذكره في اللفظ **وقد يحذف** مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع ان كان فاعلا او نايبا عنه او خبر المبتدا او ناسخ او اسم لم يجز حذفه وان كان مبتدا جاز حذفه ان اخبر عنه بمفرد ولم يكن بعد نفي ولا اداة حصر ولا معطوفا عليه غيره **نحو** لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد ولا فرق في جواز حذف المرفوع بين صلة اي وغيرها لكن لا يكثر الحذف في صلة غيرها الا ان طالت الصلة نحو وهو الذي في السما اله اي هو في السما اله والا فالحذف قليل شاذ الا في قولهم متعلق بالم لا سيما زيد بالرفع فانه مقيس غير شاذ تنزيلا لا لا سيما منزلة الا الاستثنائية والمنصوب ان كان منفصلا لم يجز حذفه او متصلا متعينا للربط وناصبه فعل تام او وصف غير صلة ال العايد اليها المنصوب جاز

ولا معطوفا علي غيره

بلغ

حذفه نحو **وما عملته ايديهم** اي عملته كما قرئ به وقوله

ما الله موليكم فضل فاحمدنه به اي الذي الله موليكه فضل

واما قوله ما المستقر الهوى محمود عاقبة فيه فشاذ وحذف

منصوب الفعل كثير والوصف قليل جدا وان اشتركا في الجواز

وليسا متساويين في الحذف كما توهمه عبارة الالفية و

المجرور نوعان مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف فالاول

يجوز حذفه ان كان المضاف وصفا عاملا ليس اسم

مفعول نحو **فاقض** ما انت قاض اي ما انت قاضيه وقوله

لعمرك ما تدري الطوارق بالحصى ولا زاجرات الطير ما

الله صانع والثاني يجوز حذفه ايضا ان تعين للربط وكان

الموصول او المضاف للموصول او الموصوف بالموصول مجرورا

بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا اي ولفظا ولم يكن العائد

محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه في لبس نحو

ويشرب مما تشربون اي منه وقوله لا تركنن الى الامر

الذي ركنت ابناء عصر حين اضطرها القدر وقولك

مررت بغلام الذي مررت اي به فان لم يتعين العائد

للربط كمررت بالذي مررت به في داره او جر امهما

بغير حرف كجاء غلام الذي انت غلامه او لم يجر الموصول

اصلا

بيان ما المستقر

اصلا كجاء الذي مررت به او جر بحرف مماثل لما جر به العائد لفظا كمررت بالذي مررت به

لان احد الحرفين للسببية او لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت — والاخر للالصاق

بالذي سررت به او كان محصورا كمررت بالذي ما مررت

الا به او نائبا عن الفاعل كمررت بالذي مر به او حذفه

ملبسا كرغبت فيما رغبت فيه لم يجز الحذف في الصور كلها

واعلم ان هذه الشروط التي ذكرناها لصحة جواز حذف

العائد من حيث هو لم يصرح بها ولعله انما تركها احالة

على الامثلة فانها جامعة للشروط وصلة غير ال اما جملة كما مر

او ظرف او جار ومجرور تامان اي تتم بهما الفائدة

كجاء الذي عندك او في الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلاهما

اذا وقعا صلتين **متعلقان** باستقر وشبهه مما هو فعل — حال كونه محذوفا وجوبا

معك مما هو اسم لافراده وهما في اصطلاح النحاة كالفقير — لا بمستقر وشبهه صح

والمسكين في اصطلاح الفقهاء اذا اطلق احدهما شمل الاخر

واذا ذكرا فلكل معنى ولذلك نظائر منها الايمان والاسلام

والمنخول والكاف **ثم** الخامس من المعارف **ذو الادات** اي

ادات التعريف **وهي ال** بجملتها للتعريف **عند الخليل** وسيبويه

لكن الخليل الهمزة عنده اصلية فهي همزة قطع كهمزة ام

وان حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه يخالفه في اصالة
الهمزة فهي عنده همزة وصل زايدة لكنها معتد بها في الوضع هذا ما حكاه
ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما ووافق فيه الخليل فيما ذهب
اليه واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه واطال في تقريرها ونازعه
ابو حيان في ذلك وردها وانكر ان يكون ما ذكره ابن مالك عن
الخليل مذهبا له وقال ليس في كلام الخليل ما يدل على ان الهمزة
اصل مقطوعة في الوصل كهمزة ام وان لا اللام وحدها للتعريف
وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتدا بالساكن
وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام خلافا للاخفش وسيبويه
في احد قوليه المشهور عنه ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم
واختاره المصنف في حواشيه وقال انه من الحسن بمكان وجميع
ما اعترض وابه عليه مقابل بمثله او مجاب عنه لكنه رجح في
الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا وفي الشذور
وانما لم تتحرك الهمزة وتحرك اللام على قول الاخفش لانها
اذ حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست
بلام الجر او بالفتح التبست بلام الابتدا او بالضم فلا نظير
لها وعن المبرد ان الهمزة للتعريف واللام زايدة للفرق بينها

وبين

وبين همزة الاستفهام وتكون ال للعهد وهي التي عهد
مصحوبها اما ذكرا نحو في زجاجة الزجاجة وفايدتها التنبيه على
ان مصحوبها هو الاول بعينه اذ لو جي به منكرا لتوهم انه غيره او ذهنا
نحو اذ هما في الغار وجاء القاضي في قاض بينك وبين مخاطبك
عهد فيه او حضورا نحو اليوم اكملت لكم دينكم او للجنس وهي التي
لم يعهد مصحوبها اصلا وهي ثلاثة انواع كالتي للعهد لانها اما ان تكون
لبيان الحقيقة من حيث هي اي لا باعتبار شي كاهلك الناس الدينار
والدرهم اي جنسهما وجعلنا من الماء اي من حقيقة الما المعروف
وقيل المني كل شي حي وهذه لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجاز او لاستغراق
افراده وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان اي كل فرد من
افراد الانسان ضعيفا وتعرف بصحة الاستثنا من مدخولها
نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا او استغراق صفاته
وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل اي الجامع لصفات
الرجال المحمودة اذ لو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة
لصح بمعنى انه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من جهة
كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال والمختار جواز نيابتها

عن الضمير المضاف اليه نحو فان الجنة هي المأوى وقيده ابن مالك
بغير الصلة وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر وابو
شامة نيابتها عن ضمير المتكلم قال في المغني والمعروف من كلامهم
انما هو التمثيل بضمير الغايب وقد تلخص من كلام المصنف ان ال
المعرفة اما عهدية اوجنسية وكل منهما ثلاثة انواع كما مر وقد (عهدية)
تكون الزايدة كاللات ونحو ادخلوا الاول فالاول وقد مر انها تكون
موصولة وابدال اللام في ال المعرفة ميما في لغة حمير كقولهم في الرجل
والفرس ام رجل ام فرس وقد نطق بها عليه السلام فقال
ليس من امبر امصيام في امسفر ونقلت هذه اللغة ايضا عن
نفر من طي قال شاعرهم ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي
بامسهم وامسلمة ثم السادس من المعارف المضاف اضافة
محضة الى واحد مما ذكر من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة
ما لم يكن متوغلا في الابهام كغير ومثل وكلا واقعا موقع نكرة
كجا وحده وهو في التعريف بحسب ما يضاف اليه عند الاكثر
فالمضاف للعلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الاشارة وكذا (في رتبة اسم الاشارة)
البواقي الا المضاف الى الضمير كغلامي فليس في رتبة الضمير
وانما هو كالعلم اي في رتبته والا لما صح نحو مررت بزيد
صاحبه

المضاف
صاحبك اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف وقيل انما اضيف الى معرفة فهو
في رتبة ما تحتها قال المصنف ويرده على بطلان قوله نحو زرت الولية المنتخب
نوصف المضاف الى المعرف بال بالمعرف بها والصفة لا تكون اعرف من الموصوف
ولا يرد على اطلاق قولهم هنا ان المضاف الى المعرفة معرفة ما لا
يتعرف بالاضافة كالصفة المضافة الى معمولها والمتوغل في الابهام
والواقع موقع نكرة لما تقرر في باب الاضافة من ان كلا منها لا يتعرف
بالاضافة والحكم اذا علم في بابه بشي كان تقييد الحكم الذي يذكر
مطلقا في باب اخر باب في ذكر المبتدا والخبر وما يتعلق بهما من
الاحكام والمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا اوحكما
مخبرا عنه او وصفا رافعا لما انفصل واغنى والخبر ما تحصل به (عن الخبر)
الفايدة مع مبتدا غير الوصف المذكور وبدا هنا وفي الجامع بالمبتدا
قبل الفاعل تبعا لمن يرى انه اصل المرفوعات وخالف في الشذور
فبدا بالفاعل نظرا الى انه اصلها كما قال وذهب جمع الى ان كلا منهما
اصل واختاره الرضي قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي فايده
المبتدا والخبر كلاهما مرفوعان باتفاق كالله ربنا ومحمد عليه
الصلاة والسلام نبينا لمن يعتقد عدم ايمانه وانما اختلفوا
في رافعهما على اقوال اصحها ان المبتدا مرفوع بالابتدا وهو التجرد

عن العوامل اللفظية للاسناد والخبر مرفوع بالمبتدا وصح
رفعه به وان كان يقع جامدا لان اصل العمل الطلب والمبتدا طالب
للخبر من حيث كونه محكوما به طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما
كان طالبا للجواب عمل فيه عند طايفة واعلم ان الاصل في
المبتدا ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفايدة
والمبتدا مخبر عنه والاخبار عن غير معين لا يفيد ولان القصد
من الكلام اعلام السامع ما يحتمل ان يجهله والامور الكلية
قل ان يجهلها احد وانما يجهل الامور الجزئية واورد على الاول
مجيء الفاعل نكرة وهو مخبر عنه واجيب بان الفاعل مخصص
تخصيصه بالحكم المتقدم عليه قال الرضي وهذا وهم لانه اذا
حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص
فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشي
لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتدا بنكرة الا اذا
افادت والفايدة تحصل في الغالب اذا تخصصت النكرة
بمخصص من المخصصات وهي كثيرة وانهاها بعضهم
الى نيف وثلاثين موضعا وذكر بعضهم انها ترجع الى شيين
العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتقاد ذلك حيث قال ويقع

المبتدا

المبتدا نكرة ان عم كل فرد من جنسه او خص فردا من ذلك الجنس
فالعام نحو ما رجل في الدار لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا عمت كان
مدلولها جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الجنسية ومنه نحو
أاله مع الله وكل له قانتون ومن يقم اقم معه والخاص نحو ولعبد
مؤمن خير من مشرك لان الوصف خصص الموصوف النكرة فيحصل
به فايدة ليست للعبد الذي لم يوصف ويحتمل ان يكون من الاول ايضا
ومن الخاص قوله عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله على العباد
لتخصيصه بالاضافة وقوله امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة
وقولك رجيل جاني لانه بمعنى رجل صغير جاني ويقع الخبر مفردا
جامدا فلا يحتمل ضمير المبتدا ومشتقا فيحتمل ما لم يرفع ظاهرا
او ضميرا بارزا ويجب ابراز المتحمل وان امن اللبس اذا جرى
الوصف على غير من هو له ويقع جملة لها اي فيها رابط وجوبا
يربطها بالمبتدا الذي سيقت له اسمية كانت او فعلية ويجوز
حذفه ان علم ونصب بفعل او وصف او جر باسم فاعل او حرف
تبعيض وظرفية او مسبوق بمماثل لفظا ومعمولا نحو وكلا وعد الله
الحسنى وقوله اصبح فالذي توصي به انت مفلح وروابط الجملة بما هي
خبر عنه اوصلها في المغني الى عشرة على خلاف في بعضها او اقتصر منها

هنا علي اربعة احدها الضمير وهو الاصل في الربط ومن ثم يربط به
مذكورا كزيد ابوه قايم وعمرو قام اخوه ومحذوفا كما مر والثاني
الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا والا ان
قدر تابعا للباس علي انه بدل او عطف بيان فالخبر مفرد والثالث اعادة
المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم نحو
القارعة ما القارعة فالقارعة مبتدا اول وما اسم استفهام مبتدا
ثان والقارعة خبره وهما خبر الاول والتقدير القارعة اي شي هي كما
تقول اي رجل زيد اذا اردت التعظيم والتفخيم لشانه والرابع
العموم بان تكون جملة الخبر مشتملة علي اسم اعم من المبتدا فيكون
المبتدا داخلا تحته نحو زيد نعم الرجل فال في الرجل للجنس وهو مشتمل
علي كل افراده وزيد فرد منها فدخل في العموم فحصل الربط ومنه
قوله واما الصبر عنها فلا صبرا والربط بالعموم تبع فيه هنا وفي
اوضح جماعة من النحاة وذكره في المغني كالمتبري منه ثم قال
ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون
وخالد لا رجل في الدار وخرج المثال والبيت بما هو مذكور
فيه فراجعه ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج الي رابط
نبه علي ذلك بقوله الا في نحو قل هو الله احد مما الجملة المخبر

بها

بها نفس المبتدا في المعني اي فلا يحتاج الي رابط اكتفا بها عنه
لانها مفسرة للمبتدا والمفسر عين المفسر هذا اذا قدر هو ضمير
الشان والا بان قدر ضمير المسؤل عنه فالخبر مفرد وهو الله واحد
خبر بعد خبر او بدل قال الدماميني تبعا للمرادي والتحقيق ان
مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد علي ارادة اللفظ كما في عكسه
نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ويقع الخبر ايضا
ظرفا زمانيا ومكانيا حالة كونه منصوبا لفظا بما تعلق به نحو والركب
او محلوا
اسفل منكم والرحيل غدا ويقع ايضا جارا ومجرورا منصوبا ايضا
محلا بذلك كالحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين بالمعني المتقدم فلا
يجوز زيد امس ولا زيد بك ولما كان الخبر اذا وقع ظرفا او مجرورا
راجعا في التقدير الي المفرد او الجملة قال وعلقوها حينئذ اما بمستقر
ونحوه مما هو اسم فاعل وهو اختيار طايفة محتجين بان المحذوف
هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر الافراد وصححه في الاوضح ورجحه
بن مالك بامور منها ان اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله
فانت لدي بحبوحة الهون كاين ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام
يستشهد به ومنها ان الفعل المقدر جملة باجماع واسم الفاعل ليس بجملة
والمفرد اصل وقد امكن فلا عدول عنه ومنها تعينه اتفاقا بعد اما
واذا الفجائية لامتناع ايلائهما الفعل او باستقر ونحوه مما هو

فعل وهو اختيار اكثر البصريين محتجين بان المحذوف عامل في الظرف
والمجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب
تقديره في الصلة قال في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما
ولا فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه
صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال محذوفين وجوبا
وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر على
ما صحح في الاوضح لا الظرف وانما اطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف
ولهذا لا يجمع بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه ان المتعلق لا يكون
الا كونا مطلقا وبه صرح في التسهيل قال في المغني وهو شرط لوجوب
الحذف وصرح فيه بجواز حذفه حينئذ وعليه خرج قولهم
من لي بكذا اي يتكفل لي بكذا وقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد
والانثى بالانثى التقدير مقتول او يقتل والاصل فيه ان
يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها وقد
يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره موخرا وما يقتضي ايجابه وفيه
ايضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في
جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا
وفي حاشية الكشاف للتفتازاني مما يجب التنبيه له انه
اذا قدر في اللفظ كاذا او كاين فهو من التامة بمعنى حصل

تقدير الكون الخاص لدليل وبجواز صح

الظرف

وثبت

وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موقع
الخبر بتقدير كان اخرى وتسلسل التقديرات **فائدة** اعلم ان الظرف
عندهم بحسب متعلقه ضربان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر
ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو وعنده علم الساعة
واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه او جاز نحو يوم
الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني
لغوا ان المتعلق العام لما كان اذا حذف انتقل الضمير الذي كان
مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير
فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختيارا لكثرة
دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخر لم ينتقل
اليه شيء من متعلقه سمي لغوا وملغى كانه الغي ولم يعتبر اعتبار الاول
قاله الدماميني **قاعدة** كل ظرف او جار ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنى
به لا بد ان يتعلق بالفعل او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه
والمتعلق اما ان يكون ملفوظا به او مقدرا والمقدر اما واجب
الحذف او لا وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المغني
ولا يخبر باسم الزمان عن المبتدا الجوهر المعبر عنه باسم الذات
فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز كان

بلغ

يكون المبتدا عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا او في زمان
طيب وفهم منه ان المكان يخبر به عن الجوهر نحو زيد امامك وعن
اسم المعني نحو الخير عندك واذا اسم المعني تخبر عنه بالزمان وهو كذلك
اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم غدا والا فلا لعدم الفايدة واما
نحو قولهم الليلة الهلال مما ظاهره انه اخبر باسم الزمان عن الجوهر
فهذا يتاول بحذف اسم معني مضافا هو المبتدا في الحقيقة كروية
الهلال الليلة فالاخبار انما هو عن اسم المعني لا عن الجوهر وقيل لا
تاويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعني من حيث
انه يحدث في وقت دون اخر ولما كان من المبتدا ما لا خبر
له لانه في معني الفعل لكن له مرفوع يغني عنه نبه عليه بقوله ويغني
عن الخبر في حصول الفايدة مرفوع وصف يكتفي به فاعلا كان
او نايبه والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل والمنسوب معتمد ذلك الوصف ليصح الا
كتفا بالمرفوع علي اداة استفهام حرفا كانت او اسما واداة نفي
كذلك او فعلا فالاستفهام بالحرف نحو اقاطن قوم سلمي
ام نووا ظعنا وبالاسم نحو كيف جالس العمران والنفي بالحرف
نحو ما مضروب العمران وبالفعل نحو ليس قايم الزيدان وبالاسم

نحو

نحو غير قايم الزيدان ومنه قوله غير ماسوف علي زمن ينقضي بالهم
والحزن والنفي في المعني كالنفي الصريح نحو انما قايم الزيدان ولا فرق في المرفوع
ايضا بين ان يكون اسما ظاهرا كما مر او ضميرا بارزا كقوله خليلي ما واف
بعهدي انتما وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز لخروج الوصف
عن كونه مبتدا حقيقة واعتماده علي ما ذكر شرط لازم عند جمهور البصريين
وما اوهم خلاف ذلك ماول عندهم ثم هذا الوصف مع مرفوعه اما ان يتطابقا
اولا فان تطابقا افرادا نحو اقايم زيد جاز في الوصف وجهان الابتدايية والخبرية
الا في نحو اقايم اليوم امراة فيتعين الاول وهذا يقدح في قولهم
انه متي اوقع تقدم الخبر في الباس المبتدا بالفاعل وجب تاخيره
وان تطابقا تثنية وجمعا نحو اقايمان الزيدان او قايمون
الزيدون تعين خبرية الوصف علي اللغة الفصحي لتحمله الضمير وان لم
يتطابقا تعين ابتدايية الوصف وما بعده فاعلا مغنيا عن الخبر والاصل
ان يخبر عن المبتدا الواحد بخبر واحد كما مر وقد يتعدد الخبر جوازا
علي الاصح لان الخبر كالنعت فجاز تعدده وان اختلف الجنس نحو فاذا
هي حية تسعي والتعدد علي ثلاثة انواع احدها ان يتعدد لفظا
ومعني لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار علي كل واحد
من الخبرين او الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب فان استعملته
بالعطف جاز اتفاقا ثانيها ان يتعدد لفظا لا معني لقيام المتعدد

فيه مقام خبر واحد نحو هذا حلو حامض ولا يجوز في هذا العطف
لان مجموعه بمنزلة الخبر الواحد اذ المعني هذا مز خلافا لابي علي ولهذا
يمتنع توسط المبتدا بينهما وتقدمهما عليه علي الاصح ثالثها ان
يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه وشاعر وكاتب
وقوله يداك يد خيرها ترتجي ه واخرى لاعدائها غايظه ه او حكما
نحو انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر
وهذا يجب فيه العطف وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد
فيه وفي النوع الثاني وفي شرحه بان التعبير فيهما بخبر لفظ
الواحد لا يقال الا مجازا انما في الشرح من حكاية الاجماع علي عدم التعدد
فيهما منظور فيه اللهم الا ان يريد اجماع من تقدم فايدة اذا
تعددت مبتدات متوالية فلك في الاخبار عنها طريقان
احدهما ان تجعل الروابط في المبتدات فتخبر عن اخرها وتجعله
مع خبره خبرا لما قبله وهكذا الي ان تخبر عن الاول بتاليه
مع ما بعده وتضيف غير الاول الي ضمير متلوه نحو زيد عمه
خاله اخوه ابوه قايم والمعني ابو اخ خال عم زيد قايم والاخر
ان تجعل الروابط في الاخبار فتاتي بعد خبر الاخر بها [illegible] الاول وتال
لمتلوه نحو زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عندها باذنه
والمعني الزيدون ضاربوا الاخوين عند هند باذن زيد وهذا

المثال

المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب وانما وضعه النحاة
للاختبار والتمرين قاله ابو حيان واعلم ان الاصل في الخبر ان يتاخر
عن المبتدا لانه وصف له في المعني فحقه ان يتاخر عنه وضعا كما هو
متاخر عنه طبعا ولكنه قد يتقدم عليه حيث لا مانع اما جوازا بلغ
نحو في الدار زيد او وجوبا بان يكون له صدر الكلام اما بنفسه
كالاستفهام وذلك نحو اين زيد اذ لو اخر لخرج ماله صدر الكلام عن
صدريته او بغيره نحو صبيحة اي يوم سفرك او يوقع تاخره في لبس
ظاهر نحو عندي درهم ولي وطر اذ لو اخر لتوهم انه صفة للنكرة فالتزم
تقدمه دفعا للالتباس او يكون المبتدا المحصور فيه بالا لفظا نحو ما لنا
الا اتباع احمد عليه السلام او معني نحو انما قايم زيد اذ لو اخر لاوهم
الانحصار في الخبر او يعود ضمير متصل بالمبتدا علي بعض متعلق الخبر
نحو علي التمرة مثلها زبدا او علي مضاف اليه الخبر كقوله ولكن ملي
عيني حبيبها اذ لو اخر لزم عود الضمير علي متاخر لفظا ورتبة وقد
يحذف كل من المبتدا والخبر جوازا للعلم به وقد اجتمع حذف كل منهما
وبقا الاخر في نحو سلام قوم منكرون فسلام مبتدا والمسوغ
له الدعا والخبر محذوف اي عليكم وقوم خبر لمبتدا محذوف اي انتم
قال ابن اياز واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه
خبرا فايهما اولي قال الواسطي الاولي كون المحذوف المبتدا لان الخبر

محط الفايدة وقال العبدي الاولي الخبر لان التجوز في اخر الجملة اسهل وفي المحذوف من نحو زيد وعمرو قايم اقوال ثالثها التخيير وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدا ولم ينبه عليه هنا اذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم كمررت بزيد الكريم او بمخصوص نعم وبيس موخرا عنهما كنعم الرجل زيد او اذا قدر خبرا او بصريح القسم نحو في ذمتي لافعلن اي يمين او بمصدر جي به بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل اي صبري واما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله **وبعد** اي الحذف في **الخبر** في اربع مسايل الاولي والثانية **قبل جواب** لولا الامتناعية اي الدالة علي امتناع الثاني لوجود الاول **والقسم الصريح** وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما نحو لعمرك وايم الله وامانة الله بخلاف غيره نحو علي عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة كذكر جواب بعده فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف ومحل وجوب الحذف في الاولي اذا تعلق الامتناع علي نفي المبتدا كما هو الغالب في لولا وهذا هو المراد بقولهم تجب الحذف اذا كان الخبر كونا مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فان تعلق علي نسبة الخبر الي المبتدا جاز الحذف ان دل علي الخبر دليل والا **وجب** ذكره نحو لولا قومك حديثوا عهد بالاسلام لهدمت الكعبة والثالثة قبل

الحال

الحال **الممتنع كونها خبرا** عن المبتدا المذكور قبلها بان يكون المبتدا مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال كما سياتي او مضافا الي المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا والحمول نحو اخطب ما يكون الامير قايما ويجوز تقديم هذه الحال علي المصدر عند البصريين وتوسط معمولها بينهما وبين المصدر ومعموله لا توسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الي اخره الصالح جعلها خبرا للمبتدا فالرفع فيه واجب كضربي زيدا شديد واما قولهم حكمك مسمطا اي حكمك لك مثبتا فشاذ والرابعة **بعد واو المصاحبة الصريحة** في معني المصاحبة بان تكون نصا في المعية كما سياتي فان لم تكن نصا فيها كما اذا قلت زيد وعمرو واردت الاخبار لاقترانهما جاز ذكره لعدم التنصيص علي المعية والحذف اعتماد علي ان السامع يفهم من اقتصارك علي ذكر المتعاطفين معني الاقتران والاصطحاب واشار الي امثلة ما تقدم من المسايل الاربعة علي طريق اللف والنشر المرتب بقوله **نحو لولا انتم لكنا مومنين** فانتم مبتدا والخبر محذوف اي صددتمونا بدليل انحن صددناكم وهو كما تري مما تعلق فيه الامتناع علي النسبة وقد تقدم ان حذف الخبر فيه للدليل جايز لا واجب فالاولي التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا وانما حذف

لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول
على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل
لولا زيد لاتيتك لم يشك في ان وجوده يمنع من الاتيان فصح الحذف
لتعيين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده ونحو لعمرك لافعلن
لعمرك مبتدا والخبر محذوف اي قسمي للعلم به ووجب لسد الجواب
مسده وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا
طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة ونحو ضربي زيدا قايما فضربي
مبتدا وهو مصدر عامل في زيد النصب وقايما حال من الضمير
المستكن في كان المحذوفة وهو ساد مسد الخبر والاصل حاصل
اذا كان او اذا كان قايما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف
وكان المحذوفة تامة وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي
لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل
كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزام تنكير
الحال فانهم لا يقولون ضربي زيدا القايم فلما التزم تنكيره علم
انه حال لا خبر والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه
كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ونحو
كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهي الحرفة
سميت بذلك لانها اذا تركها ضاعت فيكون قد ضيعها

اوضاع

اوضاع بتركها فكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدا
والخبر محذوف اي مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة
والاقتران ووجب لقيام الواو مقام مع باب في ذكر ما ينسخ المبتدا
والخبر النواسخ لحكم المبتدا والخبر ثلاثة انواع من جهة العمل
احدها يرفع المبتدا وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما حمل عليها
وافعال المقاربة والثاني عكسه وهو ان واخواتها وما حمل على
ان والثالث ما ينصبهما معا وهو ظن واخواتها واعلم واخواتها
وسميت نواسخ لازالتها حكم المبتدا والخبر اخذ من النسخ وهو لغة
الازالة وبدا بالنوع الاول غير متعرض لافعال المقاربة ثم اعلم ان كان
واخواتها على ثلاثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط
وهي ثمانية كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس وفي
معنى صار آض ورجع وعاد واستحال وحال وراح وحور الثاني ما يعمل
بشرط تقدم نفي او نهي او دعاء وهو اربعة ما زال ماضي يزال لا ماضي
يزيل ولا يزول فانهما تامان الاول منهما متعد الى واحد ومصدره
الزيل والثاني قاصر ومصدره الزوال وما فتي وما انفك وما برح
وهذه الاربعة معانيها متفقة بلا خلاف مثال النفي نحو ولا يزالون
مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ وقوله فقلت يمين الله

ابرح فاعلا اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل
ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين والدعا قوله ولا زال منهلا بجرعايك
القطر وقيده في الارتشاف بلا خاصه كما في البيت القسم الثالث ما يعمل
هذا العمل بشرط بعد ما المصدرية الظرفيه وهو دام لا غير كاعط ما دمت
مصيبا درهما اي مدة دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدريه
ظرفيه لانها تقدر بالمصدر والظرف فلو لم يتقدمها ما او كانت مصدريه
غير ظرفيه لم تعمل وان ولي مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت
مما دام زيد صحيحا اي من دوامه صحيحا ولا يلزم من وجود المصدريه
الظرفيه وجود العمل المذكور بدليل قوله تعالى ما دامت السموات والارض
اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفيه
بدون المصدريه واتفق النحاة على ان كان واخواتها افعال الا ليس
فان الفارسي ومن تبعه يذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها
لاتصال ضماير الرفع البارزة وتاء التانيث بها كما تقدم فترفع
هذه الافعال وكذا ما تصرف منها المبتدا تشبيها بالفاعل
ويسمى اسمالهن حقيقة وفاعلا مجازا وتنصب خبره تشبيها
بالمفعول ويسمى خبرالهن حقيقة ومفعولا مجازا لكن
يشترط في المبتدا الذي تدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية

ولا انشا

ولا انشائيه والا يلزم التصدير والحذف ولا عدم التصرف
ولا الابتدا به سوا كانت لنفسها ام لمصحوب لفظي ام معنوي نحو
وكان ربك قديرا واما قوله كوني بالمكارم ذكريني فنادر ولعله
استغنى عن ذكر هذه الشروط احالة على المثال فانه جامع لها وما
اقتضاه كلامه من نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين
واما الكوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا الا في الخبر لان الاسم لم يتغير
عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو
وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقرا لا يتصل الا بعامله ويلزم
على مقابله ان تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا لا يعهد في
الافعال والاصل تاخير الخبر عن الاسم كما في باب المبتدا وقد يتوسط
الخبر بين الاسم والفعل في جميعها ولو كان جملة على الاصح ثم تارة
يكون التوسط جايزا نحو وكان حقا علينا نصر المومنين
وقوله وليس سوا عالم وجهول وتارة يكون واجبا نحو كيعجبني
ان يكون في الدار صاحبها فلا يجوز تقديم الخبر على الناسخ
لاجل الحرف المصدري ولا تاخره عن الاسم لاجل الضمير قال
الدماميني واما تمثيلهم في هذا المقام بنحو كان في الدار صاحبها
فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على

الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعا لمانع كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم
عند البيت الا مكاء وتصدية وكخفاء اعرابهما نحو كان موسى صديقي
وكتاخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل
كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل
ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي وقد يتقدم الخبر على الفعل واسمه
مع جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل اهولاء اياكم كانوا يعبدون
فان تقديم المعمول يوذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير
لازم وقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل فاما
اليتيم فلا تقهر وجوازهم زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب
مع امتناع تقدم الفعل على لم ولن والاولى ان يستشهد ببيت
العروض وهو قوله اعلموا اني لكم حافظ شاهدا ما كنت
او غائبا وقد يجب التقدم كأن تكون له صدر الكلام نحو اين كان
زيد وقد يجب التاخر كما علم مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال
الا خبر ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا
على عسى ونعم بجامع الجمود وما احتج به المجيز من قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم لا حجة فيه لجواز ان يكون
يوم منصوبا بفعل مقدر اي يعرفون لا بالخبر او انه ظرف

والظرف يتوسع

والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره ولذلك جاز ما عندك زيد ذاهبا
ولم يجز ما طعامك زيدا كلا لكن هذا يقتضي جواز تقديم خبر
ليس عليها اذا كان ظرفا وقد اطلقوا منعه والاخير دام فانه لا يجوز بلغ
تقديمه عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدري
لا يتقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل
بين الموصول الحرفي وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح ان هذا
مجمع عليه ايضا قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين وكل منهما
لا ينهض مانعا باتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدري كيعجبني
ان تكون عالما واذا نفي الفعل بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع على
ما دام لان ما لها صدر الكلام لا توسطه بينها وبين الفعل فيجوز
ما قائما كان زيد دون قائما ما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال
كخبر المبتدا في جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط
وله مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب
مطلقا فان علمهما وجهل انتساب احدهما الى الاخر فالاسم هو
الاعرف على المختار ما لم يكن الاخر اسم اشارة اتصل به ها التنبيه
فان لم يكن احدهما اعرف فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل منهما
مسوغ وان كان لاحدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا تعريفا وتنكيرا
ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والاخر الخبر ولا يعكس الا في الضرورة

وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير
صفة محضة ومن وروده قوله يكون مزاجها عسل وماء **وتختص**
الخمسة الاول وهي كان وظل وما بينهما **بمرادفة صار** الدالة
علي تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها الي صفة اخري
اما باعتبار العوارض والحقايق فيصير المعني واحدا نحو
فكانت هباء منبثا وكنتم ازواجا ثلاثة وقوله امست خلاء
وامسي اهلها احتملوا وقوله تعالي فاصبحتم بنعمته اخوانا
وقول الشاعر اضحي يمزق اثوابي ويضربني وقوله تعالي
فظلت اعناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة
بمرادفة صار تختص صار وليس وما بعدها بعدم الدخول
علي مبتدا خبره ماض فلا يقال صار زيد علم ولا ما دام زيد
فقه وكذا البواقي لان هذه الافعال تفهم الدوام علي الفعل
واتصاله بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا وتختص
غير ليس وفتي وزال من هذه الافعال **بجواز التمام** اي الا
ستغنا بالمرفوع عن الخبر ويقال له فاعل حقيقة هذا
هو الصحيح عند ابن مالك وذهب الاكثرون الي ان معني تمامها
دلالتها علي الحدث والزمان فعلي الاول معني نقصانها عدم
الاكتفا بها بالمرفوع وعلي الثاني دلالتها علي الزمان فقط قال في

المغني

المغني والصحيح انها كلها دالة علي الحدث الا ليس وابطل ابن مالك
مذهب الاكثرين بعشرة امور ذكرها في شرحه علي التسهيل وفي الارتشاف
وهذا الخلاف مبني عليه خلاف من انها هل يتعلق بها الظرف والجار
والمجرور ام لا فمن قال بدلالتها علي الحدث اجاز تعلقهما بها ومن قال
لا منع ذلك واذا استعملت تامة كانت بمعني فعل لازم فكان بمعني
حصل **نحو وان كان ذو عسرة** اي وان حصل وامسي واصبح بمعني دخل
في المسا وفي الصباح نحو فسبحان الله **حين تمسون** اي تدخلون
في المسا **وحين تصبحون** اي تدخلون في الصباح ودام بمعني بقي
نحو خالدين فيها **ما دامت السموات والارض** اي بقيت واضحي بمعني
دخل في الضحي نحو اضحينا اي دخلنا في الضحي وبات بمعني عرس
كقول عمر رضي الله عنه اما رسول الله صلي الله عليه وسلم فقد بات بمني اي
عرس بها وقد تكون بمعني نزل قالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا
وصار بمعني انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل وقد تاتي بمعني
رجع نحو الا الي الله تصير الامور اي ترجع وظل بمعني دام
واستمر نحو ظل اليوم اي دام ظله وبرح بمعني ذهب نحو واذ قال
موسي لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعني انفصل نحو فككت الخاتم

فانفك اي انفصل وا ما البس وفتي وزال فانها ملازمة للنقص
وما اوهم خلاف ذلك يؤول وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا
فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو وكان الله علي كل شيي قديرا بجواز
زيادتها متوسطة بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا
كالمبتدا وخبره نحو زيد كان عالم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد
كان مثلك والموصول وصلته نحو جاء الذي كان ضربته والموصوف
وصفته نحو جاء رجل كان عالم والمراد زيادتها بين ما وفعل التعجب
نحو ما كان احسن زيدا ومعني زيادتها انها لم يوت بها للاسناد
وفهم من قوله كان انها تزاد بلفظ الماضي وان غيرها من اخواتها
لا يزاد وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن قوله
متوسطة انها لا تزاد في صدر الكلام ولا اخره وهو كذلك لان ما ذكر
اولا يكون معتني بشانه وما ذكر اخرا يكون محط الفايدة وكلاهما
ينافي الزياده وجوز الفرا زيادتها اخرا قياسا علي الغاء ظن اخرا
والاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا تستعمل الا فيما اعتيد
استعمالها فيه وتختص بجواز حذف نون مضارعها
المجزوم اي بالسكون اذ هو الاصل والمتبادر عند الاطلاق
فلا تحذف من غير المجزوم والمجزوم بالحذف وصلا فلا تحذف

من

من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم اكن لان الفعل الموقوف عليه
اذا دخله الحذف حتي بقي علي حرف او حرفين يجب الوقوف عليه بها
السكت نحو عه ولم يعه فلم يكن كلم يع فالوقوف عليه باعادة الحرف الذي
كان فيه اولي من اجتلاب حرف لم يكن وانما لم يلزم مثله
في لم يع لان اعادة اليا تودي الي الغا الجازم بخلاف لم اكن فان الجازم
انما اقتضي حذف الضمة لا حرف النون اذ لم يلقها ساكن فلا تحذف
من المتصل بالساكن لتعاصيها علي الحذف لقوتها بالحركة العارضة
لالتقا الساكنين خلافا ليونس مستندا الي نحو قوله اذا لم تك
الحاجات من همة الفتي وهذا ونحوه محمول عند المانع المعتمد
في المنع بمطلق الحركة علي الضرورة كقوله ولاك اسقني ان كان
ماؤك ذا فضل ولا ضمير نصب متصل فلا تحذف من المتصل
به نحو ان يكنه فلن تسلط عليه اذ الضماير ترد الاشيا الي اصولها
فلا تحذف معها بعض الاصول فاذا توفرت هذه الشروط جاز
الحذف نحو ولم اك بغيا اصله اكون فحذفت الضمة للجازم والواو
للساكنين والنون للتخفيف ولا يختص الحذف بكان
الناقصة بل التامة كذلك قري وان تك حسنة برفع حسنة وتختص
ايضا بوجوب حذفها دون اسمها وخبرها معوضا عنها
بعد الحروف ما الزايدة وذلك مطرد بعد ان المصدرية الواقعة في كل

موضع اريد منه تعليل فعل بفعل كما في مثل قوله ابا خراشة اما انت
ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اصله افتخرت لان كنت ذا نفر ثم قدمت
العلة على المعلول لافادة الاختصاص ثم حذفت اللام وكان للاختصار
فانفصل الضمير وصار ان انت ذا نفر ثم زيدت ما عوضا عن كان
المحذوفة وادغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج
فصار اما انت ذا نفر ويقاس بضمير المخاطب غيره وقد مثل
سيبويه باما زيد ذاهبا وانما خص ضمير المخاطب بالذكر
لانه لم يسمع من العرب حذفها الا معه ولا يجوز الجمع بين
ما وكان لامتناع الجمع بين العوض والمعوض وجوزه المبرد وجرى
عليه في الشرح وتختص ايضا بجواز حذفها مع اسمها ضميرا
كان او ظاهرا دون خبرها وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطيتين
كما في مثل قول الحريري فان وصلا الفيه فوصل وان صرما فصرم
كالطلاق وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان
شرا فشر اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وقوله عليه السلام
التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان ما تلتمسه خاتما من
حديد وقول الشاعر لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا اي ولو
كان الباغي ملكا واما حذف كان مع خبرها وابقاء الاسم

فضعيف

فضعيف وعليه ان خير بالرفع اي ان كان في عملهم خير وفي هذا
ونحوه اربعة اوجه مشهورة وان ضممت اليه وان شرا فشر كانت
في المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجها وقد تحذف مع اسمها وخبرها
بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما
عوض من كان ولا هي النافية للخبر ولما فرغ من كان واخواتها اخذ يتكلم
على ما حمل على ليس وهو ما ولا ولات وبدا بما فقال وما النافية
عند الحجازيين كليس في رفع الاسم ونصب الخبر لشبهها بها في نفي
الحال والدخول على المعارف والنكرات وفي دخول الباء في
الخبر وبنو تميم لا يعملونها بل هي عندهم مهملة وهو القياس لانها
حرف لا يختص بقبيل بل تدخل على الاسماء والافعال فاصلها ان
لا تعمل قال شاعرهم ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب
ما قتل المحب حرام اي هو تميمي لا حجازي ولما كان عملها على خلاف
الاصل شرط الحجازيون له اربعة شروط اشار الى الاول بقوله
ان تقدم الاسم على الخبر فلو قدم الخبر نحو ما مسيء من اعتب
بطل عملها خلافا للفراء وان كان ظرفا او مجرورا خلافا لابن
عصفور والى الثاني بقوله ولم يسبق الاسم بان الزائدة فلو سبق
بها كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب بطل عملها وجوبا عند
البصريين لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها

بان فبحرت عن الشبه وروي ذهبا بالنصب واول علي ان
نافيه مؤكدة لما لا زايدة والي الثالث بقوله ولا لمعمول الخبر
فان سبق به نحو وما كل من وافا مني انا عارف بطل عملها
وجوبا لضعفها في العمل فلا يتصرف في معمول خبرها بالتقديم
الا اذا كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا فانه لا يبطل نحو
ما عندك زيد مقيما وما بي انت معنيا للتوسع فيهما ما لم يتوسع
في غيرهما ولم ينبه علي هذا الشرط في الشرح والي الرابع بقوله ولا
الخبر بالرفع عطفا علي الضمير المستكن في سبق اي ولم
يسبق الخبر بالا فلو سبق الخبر بها نحو وما محمد الا رسول بطل عملها
لبطلان معني ليس وزاد بعضهم شرطين ان لا تتكرر وان لا
يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشي الا شي يعبا به فاذا
توفرت هذه الشروط عملت كليس نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم
واذا عطف علي خبرها بلكن او بل تعين في المعطوف الرفع
علي انه خبر مبتدا محذوف نحو ما زيد قايما لكن قاعد وبل
قاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل
الا في النفي واما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب
اجود وكذا لا النافية للوحدة او للجنس ظاهرا عند الحجازيين

كليس

كليس فيما تقدم لكن عملها قليل حتى لم يرد الا في الشعر خاصة
ويشترط له ما تقدم في عمل ما من الشروط الاربعة ما عدا الثاني
وزيادة علي ما مر تنكير معموليها فلا تعمل في معرفة خلافا لابن جني
مستندا لقول النابغة وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها
ولا عن حبها متراخيا ٥ واجاز في شرح التسهيل القياس عليه مع
تصريحه في التسهيل بالندور وتاوله المانعون علي جعل انا مرفوعا
بفعل مضمر وباغيا نصبا علي الحال تقديره لا اري باغيا فلما
اضمر الفعل برز الضمير وانفصل والغالب في خبر لا ان يكون
محذوفا حتي قيل بلزومه والصحيح جواز ذكره نحو قوله تعز
فلا شي علي الارض باقيا ولا وزر مما قضي الله واقيا وكذا يعمل
عمل ليس لات خلافا للاخفش وهي لا زيد عليها التا لتانيث
اللفظ وحركت للتخلص من التقا الساكنين وفتحت تخفيفا
قال في الاوضح وعملها باجماع من العرب انتهي ولكن لا تعمل الا في
الحين نص عليه سيبويه فاخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها
علي لفظ الحين وقال بعضهم المراد اسما الزمان وهو ظاهر عبارة
الاوضح وكذا ابن مالك في التسهيل حيث قال وتختص بالحين او مرادفه
وصرح في الشذور وشرحه بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة

والاوان بغلة وهذا منه كالمتوسط في المسالة ولا يجمع في الكلام
بين جزئيها اي اسمها وخبرها لضعفها بل لابد من حذف احدهما
لصحة عملها **والغالب** في كلامهم حذف اسمها **المرفوع** وبقا المنصوب
نحو ولات حين مناص اي ليس الحين حين فرار ومن غير
الغالب عكسه وعليه قرئ شذوذا ولات حين مناص بالرفع
قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي
ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول علي مرفوع
ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا نوع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا
في اصله وافهم كلامه انه لا يشترط في عملها تنكير معموليها ولم يتعرض
لان النافية لان اعمالها نادر كما في الاوضح تبعا لابن مالك بل ذهب
الفرا واكثر البصريين الي المنع واعمالها لغة اهل العالية كقول
بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وقول الشاعر ان هو
مستوليا علي احد الا علي اضعف المجانين والنوع الثاني
من انواع النواسخ **ان** بالكسر والتشديد **وان** بالفتح والتشديد
وهما موضوعان **للتاكيد** اي لتاكيد الحكم المقترن باحدهما
ونفي الشك عنه والانكار له ومن ثم لا يؤتى بهما اذا كان السامع
خالي الذهن من الحكم والتردد فيه ويفترقان من حيث

ان

ان المكسورة لا تغير الجملة بدخولها عليها وان المفتوحة تصيرها
في حكم المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول
والمجرور فتاول بمفرد وظاهر اطلاقه كغيره ان ان لتوكيد الايجاب والنفي
ويشهد له قوله تعالي ان الله لا يظلم الناس شيا وهو الملايم بقول
البيانيين ان زيدا ليس بقايم فيه توكيد ان لكن ذكروا في باب
لا التسوية (التبرئة) ما ينافي الاطلاق **ولكن** بالتشديد وهي موضوعة
للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق (نفيا) شبيها
بالاستثنا تقول زيد شجاع فيوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات
الكرم له لان من شيمة الشجاع الكرم فاذا اردت رفع هذا التوهم
تاتي بلكن فتقول لكنه بخيل وقس علي هذا النفي ولا بد ان يتقدمها
كلام اما مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له
نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلاف له علي الاصح نحو ما قام زيد
لكن عمرا شارب ويمتنع ان يكون مماثلا له باتفاق وقال ابو حيان
في النكت الحسان وقد تاتي لا للتوكيد نحو لو جاني احسنت اليه
لكنه لم يجي **وكان** بفتح الهمزة والتشديد **للتشبيه** المؤكد عند
الجمهور لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد
سوا كان خبرها جامدا ام مشتقا نحو كان زيدا اسد اذ اصله

ان زيدا كاسد فقدمت الكاف علي ان ليدل اول الكلام علي
التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة كان للجار وصارا حرفا
واحدا مدلولا بهما علي التشبيه والتاكيد وقيل انها بسيطة
لان الاصل عدم التركيب ويلزم عليه ان يكون لمطلق التشبيه
ويليها المشبه دايما بخلاف الكاف ومثل فان الذي يليهما
المشبه به **او للظن** علي راي بعضهم نحو كان زيدا كاتب
والصحيح انها لا تكون الا للتشبيه فلا تاتي للظن بل ولا للتقريب
ولا للتحقيق وما اوهم خلاف التشبيه فهو ماول به **وليت** وهي
موضوعة **للتمني** وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب يعود
فان عوده مستحيل عادة او ما فيه عسر نحو ليت لي مالا فاحج
منه فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر وتعلق التمني بالمستحيل
كثير وبالممكن قليل ولا يكون في الواجب وتجب في التمني
اذا كان متعلقه ممكنا ان لا يكون لك توقع وطماعة في وقوعه
والا صار ترجيا **ولعل** وهي موضوعة **للترجي** وهو توقع المحبوب
المستقرب حصوله نحو لعل الله يرحمنا **او الاشفاق** وهي توقع
المكروه نحو لعلك باخع نفسك ولا يكون الترجي الا في الشي
الممكن بخلاف التمني فانه يكون فيه وفي الممتنع فافترقا واما قول

فرعون

فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك قال
في المغني ولو عبر بالتوقع لكان اخصر لشموله لما ذكر **او للتعليل**
علي راي الكسائي والاخفش نحو فقولا له قولا لينا لعله يتذكر اي لكي
يتذكر وهذا ونحوه عند الجمهور للترجي وترد للاستفهام عند بعض
الكوفيين كقوله تعالي وما يدريك لعله يزكي وقوله عليه السلام لبعض
اصحابه وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية عند المانع محمولة
علي الترجي والحديث علي الاشفاق وعقيل يجيز حذف لامها الاولي
وجر اسمها وكسر لامها الاخيرة وهي حينئذ غير عاملة عمل ان كما في
المغني وكلامه في الاوضح يشعر بخلافه **فينصبن** هذه الاحرف المتقدمة
المبتدا اتفاقا بدخولها عليه ويسمي **اسماهن ويرفعن الخبر**
اي خبر المبتدا ويسمي **خبرهن** لكن يشترط في اسمهن ما تقدم
في اسم كان واخواتها ونسبة الرفع الي هذه الاحرف هو مذهب
البصريين واما الكوفيين فذهبوا الي ان الخبر مرفوع بما كان
مرفوعا به قبل دخولها لانه لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز
ان قايم زيدا ولو كان معمولا لها لجاز والاصح الاول لان لهذه الاحرف
شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن علي المبتدا والخبر والاستغنا
بهما فعملت عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر معهن كمفعول

قدم وفاعل اخر تنبيها علي الفرعية ولامعاينها في الاخبار فكن
كالعمد والاسما كالفضلات تاعطيا اعراب العمد والفضلات كذا
قيل في تقديم العمل وهي مشاتية في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها
وينبي علي هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع علي اسم
ان قبل استكمال الرفع لها منع العطف ليلا يتوارد عاملان علي
معمول واحد ومن منع اجاز العطف لانتفا ذلك وما اقتضاه
كلامه من نسبة العمل لهن محله اذا لم تقترن بهن ما الحرفيه
الزايده فان اقترنت بهن نحو انما الله اله واحد وقل انما يوحي
الي انما الهكم اله واحد وكانما يساقون الي الموت ولكنما اسعي
لمجد موثل ولعلما اضات لك النار الحمار المقيدا بطل عملهن
وجوبا لزوال اختصاصها بالاسما ولهذا سميت ما هذه
كافة لكفها ما اقترنت بها عن العمل ولا يستثني من ذلك
الا ليت فيجوز حينيذ فيها الامران اي الاعمال وهو الارجح
لبقايها علي اختصاصها بالاسما مع ما علي الاصح والاهمال حملا
علي اخواتها وقد روي بهما قول النابغه قالت الا ليتما هذا الحمام لنا
قال ابن مالك ورفعه اقيس وما اقتضاه كلامه من وجوب
الالغا فيما عدا ليت وجوازه فيها هو الراجح وقيل بجوازه
في الكل

الخبر رضي نسب صح

لبقاء اختصاصها

في الكل وهو ظاهر الالفية وقيل بوجوب الاعمال في ليت وخرج
بالحرفيه الاسمية فلا تكف عن العمل كقوله ولكنما يقضي فسوف يكون
ومثلها ما المصدرية نحو انما فعلت حسن اي ان فعلك حسن
ومثلها قوله انما صنعوا كيد ساحر وليس لك ان تقدرها كافة
لان ذلك يوجب نصب كيد ووقع في الشرح وفي بعض نسخ الاوضح
الاستشهاد بقوله ولكنما يقضي لما الكافه وهو غير ظاهر كان المكسورة
اي كما يجوز في ان المكسوره ذلك حال كونها مخففه من الثقلية
بان اسكن نونها لكن الاهمال كثير لزوال اختصاصها بالاسما
وانما عملت قليلا استصحابا بالاصل وقد قري بهما قوله تعالي
وان كلا لما ليوفينهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا
والاكثر فيه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين ووقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع
اندر كقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه واذا اهملت
لزم الخبر اللام في الغالب كما سياتي ليلا يتوهم كونها نافية ولكن
اذا كانت مخففة من الثقلية فتهمل الاعمال قياسا وعن يونس
انه حكاه عن العرب واما ان المفتوحة اذا خففت فتعمل
وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف المكسورة لانها اشبه بالفعل منها
قال ابن مالك في شرح الكافيه ولكن تجب في غير ضرورة

وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء بدليل ولكن كانوا هم الظالمين وعن يونس والاخفش جوازه صح

حذف اسمها وكونه ضمير شان تبع في هذا ابن الحاجب
واما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز ان يكون غيره وهو ظاهر
عبارة المصنف في الشذور والاوضح وكون خبرها جملة
اسمية كانت او فعلية لاشتمالها علي المسند والمسند اليه محافظة
علي الاصل حيث يذكر الاسم واما في الضرورة فلا يجب شي مما
تقدم كقوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا
وكون الجملة مفصولة من ان اذا بديت بفعل متصرف غير بلغ
دعا ما بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او بحرف تنفيس نحو علم
ان سيكون وقوله فاعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما
قدرا او بحرف نفي نحو وحسبوا ان لا تكون علم ان لن تحصوه
ايحسب ان لن يره احد او لو الامتناعية نحو ان لو نشاء
اصبناهم وقل من ذكرها من النحاة وربما جا ذلك بلا فصل
كقوله علموا ان يوملون فجادوا او الحلف الثاني هنا وقيده
في الاوضح بلا ولن ولم فاقتضى ذلك انه مقصور علي احدها
وافهم كلامه ان الجملة ان بديت باسم او فعل جامد او دعاء
لم تحتج الي فاصل بينها وبين ان نحو واخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين وان ليس للانسان الا ما سعي والخامسة ان غضب
الله عليها في قراة بعضهم واما كان اذا خففت فتعمل وجوبا

عند

عند الجمهور استصحابا بالاصل وحملا لها علي ان المفتوحة
لكن تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفي ان اسمها لا يجب
كونه ضمير شان ولا حذفه بل يجوز اظهاره كما قال ويقل ذكر اسمها
في اللفظ كقوله كان ظبية تعطو الي وارق السلم في رواية نصب
ظبية ويفصل الفعل المتصرف الواقع بعدها ولا يكون الا خبرا
منها باحد شيئين لا غير اما لم نحو كان لم تغن بالامس او قد نحو
فمحذورها كان قد الما فان كان خبرها مفردا او جملة اسمية لم تحتج
الي فاصل كقوله وصدر مشرق النحر كان ثدياه حقان ويروي كان
ثدييه حقان وترك ذكر ليت ولعل لانهما لا يخففان والحاصل ان
ما خفف من هذه الحروف علي ثلاثة اقسام قسم تجوز الغاوه وهو ان
المكسورة وقسم تجب الغاوه وهو لكن وقسم يمتنع الغاوه وهو ان المفتوحة
وكان الملحقة بها وهذه الاحرف لا يتوسط خبرهن بينهن
وبين اسمائهن لضعفهن في العمل بعدم تصرفهن وان عملن
عمل الافعال وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالاولي
الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه لتوسعهم
فيهما مع تاخرهما عن العامل نحو ان في ذلك لعبرة مثال المجرور
ان لدينا انكالا مثال للظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو ان عنده

هند عبدها وان في الدار صاحبها وكذا لا يجوز تقديم معمول
خبرهن عليهن مطلقا ولا ايلاه وعليهن الا ان كان ظرفا او مجرورا
ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ويجوز حذف خبرهن
اذا علم مطلقا عند سيبويه وقد يجب اذا سد مسده واو المصاحبة
او حال او مصدر مكرر وبعد ليت شعري اذا ارد في باستفهام قاله
في الكافية الكبرى واما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صححه ابن
عصفور وجزم به في سبك المنظوم ومن جوازه اختيارا خصه
بضمير الشان غالبا **واعلم** ان لهمزة ان ثلث حالات وجوب
الكسر ان لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ووجوب
الفتح ان سد ذلك وجواز الامرين ان صح الاعتباران وعلي
الحالة الاولي اقتصر المصنف وذكر من صورها اربعة فقال
وتكسر ان اذا وقعت **في الابتدا** اي في ابتدا الكلام حقيقة
او حكما **نحو انا انزلناه** الا ان اولياء الله اذ لو فتحت لصارت
مبتدا بلا خبر لتاولها بالمفرد وهو لا يستقل به الكلام **وبعد**
القسم اي بان تقع جوابا له سوا وجد معه اللام **نحو** والقران
الحكيم انك لمن المرسلين ام لا كما في **والكتاب المبين انا انزلناه**
لان جواب القسم تجب ان يكون جملة ولا يعارض ما هنا اجازة

الوجهين



الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه كما في الاوضح وغيره نحو حلفي
بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي لان من فتحها لم يجعلها جوابا للقسم
وبعد القول بان تقع مع معمولها محكية به **نحو قال اني عبد الله** لان محكي
القول لا يكون الا جملة او ما يودي معناها فان وقعت بعد القول غير
محكية وجب كسرها في نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وفتحها
في نحو اخصك بالقول انك صالح ونحو اتقول ان زيدا عاقل **وقبل اللام**
نحو والله يعلم انك لرسوله لوجود
الابتدايه المعلقة للعامل عن العمل
اللام اذ لو فتحت ان للزم تسليط العامل عليها ولام الابتدا
لها صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده وهذه
اللام وان تاخرت لفظا لمانع فو نيتها التقديم علي ان وتكسر ايضا
اذا وقعت في اول الجملة المخبر بها عن اسم عين وفي اول الصلة
والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما يختص بالجمل كاذ
وحيث وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح
بعد ما لا يختص بالجمل قال بعض العلما والاوجه جواز الوجهين
بعد حيث الكسر باعتبار كون المضاف اليه جملة والفتح
في اعتبار كونه في معني المصدر ولزوم اضافتها الي الجملة
لا يقتضي وجوب الكسر لان الاصل في المضاف اليه ان يكون
مفردا وامتناع اضافتها الي المفرد انما هو في اللفظ لا في المعني

على ان الكسائي جوز اضافتها اليه ومن ثم قال المرادي ويتخرج
الفتح على مذهب الكسائي وعلى ذلك ينبغي جوازهما ايضا بعد
اذ ويؤيده جوازهما في اذا الفجائية مع اختصاصها بالجمل بلغ
تتمة تفتح ان وجوبا اذا وقعت فاعلا او نائبا عنه او مفعوله
غير محكية او مبتدا او خبرا عن اسم معنى غير قول او مجرورة بالقول
بحرف او بما لا يختص بالجمل او تابعة لشي من ذلك وتكسر
او تفتح اذا وقعت بعد اذا الفجائية او فاء الجزا او اما او لا جرم
او واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه او وقعت في موضع
التعليل او خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين
واحد وقد بسط في الاوضح الكلام على هذه الامور ويجوز
دخول اللام الابتدائية عند ارادة المبالغة في التأكيد
على ما اى الذي او شي تاخر من خبر ان المكسورة وان تقدم
معموله نحو اني لو زران زيد الابوه قايم فلو قدم الخبر
امتنع دخول اللام عليه كما لو كان مع تاخره منفيا او ماضيا
متصرفا خاليا من قد وهذه اللام هي الداخلة على المبتدا
وانما اخرت للخبر مع ان كراهة اجتماع حرفي تاكيد وتسمى اللام
المزحلقة وزحلقت دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها
او من اسمها عن خبرها نحو ان في ذلك لعبرة ولا يكون

الخبر

الخبر في ذلك الا ظرفا او مجرورا او عن معمول خبرها نحو ان
فيك لزيدا راغب وعبارة بعضهم يقتضي ان تاخر الاسم عن الخبر شرط
في دخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان لا يلي ان لئلا يجمع
بين حرفي تاكيد كما مثلنا او ما توسط بين الخبر والاسم او بين الاسم
وغيره من معمول الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل وان في الدار
لعندك زيدا جالس فلو اخر عن الخبر امتنع دخولها عليه كما لو كان
مع توسطه حالا والخبر غير صالح للام وظاهر كلامه دخولها عليه
وان صحبت الخبر ايضا وهو ما صححه ابن مالك وابو حيان وصحح
بعضهم المنع لان الحرف اذا اعيد للتاكيد لم يعد الا مع ما دخل عليه
ضميره ولا يعاد مع غيره الا في ضروره وقضية كلام بعضهم ان توسط
المعمول بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل
الشرط ان يفصل المعمول عن ان كما مثلنا او من ضمير الفصل
نحو ان هذا لهو القصص الحق سمي به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع
والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه في تادية المعنى او لانه حافظ
لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف
من السقوط والصحيح انه اسم وانه لا محل له من الاعراب ومن في قوله
من خبر ان للبيان ونظيره اسما الافعال فيمن يرا انها غير معموله

بلغ

لشي وال الموصوله ايضا فيمن يراها غير معموله لشي منه
تنبيه لا تدخل اللام في غير ما ذكر وسمع في مواضع وخرجت
علي زيادتها نحو ام الحليس لعجوز شهربه ولكني من حبها لعميد
قال البدر بن مالك واحسن ما زيدت فيه قوله ان الخلافة بعدهم لذميمة
وخلايف ظرف لمما احقر ويجب دخولها مع ان المخففة المكسورة
الهمزة ان اهملت ولم يظهر المعني لانها لما اهملت صارت بصورة ان
النافية فيخاف اللبس فجي بعدها باللام دفعا له وتسمي الفارقة
فان اعملت او ظهر المعني لوجود قرينة لاحتمال النفي لفظية بان
يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم او معنوية كان يكون
الكلام سيق للمدح كقوله انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك
كانت كرام المعادن لم تجب دخولها بل قد تجب تركها كالمثال المذكور
وقضية كلامه في الشرح ان هذه اللام هي لام الابتدا وبه صرح في
الاوضح وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وذهب بعضهم
الي انها لام اخري اجتلبت للفرق وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا
تقدم عليها نحو قلبي كقوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا
ان كنت لمومنا فمن جعلها لام الابتدا كسر همزة ان ومن جعلها
لاما اخري فتحها ومثل ان المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر

لا النافية

لا النافية للجنس لمشابهتها بها في التوكيد ولزوم الصدر
والدخول علي الجمل الاسمية وتسمي لا التبرية لانها تدل علي نفي الجنس
فكانها تدل علي البراة منه وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص
بالمضارع والزايدة فلا تعمل شيا وهي التي دخولها في الكلام كخروجها
وبقوله للجنس لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس لكن تقدم
ان المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس فكان الاولي التعبير
بلا المحمولة علي ان كما قال ابن مالك في نكته علي مقدمة ابن الحاجب
قال ويفرق بين ارادة الجنس وغيره بالقراين والاصل ان لا تعمل
لما تقدم في ما النافية لكن ورد السماع بعملها علي خلاف القياس
وانما تعمل بشروط اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس علي سبيل
الاستغراق الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث والرابع ان لا يفصل
بينها وبين اسمها فاصل وان يكون هو والخبر نكرتين واليهما اشار
بقوله لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها فلا تعمل في معرفة
وما اوهم خلاف ذلك يوول بما يناسبه ولا في نكرة منفصلة
فاذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا
ان كررت ثم اسمها ان كان مضافا نحو لا صاحب علم ممقوت
او شبيها به نحو لا حسنا وجهه في الدار ولا عشرين درهما

عندي ظهر نصبه وكان معربا باتفاق والمراد بشبهه ما تعلق
به شي من تمام معناه سوا كان ذلك الشي مرفوعا ام منصوبا
ام مجرورا وانما سمي شبيها بالمضاف لعمله في ما بعده كالمضاف
فان كان اسمها غير مضاف الي نكرة ولا شبهه بان كان مفردا
او مثني او مجموعا بني معها علي ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه
معني من الجنسيه فان كان مفردا لفظا ومعني او لفظا فقط او جمع
تكسير لمذكر او مونث بني علي الفتح كما في نحو لا رجل ولا قوم
ولا رجال ولا هنود في الدار ومنه نحو لا مانع لما اعطيت ولا
معطي لما منعت وبني عليه وعلي الكسر مع عدم التنوين عند
الجمهور وان كان مما جمع بالف وتا كما في نحو لا مسلمات وقد روي
بهما قوله تلذ ولا لذات للشيب فالكسر استصحابا للاصل والفتح
نظرا للاصل في بنا المركبات قال المصنف وهو ارجح والتزمه
ابن عصفور وبني علي اليا علي الاصح ان كان مثني او مجموعا
علي حده كما في نحو لا رجلين ولا مسلمين عندك وقد تقدم
ان لا اذا كررت كان عملها جايزا لا واجبا ولذلك قال ولك
في نحو لا حول ولا قوة الا بالله من كل تركيب تكررت فيه لا واسمها
مفرد فتح الاول من الاسمين واذا فتحته ففي الثاني ثلاثة اوجه

الفتح

الفتح علي اعمال لا الثانية نحو فلا رفث ولا فسوق بالفتح فيهما
والكلام حينيذ جملتان والنصب علي جعلها زايدة وعطف الاسم
بعدها علي محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو لا نسب اليوم ولا خلة
بنصب الثاني والكلام حينيذ جملة واحدة والرفع علي اعمالها عمل
ليس او زيادتها وعطف ما بعدها علي محل لا الاولي مع اسمها فان
موضعهما رفع بالابتدا لانهما بالتركيب صارا كالشي الواحد وحق
الاسم المخبر عنه ان يرفع بالابتدا والكلام علي اعمالها عمل ليس جملتان
وهذه الاوجه الثلاثة جايزة في الثاني ايضا اذا كان اسم لا الاولي
معربا نحو لا غلام رجل ولا امراة كالصفة اذا كانت مفردة متصلة
بلغ باسم لا المبني كما في نحو لا رجل ظريف ولا ما يا ردا عندنا فالفتح
علي ان الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم ادخلت
لا عليهما بعد ان صارا كاسم واحد والنصب علي اتباع الصفة
لمحل اسم لا والرفع علي اتباعها لمحل لا مع اسمها وكالصفة في ذلك
التوكيد اللفظي المتصل واما البدل فان كان نكرة فكالصفة
المفصولة علي ما سياتي نحو لا احد رجلا وامراة في الدار
ومثله عطف البيان اذا اجريناه في النكرات وان كان
معرفة وجب الرفع كالنسق المعرفة نحو لا احد زيد فيها ولك فيه

ايضا رفعه اي الاول علي الابتدا او علي اعمال لا عمل ليس واذا رفعته
فيمتنع حينئذ في الثاني النصب لعدم نصب المعطوف عليه لفظا
او محلا وتجوز فيه الفتح علي اعمال لا الثانية نحو فلا لغو ولا تاثيم
فيها والرفع علي اعمالها عمل ليس او زيادتها وعطف الاسم بعدها
علي ما قبلها نحو لا ناقة لي فيها ولا جمل ففي جملة التركيب خمسة
اوجه وجهان في الاول وثلاثة في الثاني ولو قلت لا رجلا ولا طالعا
جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفرد واذا لم تتكرر لا مع المعطوف
نحو لا حول ولا قوة او فصلت الصفة من موصوفها نحو لا رجل فيها كريما
او كانت غير مفردة بان كانت مضافة او شبيهة به سواء كان
الموصوف مفردا ام لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا او لا غلام رجل
صاحب بر عندنا او كانت مفردة وهو غير مفرد نحو لا غلام
سفر ظريفا عندنا امتنع في المسايل الاربع في المعطوف والصفة
الفتح لعدم لا في الاولي وامتناع التركيب في الباقي لانهم لم يركبوا
ثلاثة اشيا فيجعلوها كشيء واحد وجاز فيهما الرفع والنصب
كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه يروي برفع ونصب
وبنصبه تنمة اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا عند الحجازيين

ووجب

ووجب عند بني تميم والطاييين نحو قالوا لا ضير اي علينا
ولا اله الا الله اي موجود فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب
كقوله عليه السلام لا احد اغير من الله عز وجل وقد يحذف اسم لا للعلم
به كقولهم لا عليك اي لا باس عليك الثالث من انواع النواسخ
ظن من الظن بمعنى الحسبان لا بمعنى التهم وقد ترد بمعنى ظن
وحسب وهو كظن ودرى في لغة بمعنى علم والاكثر تعديها بالبا
لواحد فان دخلت عليها الهمزة تعدت لاخر بنفسها وخال ماضي
يخال وهو كظن لا ماضي يخول بمعنى يتكبر وزعم وهي كظن
والاكثر وقوعها علي ان وان وصلتهما فتسد مسد مفعوليها والزعم
قول يطلق علي الحق والباطل واكثر ما يقال فيما يشك فيه وفي شرح
التلخيص للسبكي ولم يستعمل الزعم في القران الا للباطل واستعمل في
غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا
تاملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو لقول لم يقم
الدليل علي صحته وان كان صحيحا في نفس الامر انتهي ومن استعماله
في الصحيح قول ابي طالب ودعوتني وزعمت انك ناصح ولقد صدقت
وكنت ثم امينا ووجد بمعني علم لا بمعني حزن او حقد وعلم بمعني
تيقن لا بمعني عرف وخرج بقوله القلبيات اي القايم معانيها بالقلب

علم ورأى بمعنى علم الامر الراي وقد ترد بمعنى ظن

ما اذا كانت معانيها غير قلبية فانها تكون لازمة غالبا كراي بمعنى ابصر كرايت الهلال اي ابصرته وحسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص ودري بمعنى ختل نحو دري الذيب الصيد اذا ختله واستخفى له ليفترسه وخال بمعنى ظلع يقال خال الفرس اذا ظلع وزعم بمعنى سمن او هزل نحو زعمت الشاة اي سمنت او هزلت ووجد بمعنى استغنى يقال وجد زيد اذا استغنى فصار ذا جدة وعلم بمعنى انشقاق الشفة العليا يقال علمت الشفة اذا انشقت وهذه الافعال المذكوره وكذا متصرفاتها تدخل على المبتدا والخبر بعد استيفا فاعلها فتنصبهما مفعولين لها عند الجمهور نحو وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه وقوله رايت الله اكبر كل شي محاولة واكثرهم جنودا وقوله حسبت التقي والجود خير تجارة وقوله دريت الوفي العهد يا عمرو فاغتبط وقوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا وقوله زعمتني شيخا ولست بشيخ وقوله تعالى انا وجدناه صابرا وقوله فان علمتموهن مومنات والاصل في هذه الافعال ان يعملن ولكن قد يعرض لهن ما يضعفهن عن العمل فتحملن معه لمرجوحيه ويلغين برجحان والالغا ابطال العمل لفظا ومحلا

لضعف

لضعف العامل بتوسطه او تاخره ان تاخرت عن المفعولين نحو قوله القوم في اثري ظننت فاخر الفعل واهمل لضعفه بالتاخر وما قبله مبتدا وخبر ويلغين بمساواة لاعمالهن ان توسطن بينهما نحو قوله ابا الاراجيز يا ابن اللوم توعدني وفي الاراجيز خلت اللوم والخبر فوسط الفعل بين اللوم والاراجيز واهمل لضعفه بالتوسط ايضا وانما كان الالغا والاعمال مع التوسط على حد سوا لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتدا له فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان وقيل الاعمال ارجح لان العامل اللفظي اقوى من المعنوي وبه جزم في الاوضح وفهم من كلامه ان الالغا جايز لا واجب وانه لا يجوز مع تقدم العامل على المعمولين وان تقدم عليه غيره وهو كذلك على المشهور وهذه الافعال ان وليهن ما له صدر الكلام وهو واحد من ستة وهي ما مطلقا ولا وان في جواب قسم ملفوظ به او مقدر اذ ليس لهما صدر الكلام الا حينيذ النافيات لما وليهن نحو علمت ما زيد قايم وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قام او لام الابتدا نحو ولقد علموا لمن اشتراه الايه ومنه قوله اني رايت ملاك الشيمة الادب او لام القسم نحو علمت والله ليقومن زيد وقوله ولقد علمت لتاتين منيتي او استفهام سوا تقدمت

اذا انه على المفعول الاول نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون
ام كان المفعول اسم استفهام كما سياتي ام اضيف الي ما فيه معني
الاستفهام كعلمت ابو من زيد فان كان الاستفهام في الثاني
كعلمت زيدا ابو من هو فالارجح نصب الاول لانه غير مستفهم به ولا
مضاف اليه قال ابن مالك في شرح الكافية بطل عملهن اي عمل هذه
الافعال في اللفظ دون المحل وجوبا لوجود المانع من العمل وهو
اعتراض ما له صدر الكلام ويسمى ذلك تعليقا لان ابطال في اللفظ المحل
مع تعلق العامل بالمحل فهي مع العامل كالمراة المعلقة التي هي
لا مزوجة ولا مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة
التي علق العامل عنها ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون
عمدة نحو لنعلم اي الحزبين احصي ونحو علمت متي السفر او فضلة
نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فان منقلب
مفعول مطلق منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله
لان الاستفهام له الصدر تتمة ذكر ابو علي في التذكرة ان من
جملة المعلقات لعل كقوله تعالى وان ادري لعله فتنة لكم
وجزم به في الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم
به في التسهيل والهمع في الشذور وشرحه ايضا كقوله
وقد علم الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر ولا يجوز

حروف

حروف المفعولين او احدهما لغير دليل لانك اذا اقتصرت على ظننت
مثلا لم يكن فيه فائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دليل
جاز ذلك تنبيه قد يضمن القول معني الظن فينصب المبتدا والخبر
مفعولين عند سليم مطلقا وغيرهم تخصه بمضارع مبدوءا بتاء الخطاب
بعد استفهام متصل به او منفصل عنه بظرف او مفعول نحو اتقول
زيدا منطلقا واتي الدار تقول عمرا مقيما واجهالا تقول بني لوي
فان لم يستوف الشروط تعينت الحكاية باب في ذكر الفاعل
واحكامه الفاعل هو اسم او ما في تاويله قدم عليه فعل تام
او ما في تاويله واسند اليه على جهة قيامه به او وقوعه منه
وله احكام منها انه مرفوع بما اسند اليه ورفعه اما حقيقة كقام زيد
وعمرو قايم ابوه ومات عمرو وخالد سيت اخوه او حكما كالمجرور
بمن الزايدة نحو وما ياتيهم من ذكر او باضافة المصدر اليه نحو
ولولا دفع الله الناس ومثل بمثالين تنبيها على ان الفاعل نوعان
نوع يكون المسند واقعا من الفاعل كالاول ونوع يكون المسند
قايما به كالثاني ومنها انه لا يتاخر عامله عنه بان يتقدم الفاعل
عليه لانهما لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمتنع
تقديم عجز الكلمة على صدرها واستدل ابو البقا في اللباب على انهما

كالكلمة الواحدة باثني عشر وجها اخذها من سر الصناعة لابن
جني فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل مقدم وجب تقدير
الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم اما مبتدا كما في نحو زيد قام
واما فاعلا بفعل محذوف كما في وان احد من المشركين استجارك
واما نحو قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا فضرورة او مؤول ومنها
ان عامله لا يلحقه علامة تثنية اذا كان الفاعل مثنى ظاهرا ولا
علامة جمع اذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال على اللغة الفصحى
قاما رجلان وقاموا رجال وقمن نسا بل يقال قام رجلان
وقام رجال وقام نسا بتجريد العامل من علامة التثنية والجمع
وبها جاء التنزيل نحو قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة
كما يقال مع المفرد قام رجل بتجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلان
مثلا لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله من الفعل
والفاعل خبر مقدم فالتزم تجريد العامل دفعا لهذا الايهام
وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل وشذ لحاقها بالعامل المسند
لما بعدها من مثنى ومجموع كقول الشاعر وقد اسلماه مبعد وحميم
وقوله يلومونني في اشتراء النخيل اهلي فكلهم الوم وقوله نتج
الربيع محاسنا القحنها غر السحاب وهذه لغة طيئ تسميها
النحويون لغة اكلوني البراغيث وعليها جا ظاهر قوله

عليه

عليه السلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار
وقوله ايضا لورقة ابن نوفل او مخرجيّ هم بتشديد الياء حين قال له ورقة
ليتني اكون معك اذ يخرجك قومك واصله او مخرجوي هم اجتمعت
الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في اليا
وكسر ما قبلها فصارا ومخرجيّ هم وفهم من كلامه ان هذه الاحرف
اللاحقة للعامل ليست بضماير وهو كذلك على هذه اللغة بل هي
علامات للفاعل كالتاء في قامت هند والصحيح ان هذه اللغة
لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفة خلافا للخضراوي
وانما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة
تانيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دايما بخلاف تانيثه
فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التانيث مع ان في الالحاق
هنا زيادة ثقل لخلافه ثم ومنها ان عامله تلحقه علامة التانيث
في اخره ان كان ماضيا او وصفا وفي اوله ان كان مضارعا كقامت
هند وتقوم دعد وزيد قايمة امه او مجازيا وهو بخلافه نحو
وطلعت الشمس وتغرب الشمس واليوم طالعة الشمس فيه من جهة
الجنوب والحاقها له واجب اذا اسند الى ظاهر متصل حقيقي
التانيث ولو مثنى او مجموعا بالالف والتا كقامت الهندات او الى ضمير
متصل عايد الى مؤنث مطلقا كالشمس طلعت وشذ قول بعضهم

ان كان الفاعل
مؤنثا حقيقيا كان
وهو ماله فرج صح

بلغ

قال فلانه واما قوله ولا ترى بقل ابقالها فضرورة **ويجوز الوجهان**
اي الحاق العامل للعلامة وعدمه في اربع مسايل الالحاق ارجح في
جميعها احدها في العامل اذا اسند الى **مجازي التانيث الظاهر** المتصل
نحو طلعت او طلع الشمس والمنفصل نحو **قد جاءتكم موعظة** ونحو
فقد جاءكم بينة وكلامه في الشرح يقتضي ان التانيث في هذا ارجح
وكلامهم صريح في خلافه كما ستراه **والثانية في** العامل اذا اسند الى
الحقيقي التانيث **المنفصل** من العامل بغير الا **نحو** قامت اليوم
هند **وحضرت القاضي امراة** ونحو اذا جاءك المومنات وقوله ان
امرا غره منكن واحدة وخرج بقوله الحقيقي غيره نحو طلع اليوم
الشمس فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره قاله
الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال والذي
يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان
بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير الحقيقي كثرة فاشية
فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع ووقع فيه مما
تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا
والاكثرية احد الاستعمالين دليل ارجحيته فينبغي المصير الى القول
بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن انتهى وما جنه موافق
لمقتضي عبارة الشرح والثالثة هي المشار اليها بقوله

او المتصل

او المتصل بعامله كما **في باب نعم وبيس** وذلك **نحو نعمت** او نعم
المراة هند فالتانيث على مقتضى الظاهر والتذكير على ارادة
الجنس اذ ليس المراد امراة واحدة بل المراد الجنس ممدوحه او مذموم
عموما ثم خصوا من ارادوا مدحه او ذمه مبالغة بذكره مرتين
والرابعة في العامل اذا اسند الى **الجمع** سوا كان جمع تكسير لمذكر
نحو قالت الاعراب ام لمونث كقامت الهنود ام اسم جمع كقامت
النسا ام اسم جنس كاورقت الشجر فالتانيث في ذلك كله
على التاويل بالجماعة والتذكير على التاويل بالجمع ولا يستثنى
من الجمع **الا جمعي التصحيح** المذكر والمونث **فكمفرديهما**
اي في التذكير والتانيث فيجب التذكير على الاصح في **نحو**
قام الزيدون مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب في نحو قام زيد
لان سلامة نظمه تدل على التذكير وقضية هذه العلة جواز
الوجهين في نحو جاء البنون لتغير نظم واحده وبه صرح
بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك **ويجب التانيث**
في نحو **قامت الهندات** مما هو جمع لمونث سالم كما يجب في نحو
قامت هند وهذا مذهب جمهور البصريين وصححه المرادي وغيره
واستثنوا منه ما يكون واحده مذكرا كالطلحات او متغيرا كبنات

فكلمة حكم جمع التكسير ونقل الشاطبي الاتفاق على ذلك
ايضا في الصورة الثانية ولما كان هنا مظنة سوال وهو ان
يقال قد مر ان الفاعل الحقيقي المنفصل يجوز فيه الوجهان
فلم منعتم التانيث اشار الى دفعه بقوله وانما امتنع في النثر
ان يقال ما قامت الا هند بتانيث الفعل لان الفاعل في الحقيقة
ليس هو ما بعد الا وانما هو مذكر محذوف والفعل مسند اليه وما
بعد الا بدل منه والتقدير ما قام احد الا هند وقضيته بهذه العلة
امتناع نحو ما طلعت الا الشمس وافهم كلامه جواز التانيث
في النظم وهو مذهب الاخفش كقول الشاعر ما بَرِئَتْ من
ريبة وذم في حربنا الا بنات العم وقضيته كلام الالفية
والتسهيل جوازه في النثر وصحح المرادي نقله وصرح المصنف
في الشذور بمرجوحيته ومنه قرات ابي جعفر ان كانت
الا صيحة واحدة بالرفع وحذف الفاعل في هذا جائز مطرد
لحذفه اذا وقع فاعل المصدر كما في نحو او اطعام في يوم ذي
مسغبة فاطعام مصدر وفاعله محذوف والتقدير او اطعامه
يتيما بالاضافة الى الفاعل وكحذفه في باب النيابة عن الفاعل
نحو قضي الامر اصله والله اعلم قضى الله الامر وكحذفه في باب

التعجب

في نحو ما قام الا هند مع انه حقيقي التانيث

التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وهذا
بنا على ان افعل خبر بصيغة الامر واصله افعل بصيغة الماضي وما
بعده فاعل كما سياتي في بابه لكن لما غيرت الصيغة قبح رفعه للظاهر
لكونه على صورة الامر فزيدت الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت
في فاعل كفى لا بحق وفي غيره اربعة مواضع يطرد حذف الفاعل فيها ويضاف
اليها في فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو اضربن يا زيدون
واضربن يا هند كما قرر في محله ويمتنع حذفه في غيرهن لانه عمدة
وكالجزء من الكلمة وذلك لا يجوز حذفه بل ان ظهر في اللفظ فذاك
واضح والا فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور كهند قامت او لما دل
عليه الفعل كقوله عليه السلام ولا يشرب الخمر حين يشربها اي ولا
يشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله ولا يزني الزاني
او لما دل عليه الحال المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقي اي بلغت
الروح والاصل في الفاعل ان يلي عامله لانه كالجزء منه ولذلك
سكن له اخر الفعل اذا كان ضميرا كراهة توالي اربع متحركات
وانما يكون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انهما كالكلمة
الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه ان ينفصل عنه ويتاخر

عن الفاعل لانه فضلة وقد تجا بخلاف الاصل فيلي المفعول الفعل
ويتاخر الفاعل عنه اما جوازا كما في نحو ولقد جاء ال فرعون النذر
وقوله جا الخلافة او كانت له قدرا كما اتي ربه موسي علي قدر ولا يضر
في هذا اتصاله بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة واما وجوبا
وذلك في ثلاثة مسايل احدها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في
نحو واذ ابتلي ابراهيم ربه اذ لو اخر للزم عود الضمير علي متاخر
لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة
واجازه ابن جني في النثر ايضا وتبعه ابن مالك قال لان استلزام
الفعل للمفعول يقوم مقام تقدمه الثانية ان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وذلك نحو ضربني زيد اذ لو قدم والحالة
هذه لانفصل الضمير مع تاتي اتصاله وهو لا يجوز الا فيما
استثني الثالثة ان يحصر الفاعل بانما نحو انما يخشي الله
من عباده العلماء او بالا علي الاصح نحو ما ضرب عمرا الا زيد
وقد يجب ذلك الاصل الذي هو ايلا الفاعل لعامله وتاخير
المفعول عنه وذلك في ثلاث مسايل ايضا احدها ان يكون
الفاعل ضميرا متصلا بالفعل كضربت زيدا اذ لو قدم علي الفاعل بلغ
لانفصل

لانفصل الضمير مع امكان اتصاله ولا يخفي عليك ان تاخير المفعول
انما يجب اذا كان ضميرا متصلا ايضا والا فتقديمه علي عامله جايز
كما صرح به في الاوضح واعترض فيه علي ابن مالك بان كلامه في الالفية
يوهم امتناع التقديم الثانية ان يخاف التباس احدهما بالاخر
لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز احدهما عن الاخر سوا كانا مقصورين
ام اسمي اشارة ام موصولين ام مضافين الي يا المتكلم وذلك نحو
ضرب موسي عيسي او علامي او هذا اذا او من في الدار من علي الباب
فيتعين في مثل هذه كون الاول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن
الحاج محتجا بان العرب تجيز تصغير عمر وعمرو علي عمير وبان الاجمال
من مقاصد العقلا وبانه يجوز ضرب احدهما الاخر وبان
تاخير البيان لوقت الحاجة جايز عقلا باتفاق وشرعا
علي الاصح وبان الزجاج نقل الاتفاق علي انه تجوز في نحو ما
زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم خبرها وبالعكس
بخلاف ما اذا وجدت قرينه لفظية او معنوية فلا يجب
التاخير بل يجوز التقديم كما في نحو ارضعت الصغرى الكبري وضربت
موسي سعدي الثالث ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب
زيد عمرا او بالا علي الاصح نحو ما ضرب زيد الا عمرا وقد يتقدم

المفعول على العامل والفاعل اما جوازا نحو فريقا هدى وفريقا
حق عليهم الضلالة واما وجوبا وذلك في مسئلتين احداهما
ان يكون له صدر الكلام نحو ايا ما تدعوا فايا اسم شرط مفعول
مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا المجزوم بايا فكل منهما عامل
في عامله من جهتين مختلفتين الثانية ان يقع عامله بعد فا الجزا
في جواب اما وليس للعامل منصوب غيره مقدم نحو فاما اليتيم
فلا تقهر ونحو وربك فكبر والحاصل ان للفاعل ثلاث حالات
تاخره جوازا ووجوبا وتوسطه وجوبا وللمفعول اربع حالات
تاخره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما وجوبا
وعلى الفاعل جوازا ويوجد في بعض النسخ وان كان الفعل
العامل في الفاعل نعم وبيس فالفاعل اما ظاهرا او مضمر فالظاهر
يجب ان يكون اما معرفا بال الجنسية على احد القولين او العهدية
على القول الاخر والقول بانها للجنس حقيقة او مجازا وللعهد
الذهني او الشخصي مذكور في المطولات نحو نعم العبد انه اواب بلغ
وبيس الشراب او مضافا لما هي الجنسية فيه نحو ولنعم
دار المتقين وبيس مثوى المتكبرين او مضافا الى مضاف
لما هي فيه كنعم ابن اخت القوم وبيس ابن غلام الرجل

واشتراط

> قوله وربك فكبر الفاء داخلة في جواب اما مقدره

واشتراط كون الظاهر بال او مضافا لما هي فيه هو الغالب
كما قال المرادي فقد حكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون
بنعم النكرة مفردة ومضافة واجاز الجرمي ان يكون علما
كقوله عليه السلام نعم عبد الله خالد ابن الوليد وهذا ونحوه
مما يوهم ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى علم شاذ او مؤول
وكون المرفوع بعدهما فاعلا هو عند القايل بفعليتهما واما من يرى
اسميتهما فقال صاحب البسيط ينبغي ان يكون تابعا لنعم اما بدلا
او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح واما الفاعل المضمر
فقد اشار اليه بقوله او مضمرا مفردا مستترا وجوبا مفسر
لكونه مبهما بتمييز بعده قابل لال مذكور غالبا مطابق ذلك
التمييز للمخصوص بالمدح او الذم افرادا وتذكيرا وفرعهما
نحو بيس للظالمين بدلا ونحو نعم امرا هرم ونعم رجلين
الزيدان ونعم رجالا الزيدون والمخصوص بالمدح او الذم
مبتدا والجملة خبره تقدم عليها او تاخر والرابط بينهما العموم
فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كما مر واذا كان مضمرا فتامل
ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز
فلا يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذفه لدليل نحو

انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب **باب** في ذكر النايب
عن الفاعل وهو ما حرف فاعله واقيم هو مقامه **لحرف الفاعل**
للجهل به كسرق المتاع او لغرض لفظي كتصحيح النظم او معنوي
كالتعظيم **فينوب عنه في احكامه كلها** من وجوب الرفع والتاخير
عن العامل واستحقاقه للاتصال به وتانيث العامل لتانيثه
وامتناع حذفه وغير ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة
لعمومها احسن من عبارته في الاوضح **مفعول به** اذا وجد
وهو النايب عنه بالاصالة ولهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده
نحو قضي الامر كما يفهم من قوله **فان لم يوجد** في اللفظ فينوب
عنه ما اي الذي او شي **لمختص ومتصرف من ظرف** زماني او
مكاني نحو صيم رمضان وجلس امام الامير والمتصرف
ما استعمل في الظرفيه وغيرها والمختص ما اختص بعلمية او اضافة
او غيرهما **او مجرور** بحرف لغير تعليل نحو ولما سقط في ايديهم
ومعني كونه متصرفا ان لا يلزم الجار له وجها واحدا في الاستعمال
كمذ ورب وما خص بقسم او استثنا وظاهر كلامه ان النايب
هو المجرور فقط وهو ما نقله في الارتشاف عن اتفاق البصريين
والكوفيين وقال ابن مالك النايب الجار مع مجروره وفي الارتشاف

انه لم

انه لم يقل به احد وقال الفرا النايب الجار فقط وهو بعيد اذ
الحرف لا حظ له في الاعراب لا لفظا ولا محلا **او مصدر** نحو فاذا نفخ بلغ
في الصور نفخة واحدة والمتصرف منه ما فارق النصب علي المصدرية
والمختص ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العدد او كونه
اسم نوع وافهم عطفه هذه الاشيا باو انه لا اولوية لبعض منها علي بعض
واختار في الجامع تبعا لابن عصفور اولوية المصدر وفهم من تخصيصه
النيابة بما ذكر انه لا يجوز نيابة الحال والتمييز ولا المستثني
ولا المفعول له والمفعول معه ومن في قوله من ظرف للبيان وقد
اشار الي ما لا تتاتي الانابة بدونه بقوله **ويضم اول الفعل** المتصرف
عند ارادة اسناده الي النايب لفظا او تقديرا **مطلقا** اي ماضيا
كان او مضارعا ثلاثيا او رباعيا مجردا او مزيدا **ويشاركه**
في الضم **ثاني** الماضي المبدو بتا زايدة معتادة وان لم تكن
للمطاوعة **نحو تعلم** وتصنوزب **وثالث** الماضي المبدو بهمز
الوصل نحو **انطلق** واستخرج **ويفتح ما قبل اخره** لفظا
او تقديرا ان كان **مضارعا** مجردا او مزيدا فان كان
مفتوحا في الاصل بقي عليه وكذا اذا كان اوله مضموما في
الاصل **ويكسر** كذلك ان كان **ماضيا كضرب** زيد بضم

اوله وكسر ماقبل اخره ويضرب عمرو بضم اوله ايضا
وفتح ماقبل الاخر واما الفعل الجامد فلا يبني للنايب اتفاقا
وفي كان وكاد واخواتهما خلاف مذهب الجمهور الجواز
وعليه فالاصح انه لايقام خبرها بل ان قلنا انها تعمل في الظرف
اقيم والا نوي ضمير المصدر ولم يتعرض لرافع النايب اذا كان
اسما وذكر في الجامع انه لا يغير اذا كان مصدرا ويحول اسم
الفاعل الي اسم المفعول وذلك في فا الفعل الثلاثي المعتل العين
نحو قال مما عينه واو وباع مما عينه يا الكسر مخلصا نحو
قيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة العين لاستثقالها
الي ماقبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو يا لسكونها وانكسار
ما قبلها وسلمت اليا في الثاني لسكونها بعد حركة تجانسها
وهذه اللغة العليا والكسر مشموما تنبيها على ان الضم
هو الاصل ومعني الاشمام هنا اشراب الكسرة شيا من
صوت الضمة ولا تغير اليا ولهذا قيل ينبغي ان يسمي روما مع
ان القرا قد عبر به وهذه اللغة الوسطي وبها قرا ابن عامر
والكسائي في قيل وغيض والضم مخلصا نحو قول وبوع
بحذف حركة العين وقلب اليا وا والسكونها وانضمام ماقبلها

ومنه

ومنه قوله حوكت علي نيرين اذ تحاك وقوله ليت شبابا بوع فاشتريت
وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل
العين وان حصل لبس وهو مذهب سيبويه وخص ابن مالك
الجواز بما اذا لم يكن لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل
المفعول باحد الوجوه الثلاثة اجتنب كبعت وعقت مبنيين
للمفعول فلا يجوز عنده الكسر في الاول ولا الضم في الثاني وجزم
به في الجامع ومثل قال وباع نحو اختار وانقاد مما اعل عينه باب
الاشتغال اي اشتغال العامل عن المعمول وهو ان يتقدم
اسم ويتاخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره
او ملابسه لولا ذلك لعمل هو او مناسبه فيه والمراد بالعامل
هنا ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم السابق بحسب الاعراب على
خمسة اقسام ما يترجح رفعه على نصبه وما يترجح نصبه وما يجب
نصبه وما يجب رفعه وما يستوي فيه الامران هكذا ذكره النحويون
وتبعهم المصنف فشرع في بيانها بقوله يجوز في نحو زيد ضربته
او زيد مررت به او زيد ضربت اخاه او رجلا يحبه رفع زيد
بالابتدا وهو الراجح لعدم احتياجه الي تقدير فالجملة بعده
في محل رفع على انها خبر له والرابط بينهما الضمير وجملة

أو معنى صح

الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين ونصبه باضمار عامل
علي الاصح موافق للمذكور لفظا ومعني فقط مقدرا علي الاسم
الا لمانع فيقدر في المثال الاول ضربت فيقال ضربت زيدا
ضربته لعدم المانع من ذلك وفي الثاني جاوزت فيقال
جاوزت زيدا مررت به اذ لا يصل مررت الي الاسم بنفسه وفي الثالث
اهنت فيقال اهنت زيدا ضربت اخاه او رجلا يحبه لان
من ضربه فقد اهان زيدا فالاسم في هذه الامثلة منصوب بعوامل
مضمرة واجبة الحذف لان المذكور عوض من المقدر فلا يجمع
بينهما فلا موضع للجملة التي هي بعده من الاعراب لكونها
مفسرة وجملة الكلام حينئذ فعلية ومحل جواز الوجهين
صلاحية الاسم السابق للابتدا كما مر فان لم يصلح كما في نحو

بلغ

رجلا اكرمته تعين نصبه خلافا للفارسي ويترجح النصب
علي الرفع في نحو زيدا اضربه او لا تضربه مما الفعل المشغول
ذو طلب ولو بصيغة الخبر وانما رجح للطلب الواقع بعد
الاسم اذ في الرفع للاخبار بالطلب عن المبتدا وهو خلاف
القياس بل منعه بعضهم واول ما ورد من ذلك وانما وجب
الرفع في نحو زيدا احسن به لان الضمير في محل رفع واما

نحو

نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فانما اجتمعت القرا
السبعة علي الرفع فيه مع ان الفعل ذو طلب لانه متاول عند سيبويه
علي حذف الخبر والمضاف واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير
مما يتلي عليكم حكم السارق والسارقة ثم استونف الحكم وذلك
لان الفا لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ومثله والزانية
والزاني فاجلدوا ويترجح ايضا في نحو والانعام خلقها لكم بعد خلق
الانسان من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له علي
جملة فعلية ولم يفصل ذلك العاطف باما وانما رجح للتناسب
بين المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية علي مثلها
وهو اولي من التخالف فان فصل عما قبله باما نحو قام زيد
واما عمرو فاكرمته ترجح الرفع لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها
وحتي ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتي زيدا
ضربته قاله في الاوضح ويترجح ايضا في نحو ابشرا
منا واحدا نتبعه وما زيدا رايته مما الاسم السابق واقع بعد
شي يغلب دخوله علي الفعل كان ولا النافيتين وحيث مجردة
من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه وانما رجح لغلبة
وقوع الفعل بعد همزة الاستفهام وما النافية ثم ان فصل

قوله ثم استونف الحكم
اشارة الي ان الفا استينافية
لا عاطفة لئلا يلزم عطف
الانشا علي الخبر واذا كان
مستانفا لم تكن الاية من
الاشتغال لان جز الجملة
لا يعمل في جز جملة اخري
وشرط الاشتغال ان
يكون الفعل المشتغل
بالضمير بحيث لو لم
يشتغل به عمل في الاسم
السابق انتهي يا سيني

بين الاسم والهمزة بغير ظرف نحو انت زيد تضربه. فالمختار
الرفع ويترجح النصب ايضا اذا وقع الاسم السابق جوابا لاستفهام
منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت
اوكان رفعه يوهم ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو
انا كل شي خلقناه بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع نصبه لان
الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما اشرنا يفسر
الي ذلك اول الباب **ويجب** النصب اذا وقع الاسم السابق
بعد ما يختص بالفعل كما اذا وقع بعد اداة الشرط كما **في نحو**
ان زيدا لقيته فاكرمه ومتي عمرا تلقه فاحسن اليه
او ادات تحضيض كما في نحو الا عمرا اهنته **وهلا زيدا اكرمته**
او ادات استفهام غير الهمزة نحو هل زيدا حرثته
وانما وجب **لوجوبه** اي لوجوب وقوع الفعل بعد هذه
الادوات فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالافعال
وصرح في الاوضح بان ادوات الاستفهام اي غير الهمزة وادوات
الشرط لا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر الا اذا كانت اداة
الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في الكلام **ويجب** بعدهما خ
الرفع علي الابتدا اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتدا

كاذا

كاذا الفجائية كما **في نحو** خرجت **فاذا زيد يضربه عمرو** لان
اذا الفجائية لا يليها الا مبتدا او خبر نحو اذا الهم مكر فلا يجوز
النصب بفعل مضمر **لامتناعه** اي لامتناع وقوع الفعل بعدها
ولهذا قيد متعلق الخبر بعدها اسما كما مر في باب المبتدا
وكذا يجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ما له
صدر الكلام كالاستفهام وما النافية وادوات الشرط نحو زيد
هل اكرمته وعمرو ما صحبته وخالد ان رايته اكرمه لان ما له
صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر
عاملا ولم يذكره لهذا القسم افادة لتمام القسمة وان كان ليس
من هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما في الاوضح
ويستويان اي الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف
غير مفصول باما مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية
كما **في نحو زيد قام وعمرو اكرمته** لاجله او فعمرو اكرمته بلغ
فيجوز في عمرو الرفع والنصب **للتكافي** اي التساوي الحاصل علي كل تقدير
لان الجملة الاولي اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت
صدرها رفعت او عجزها نصبت فالتشاكل بين المتعاطفين
حاصل علي كلا التقديرين ولا مرجح وظاهر تمثيله بما ذكر

انه لايشترط في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف
عليها وهو ما جزم به في الجامع حيث قال ولايشترط الرابط
ان نصبت وفاقا لسيبويه والفارسي لكن خالف في اوضحه
فجزم باشتراط ذلك ومنع النصب في نحو المثال المذكور لعدم
الرابط تبعا للاخفش والسيرافي قال وهو المختار **وليس منه**
اي من باب الاشتغال **وكل شي فعلوه في الزبر** اي الكتب لعدم
صحة تسلط العامل علي ما قبله اذ لو صح لكان تقديره
فعلوا كل شي في الزبر وهو باطل فرفع كل واجب علي الابتدا
وجمله فعلوه صفة لشي وفي الزبر خبر كل والمعني وكل
شي مفعول لهم ثابت في الزبر وكذا ليس منه **ازيد ذهب**
بالبنا للمفعول وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط
الباب عليه اذ لو سلط العامل علي ما قبله لامتنع اعماله
النصب فيه فرفع زيد واجب اما علي الابتدا او علي اضمار فعل
تقديره اذهب زيد ذهب به ولم ينبه علي هذا في الشرح
تتمة الاشتغال كما يجري في النصب يجري في
الرفع بان يكون الرفع علي الابتدا او علي الفاعلية

باضمار

في موضع رفع صفة لكل او في محل جر صفة لشي صح

باضمار فعل وياتي فيه الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح والجامع وابن
مالك في التسهيل والكافية الكبري فيجب الابتدا في نحو خرجت
فاذا زيد يكتب ويترجح في نحو زيد قام ويجب الفاعلية في نحو
ان امرو هلك ويترجح في نحو ابشر يهدوننا ويستويان في
في نحو زيد قام وعمرو قعد **باب التنازع** في العمل وهو ان يتوجه
عاملان متصرفات فاكثر ليس احدها موكدا للاخر الي معمول
فاكثر متاخر عنهما **يجوز** اذا تنازع عاملان اتفقا في
العمل كقام وقعد اخوك ام اختلفا كما **في نحو ضربني وضربت**
زيدا اعمال الاول منهما في الاسم الظاهر واهمال الثاني **و** هذا الوجه
اختاره الكوفيون لقوته بالسبق **فيضمر في الثاني المهمل كلما**
يحتاج من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابقا للمتنازع فيه
اذ لا محذور فيه لرجوع الضمير الي متقدم رتبة لانه معمول
للاول نحو قام وقعدا اخواك او قام وضربتهما اخواك
او قام ومررت بهما اخواك وقد يحذف منصوبا للضرورة
وعن السيرافي اجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب
الا ان يمنع مانع فيظهر **و** اعمال **الثاني** في الظاهر واهمال الاول
وهذا الوجه اختاره **البصريون** لقربه ولسلامته من الفصل بين
العامل ومعموله باجنبي وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب
اكثر من اعمال الاول ذكر ذلك سيبويه وقال المرادي واذا

العامل لكن ذكر في التصريح انهما ان يكونا
مذكورين وانه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف
ومذكور ... باسمين

تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الي الاول والثالث قال الشيخ
خالد الازهري وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه علي
الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الي الاول او يستوي
فيه الامران لم ار في ذلك نقلا فيضمر في الاول المهمل مرفوعه فقط
فاعلا كان او نايبه مطابقا للاسم الظاهر لامتناع حذف العمدة
وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لوقوعه في غير هذا الباب كباب
نعم وبيس بل وفي هذا الباب نثرا ونظما نحو ضربوني وضربت
قومك حكاه سيبويه وقوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني
لغير جميل من خليلي مهمل واوجب الكسائي حذفه هربا من الاضمار
قبل الذكر لفظا والفراء اضماره موخرا اذ طلب الثاني منصوبا
لما يلزم من الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل والا عملهما
في المرفوع وهو مشكل فان اجتماع موثرين علي اثر واحد
ممنوع في الاصول والنحويون يجرون العوامل كالموثرات الحقيقية
قاله الرضي وافهم كلام المصنف حذف غير المرفوع وهو كذلك
اذا استغني عنه كضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد
ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير
ضرورة فان لم يستغن عنه بان اوقع حذفه في لبس كرغبت
ورغب في الزيدان عنهما او كان عمدة في الاصل بان كان العامل
من باب كان او ظن نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وظنني وظننت

زيدا

زيدا قايما اياه وجب اضماره موخرا عن المتنازع فيه لخوف اللبس
في الاول ولكون المنصوب عمدة في الاصل في الثاني لكن صحح في الاوضح جواز
حذفه في الثاني قال لانه حذف لدليل وليس منه اي من هذا الباب
نحو ما قام وقعد الا زيد لانحصار معني المعمل ولا نحو وعزة ممطول
معني غريمها لزوال الارتباط قاله في الجامع ولا قول امرئ القيس
ولو ان ما اسعي لادني معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال لفساد
المعني اذ لو وجه كفاني ولم اطلب الي قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين
لان لو لامتناع الشي لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها
وسياق جوابها منفيا والمنفي فيهما مثبتا اذ امتناع الاثبات
نفي وامتناع النفي اثبات فيكون السعي لادني معيشة منفيا اذ هو
مثبت في سياق لو ولو وجه ولم اطلب الي قليل لكان طلب القليل
مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد في المعني
فيودي الي اثبات الشي ونفيه في كلام واحد وهو باطل
فتعين ان يكون مفعول اطلب محذوفا تقديره ولم اطلب
الملك والمجد ويدل عليه قوله بعد ولكنما اسعي لمجد موثل وقد
يدرك المجد الموثل امثالي باب في ذكر المنصوبات بلغ
وبدا منها بالمفاعيل لانها الاصل في النصب وغيرها محمول

عليها فقال المفعول منصوب ابدا كما ان الفاعل مرفوع ابدا
وسبب ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحد بخلاف المفعول
والرفع اثقل والنصب اخف فاعطوا الاقل الاثقل والاخف الاكثر
ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتحة موازنة
لكثرة المفعول وهو خمسة علي المشهور احدها المفعول به
وقدمه علي غيره من المفاعيل لانه احوج الي الاعراب ازالة
لالتباسه بالفاعل وهو كما قال ابن الحاجب ما وقع عليه
فعل الفاعل وذلك كضربت زيدا فزيدا مفعول به
لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب والمراد بوقوع الفعل
تعلقه بشي من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد تعقل
ذلك الشي فسقط ما قيل من انه غير جامع لخروج نحو
ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا اذ الفعل لم يقع فيهما علي المفعول
وخرج بقوله وقع عليه فعل الفاعل بقية المفاعيل اذ المفعول
المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لاجله والمفعول
فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب له اما فعل
نحو وورث سليمان داود او وصف نحو ان الله بالغ امره
او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس او اسم فعل نحو عليكم
انفسكم

انفسكم وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما والمبيح
لذلك كله فهم المعني وعدم الالباس ولا يقاس علي شي من ذلك والغير
المجرور في قولهم مثلا المفعول به عائد علي الاسم الذي يفعل
به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما جوازا نحو قالوا خيرا او وجوبا
قياسا وذلك فيما نصب علي الاشتغال كما تقدم او علي الاختصاص
نحو نحن العرب اقري الناس للضيف او علي الاغرا نحو السلاح
السلاح او علي التحذير نحو الاسد الاسد او علي الندا كما اشار
اليه بقوله ومنه الاسم المنادي بجميع انواعه وهو المطلوب
اقباله بحرف نايب مناب ادعوا ملفوظا او مقدرا فان قولك
مثلا يا زيد اصله ادعوا زيدا فحذف الفعل وعوض منه حرف الندا
للتخفيف وليدل علي الانشا وانما وجب الحذف لامتناع الجمع بين
العوض والمعوض منه ثم المنادي قسمان معرب وهو ما يظهر
فيه النصب ومبني وهو خلافه والاول ثلاثة انواع وقد اشار الي
ذلك بقوله وانما ينصب المنادي لفظا اذا كان مضافا سوا
كانت الاضافة محضة كيا عبد الله ام لا كيا حسن الوجه
وجميع الاسما المضافة يجوز ان يكون منادي الا المضاف
الي ضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع
النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادي

وغير مخاطب من حيث انه مضاف الي المخاطب لوجوب تغايرهما
او كان شبيهه وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف
قبل الندا او العمل اما في فاعل كيا حسنا وجهه او مفعول كيا ضاربا
زيدا ويا طالعا جبلا او مجرور كيا خيرا من زيد ويا رفيقا بالعباد
ومثال المعطوف عليه قبل الندا يا ثلثة وثلثين فيمن سميته
بذلك ويمتنع ادخال يا علي ثلثين لانه من العلم ومن المشبه
به عند المصنف والرضي قولهم يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا
يبخل او كان نكرة غير مقصودة سوا كانت جامدة ام مشتقة
كقول الاعمي وفي معناه الغريق يا رجلا خذ بيدي
ويا واقفا انقذني وقد اشار الي الثاني بقوله والمفرد وهو
ما ليس مضافا ولا شبيها به ولا نكرة لم تقصد المعرفة اي
المعين سوا كان معرفة قبل الندا ام بعده ينصب محله لان
اعراب المبني اعراب محله ويبني لفظا علي ما يرفع به
من حركة او حرف لمشابهته كاف الخطاب في نحو ادعوك
من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه
وبني علي الحركة للاعلام بان بناه غير اصلي وكانت علي
صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادي المضاف الي ياء المتكلم
في بعض لغاته اذ لو بني علي الكسر لالتبس به عند حذف

بيائه

بيائه اكتفا بالكسرة عنها او علي الفتح لالتبس به عند حذف
الفه اكتفا بالفتحة عنها وتعبيره بما ذكر اولي من قول بعضهم يبني علي
الضم لشموله للمبني علي الضم كيا زيد وللمبني علي الالف نحو يا زيدان
وللمبني علي الواو نحو يا زيدون ومن المبني علي الضم النكرة المقصودة
نحو يا رجل لمعين ثم المبني علي الضم ان كان صحيح الاخر ظهرت فيه الضمة بلغ
والا قدرت نحو يا موسي ويا قاضي وكذا اذا كان مبنيا قبل الندا نحو يا حذام
ويا سيبويه ويا برق نحره واذا اضطر الي تنوينه جاز تنوينه
مضموما ومنصوبا وهو اقوي واذا كان علما موصوفا بابن متصل
به مضاف الي علم جاز ان يفتح فتحة اتباع لما بعده نحو يا زيد ابن عمرو
فصل في الكلام علي المنادي الصحيح الاخر المضاف الي ياء المتكلم
او الي المضاف اليها وتقول في نحو يا غلام مريدا به الاضافة الي اليا
يا غلام بالحركات الثلاث علي الميم من غير يا وباليا فتحا
اي مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا واسكانا اي ساكنة نحو يا عبادي
فاتقون وبالالف نحو يا اسفي علي يوسف فهذه ست لغات لكنها
متفاوتة في القوة والضعف افصحها حذف اليا اكتفا بالكسرة ثم اثباتها
ساكنة ومفتوحة ثم قلبها الفا ثم حذف الالف اكتفا بالفتحة ثم ضم
الاسم اكتفا بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادي

الامضافا حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي
بالضم حكاه يونس ثم جواز هذه اللغات مشروط بتمحض الاضافة فيه
للتخصيص كما في التسهيل والجامع احترازا مما فيه الاضافة للتخفيف
نحو يا مكرمي ويا ضاربي فليس فيه الا لغتان اثبات اليا مفتوحة
وساكنة ومثله في وجوب اثبات اليا الا انها مفتوحة لا غير المنادي
المعتل المضاف الى اليا نحو يا فتاي ويا قاضي ولا يجوز حذفها للالتباس
ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر
لثقلهما على اليا وتقول في يا ابي ويا امي زيادة على اللغات الست
يا ابت ويا امت بفتح وكسر للتا المزيدة عوضا عن يا المتكلم
والكسر اكثر في كلامهم لكن الفتح اقيس وسمع ضمها تشبيها
بنحو ثبة وهبة وهو شاذ وقد قرئ بهن فهذه تسع لغات جائزة
في الاب والام مضافين لليا في كلام النحاة وسياتي ان فيهما لغتين
اخريين فالمجموع احد عشر لغة على خلاف في بعضها وتقول
فيما اذا نودي في المضاف اي المضاف الى اليا وكان لفظ ام
او عم يا ابن ام ويا ابن عم او يا ابنة ام ويا ابنة عم بفتح اخر
كل منهما على انهما ركبا وجعلا اسما واحدا مبنيا على الفتح
وكسر ذلك ايضا وهو الاكثر على حذف اليا والاجتزا بالكسرة
وقد قرئ بالوجهين في السبعة وانما جاز فيهما الوجهان

لكثرة

لكثرة استعمالهما في الندا فخففا بالحذف بخلاف غيرهما فحكم اليا فيه
كحكمها في غير الندا نحو يا ابن اخي ويا ابن صاحبي والحاق الالف او
اليا للاولين وهما يا ابت ويا امت قبيح لما فيه من الجمع بين العوض
والمعوض منه وسبيل ذلك الشعر ومنه قوله يا ابتا علك او عساكا
وقوله يا امتا ابصرني راكبا يسير في مسحنفر لاحب وقوله يا ابتي
لا زلت فينا فانما والحاقهما للاخريين وهما ابن ام وابن عم ضعيف
لا يكاد يوجد الا في الضرورة كقوله يا ابن اما لا تلوميني واهجعي
وقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي فصل في احكام توابع المنادي بلغ
ويجري ما افرد او ما اضيف حالة كونه مقرونا بال من نعت المنادي
المبني العلم والنكرة المقصودة وتاكيده وعطف بيانه وعطف
نسق المقرون بال على لفظه اي المبني فيرفع مراعاة للفظ او على
محله فينصب مراعاة للمحل نحو يا زيد الكريم او الكريم الاب بالرفع
والنصب ويا تميم اجمعون واجمعين ويا سعيد كرز وكرزا ويا
جبال اوبي معه والطير قرئ بالرفع والنصب والاول مختار الخليل
والمازني تنبيها على انه منادى ثان والثاني مختار ابي عمرو ويونس
لان ما فيه ال لا يلي حرف الندا فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه وفصل
المبرد بين ما فيه ال للتعريف فالنصب وما لا فالرفع فهذه
خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضي ان

ان الصور ثمانية فان في قوله من نعت المبني بيان لما في قوله ما افرد
او اضيف واما الحق المضاف المقرون بال فالتابع المفرد في جواز
الوجهين لان الاضافة غير محضة فلم يفيد نعتا وخرج بالمبني المعرب
فان تابعه من نعت وتاكيد وبيان ونسق مقرون بال منصوب
لا غير ولو كان مفردا نحو يا عبد الله الحسن او الحسن الوجه ويا بني
تميم اجمعين ويا عبد الله كرزا او يا عبد الله والحارث وسياتي
حكم البدل والنسق المجرد واما التابع المضاف المجرد فقد
اشار اليه بقوله ويجري ما اضيف من نعت وتاكيد وبيان
حال كونه مجردا من ال على محله دون لفظه فينصب فقط
كما لو كان منادى نحو يا زيد صاحب عمرو ويا تميم كلهم
او كلكم ويا زيد ابا عبد الله وانما لم يجز رفعه لئلا يفضل
الفرع الاصل ويجري نعت اي واية في تبعيته لمتبوعه
على لفظه فيرفع فقط لانه المقصود بالندا نحو يا ايها الانسان
يا ايتها النفس وجوز المازني نصبه على المحل وقرئ شاذا قل
يا ايها الكافرين ولا تنعت اي الا بما فيه ال او باسم اشارة
عار من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل والبدل والنسق
المجرد من ال كالمنادى المستقل فيبنيان على ما يرفعان
به حيث يبنى المنادى وينصبان حيث ينصب وان كان

المتبوع

المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال مطلقا اي مبنيا كان او معربا
نحو يا سعيد كرز ويا عبد الله كرز ويا زيد وبكر ويا عبد الله وخالد
وسبب ذلك ان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن
العامل وقيد النسق بالمجرد لانه لو كان بال لم يعط حكم المستقل اذ هي
تمنع من تقدير حرف منادى اذ حرف الندا لا يجتمع معها وذلك في تكرير
لفظ المنادى المبني على الضم مضافا كما في نحو قوله يا زيد زيد اليعملات
الذبل تطاول الليل عليك فانزل وجهان الاول فتحهما على ان الاول
منادى مضاف لما بعد الثاني وهو مقحم بينهما ونصبه على التاكيد
او على ان الاول منادى مضاف الى محذوف مماثل لما اضيف اليه
الثاني ونصب الثاني على انه عطف بيان او بدل او باضمار يا او اعني
وقال الفرا كلاهما مضافان الى ما بعد الثاني وهو ضعيف لما فيه
من توارد عاملين على معمول واحد والوجه الثاني ضم الاول
منهما على انه منادى مفرد معرفة وهو الارجح ونصب الثاني
على ما سبق وفهم من كلامه انه لا يجوز ضم الثاني ولا يختص الوجهان
بالعلم بل اسم الجنس والوصف كذلك نحو يا رجل رجل القوم
ويا صاحب صاحب عمرو فصل في ترخيم المنادى وهو
لغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم اي رقيق

واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع
ترخيم ندا وترخيم ضرورة وترخيم تصغير وعلى الاول اقتصر
فقال ويجوز ترخيم المنادي لا مطلقا بل المعرفة لانها
كثير نداوها فدخلها التخفيف بحذف اخرها فلا يرخم نحو
يا رجلا خذ بيدي لانها نكرة وكذا لا يرخم المستغاث
ولا المندوب اتفاقا ولا المضاف خلافا للكوفيين ولا المحكي
خلافا لابن مالك ولا المبني قبل الندا كحذام خلافا لبعضهم قاله في
الجامع وهو اصطلاحا حذف اخره تخفيفا على وجه مخصوص
وخص الاخر بذلك لانه محل التغيير ثم المنادي ضربان مختوم بتا
التانيث ومجرد عنها فذو التا يرخم مطلقا اي سوا كان علما
ام لا ثلاثيا ام لا كيا طلح ويا ثب في ندا طلحة وثبة وغيره وهو
المجرد منها انما يرخم بشرط ضمه فغير المضموم كالاضافي والمحكي
لا يرخم وان كان علما وعلميته فغير العلم كالنكرة المقصودة لا
يرخم وان كان مضموما وجوز بعضهم ترخيمها قياسا على قولهم
اطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ ومجاوزته
ثلاثة احرف فلا يرخم الثلاثي وان كان محرك الوسط
وجوزه الاخفش مطلقا والفرا محرك الوسط اجرا لحركة الوسط
مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر مجرى زينب في

ايجاب

ايجاب منع الصرف المشهور ما ذهب اليه المصنف فاذا استوفى المجرد هذه
الشروط جاز ترخيمه كيا جعف في ندا جعفر ثم المرخم فيه لغتان احداهما
قطع النظر عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقي كانه اسم تام موضوع على
تلك الصيغة فيعطى من البنا على الضم وغيره ما يستحقه لو لم
يحذف منه شي وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر فتقول في جعفر
يا جعف ضما اي بضم اخره وفي منصور يا منص بتقدير ضمة بنا
غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها
وتلك لا وفي ثمود يا ثمي بقلب الضمة كسرة والواو يا لتطرفها
بعد ضمة ولا يجوز بقاوها لانه يودي الى عدم النظير اذ
ليس لنا اسم معرب اخره واو لازمة قبلها ضمة والثانية
ان ينوى المحذوف فيبقى ما كان قبله على حالته ولا يعل ان كان
حرف علة وهي الاكثر في كلامهم فتقول في جعفر يا جعف فتحا
ببقا فتح الفا وفي منصور يا منص ببقا ضمة الصاد وفي ثمود
يا ثمو ببقا الواو على صورتها من غير ابدال لانها في حشو
الكلمة لنية المحذوف وفي بعلبك يا بعل ببقا فتحة اللام ثم
اعلم ان المحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب كما مر
واما حرفان واما كلمة وقد اشار الى الثاني بقوله ويحذف
من نحو سلمان ومنصور ومسكين حرفان الحرف الاخير وما
قبله مما استكمل شروط الترخيم وكان ما قبل اخره حرف

ليس ساكنا زايدا مكملا اربعة فصاعدا قبله حركة من جنسه ولو
تقديرا فنقول فيها ياسلم ويامنص ويامسل بخلاف نحو سفرجل
وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون وغرنيق والي الثالث بقوله
ومن نحو معدي كرب مما هو مركب تركيب مزج الكلمة **الثانية** فنقول
فيه يامعدي وشمل كلامه ما اخره ويه كسيبويه وما سمي به من
العدد المركب كخمسة عشر ولم يسمع ترخيمه من العرب وانما اجازه
النحويون قياسا وقد تقدم ان المجرد انما يرخم بشرط ضمه وكان
هند امستثنى وكما يجوز ترخيم الاسم في الندا يجوز ترخيمه في
الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لان ينادي ومجاوزته
ثلاثة احرف ان لم يكن بالتا **فصل** في الاستغاثة والندبة فا
لاستغاثة ندا من يخلص من شدة او يعين على دفع مشقة
وتتضمن المستغيث والمستغاث من اجله والمستغاث ولا يستعمل
معه من احرف الندا الا يا خاصة ويجب ذكرها لان الغرض من
ذلك اطالة الصوت والحذف مناف لها وله ثلاث حالات احدها
ان يجر بلام مفتوحة وهي اكثر احواله الثانية ان يزاد
في اخره الف فتعاقب اللام الثالثة ان يجرد من اللام والالف ويجعل
كالمنادي المطلق وهذه اقلها **واذا** تقرر هذا فعلى الاولى
يقول المستغيث اذا استغاث **يالله للمسلمين بفتح لام**
المستغاث وجوبا لتنزله منزلة الضمير وجرها للتنصيص

علي

على الاستغاثة وهل هي زايدة ام متعلقة بيا او بالمحذوف اقوال
وانما اعرب المستغاث لتركبه مع اللام فاشبه المنادي المضاف
واذا نعت جاز في نعته الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو يالزيد
العادل للمظلوم واما المستغاث له فلامه مكسورة على الاصل غالبا
متعلقة بالمحذوف بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة **في المعطوف**
الذي لم تتكرر معه يا نحو يالكهول وللشبان للعجب فانها تكسر
لامن اللبس اذا عطف على المستغاث الذي قبله يقتضي انه مستغاث
ايضا لا مستغاث من اجله وكذا تكسر اذا كان يا المتكلم نحو يالي للمنابة
فان تكررت معه يا فتحت اللام نحو يالقومي ويا لامثال قومي **وعلى**
الحالة الثانية يقول **يازيدا لعمرو** بالحاق الف في اخره عوضا من اللام
في اوله ولا يجوز يالزيدا لعمرو **وعلى** الحالة الثالثة يقول يازيد لعمرو
بضم زيد كالمنادي المستقل ومن ذلك قوله **الا يا قوم للعجب العجيب**
وللغفلات تعرض للاريب وقد يكون المستغاث مستغاثا له
نحو يالزيد لزيد ادعوك لتنصف من نفسك واما الندبة فهي ندا
المتفجع عليه لفقده حقيقة او حكما او المتوجع منه لكونه
محل الم او سببا له نحو وقمت فيه بامر الله يا عمرا وقوله فوا كبدا
من حب من لا يحبني ومن عبرات مالهن فنا وهي من كلام النسا
في الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب

الا المعروف واما قولهم وامن حفر بير زمزماه فهو في قوة قولهم
واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بير زمزم هو عبد المطلب
ولا يستعمل مع المندوب من احرف الندا الا حرفان وا وهي الغالبة
فيه والمختصة به ويا اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه
حكم المنادى فيضم ان كان مفردا نحو وازيد وينصب ان
كان مضافا او شبيها به نحو واعبد الله واضاربا زيدا ولك زيادة
الالف في اخره وهي اكثر احواله واليها اشار بقوله والنادب اي
يقول وازيدا بالالف في اخره مفردا كان او شبيها بالمضاف نحو وا
طالعا جبلا او مركبا نحو وامعد كربا ويحذف بهذه الالف ما
قبلها من الف نحو واموساه او تنوين في صلة او غيرها نحو وامن
نصر محمداه ونحو وابا بكراه وفتحة اعرابيه او بنائيه نحو وامنذاه فيمن
اسمه منذ وكسرة كذلك واعبد الملكاه واحذاماه فان اوقع
حذف الضمة او الكسرة في لبس ابقيا وقلبت الالف يا بعد الكسرة
نحو واغلامكي وواوا بعد الضمة نحو واغلامهو واغلامكو ا
لانك لو ابقيت لاوهم الاضافة الى كاف المخاطب وها الغائبة
والمثنى ولك زيادة الها بعد الف الندبة او بدلها وقفا
نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكوه لان الغرض مد الصوت
والتطويل وافهم كلامه انها لا تزاد وصلا نعم تزاد فيه ضرورة

مضمومة

او مضافا لظاهر نحو وا امير المؤمنيناه او لضمير نحو واراساه

مضمومة ومكسورة ومن ذلك قوله الايا عمرو واعمراه وابن الزبيراه
واجاز الفرا اثباتها في الوصل بالوجهين ولما فرغ من المفعول به
وما يتعلق به شرع يتكلم على المفعول الثاني وهو المفعول المطلق اي بلغ
الذي يصدق عليه اسم مفعول من غير تقييد ومن ثم قدمه
الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل اذ صدق
المفعولية عليها مقيد بالاداة وهو المصدر الفضلة اي المستغني
عنه المسلط عليه عامل بنصبه من مادة لفظه وذلك كضربت
ضربا او عاملا من معناه بان وافقه في المعنى ولم يكن من مادته
وذلك كقعدت جلوسا الا ترى انهما متحدان في المعنى دون
المادة تخرج بالفضلة العمدة نحو فيامك قيام حسن وجد
جده وعما بعدها نحو سمعت حديثك وقت اجلالك
وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور هو مذهب المازني
والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل من لفظه مقدر ثم المفعول
المطلق ثلاثة اقسام مؤكد لعامله ان كان مصدرا والا
فالمصدر المفهوم منه نحو ضربت ضربا والصافات صفا
وانت مطلوب طلبا وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق
لانه بمثابة تكرير الفعل ولانه اسم جنس يحتمل القليل والكثير
ومبين لنوع عامله بان دل على هيئة صدور الفعل اما

باسم خاص نحو رجع القهقري او باضافة كضربت ضرب الامير
او بوصف كضربت ضربًا اليما او بلام العهد كضربت الضرب اي
الذي تعرفه ويسمي المختص ويجوز تثنيته وجمعه ان ختم بتا
الوحدة كضربة وظاهر كلام سيبويه المنع واختاره الشلوبين
ومبين لعدد عامله بان دل علي مرات صدور الفعل كضربت
ضربتين وضربات وهذا لجايز تثنيته وجمعه باتفاق
وادرجه ابن مالك في التسهيل في المختص وجعل المفعول المطلق
قسمين مبهما ومختصا فعلي هذا المختص قسمان معدود وغير
معدود وناصبه اما فعله او وصفه كما مر او مصدر مثله
كعجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا وشرط الفعل التصرف والتمام
والوصف الدلالة علي الحدث وقد يحذف ناصب غير المؤكد
جوازا لقرينة حالية او مقالية كقولك للقادم او لمن قال
ما قدم عليك خير مقدم اي قدمت ووجوبا سماعا نحو
سقيا ورعيا وحمدا وشكرا وقياسا في مواضع نحو فاما
منا بعد واما فدا وانت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وهذا
ابني حقا وله علي الف عرفا واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا
وهو اسم الحدث الجاري علي الفعل وليس علما وقد ينفك عن
المصدرية الي ما هو جار مجراها كما ان المصدر يكون غير

مفعول

مفعول مطلق فبينهما عموم من وجه كما يفهم من التعريف ح قوله
وقد ينوب عنه اي عن المصدر غيره فينتصب علي انه مفعول مطلق
لما فيه من الدلالة علي المصدر فمما ناب عن المبين للعدد اسم
الالة كضربته سوطا اي ضربا بسوط فحذف الجار والمصدر واقيم
ما بعده مقامه واسم العدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة
اي جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر واقيم العدد مقامه
ومما ناب عن المبين للنوع ما دل علي كليته او بعضيته مضافا
اي ميلا للمصدر نحو فلا تميلوا كل الميل ولو تقول علينا بعض الاقاويل
ومما ناب عن المؤكد ما شاركه في مادته وهو ثلاثة اسم مصدر
نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض
نباتا ومصدر لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا وجعل في
الاوضح مما ناب عنه ما رادفه نحو احببته مقة وفرحت جذلا
وليس منه اي من النايب عنه صفته كرغدا في قوله تعالي
فكلا منها رغدا وانما هو حال من المصدر المفهوم من
الفعل والتقدير فكلا حالة كون الاكل رغدا بدليل اقامتهم
الجار والمجرور دون المصدر في قولهم سير عليه طويلا
فدل ذلك علي انه حال لا مصدر والا جاز اقامته مقام
الفاعل اذ المصدر يقوم مقامه باتفاق والقول بمنع
اقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه لاكن خالفه

في الاوضح تبعا لابن مالك والثالث من المفاعيل المفعول له
اي الذي يفعل له فعل ويوقع لاجله وهو المصدر القلبي الفضلة
المعلل بكسر اللام اي الواقع علة لحدث قد شاركه المعلل وقتا
وفاعلا اي في الزمان والفاعل سوا كان باعثا وغاية كقمت
اجلالا لك ام باعثا فقط كقعدت عن الحرب جبنا فاجلالا
مصدر قلبي علة للقيام باعث عليه وغاية له وزمنه وزمن
القيام وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا مصدر قلبي علة
موجودة قبله
للقعود عن الحرب باعث عليه وليس غاية له وعلامة المفعول
له وقوعه في جواب لم فعلت وانما اشترط فيه ان يكون مصدرا
لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وخرج
به غيره كما يأتي وبالقلبي نحو جيتك قراءة العلم كما اعتمده
في الاوضح تبعا لابن الخباز وغيره وخالف فيه الفارسي
فاجاز جيتك ضرب زيد اي لتضرب ويوخذ منه انه لا يشترط
الاتحاد في الفاعل ايضا وبالفضلة نحو حصل لي رغبة في
الخير وبالمعلل الحدث بقية المفاعيل اذ لا تعلل فيها وعما بعده
ما اختلف فيه زمانا العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما
كما يأتي فان فقد المعلل الحدث عامله شرطا مما شمله التعريف
جر وجوبا بحرف التعليل وهي اللام ونحوها مما يفهم التعليل

اي غالبا ولابرد والاوضح وضعهما للالزام اه

هي

وهي من والباء في والكاف والظاهر انهم رادوا بالشرط مثلا بدمنه
والافقه نظر ففاقد المصدرية نحو خلق لكم فالمخاطبون علة
للخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عليه
السلام ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجل هرة وفاقد
الاتحاد في الفاعل نحو واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض
العصفور بلله القطر فالذكرى هي علة عرو الهزة وزمنهما واحد
ولكن فاعلهما مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو
المتكلم لان المعنى لذكري اياك فلذلك جر باللام والهزة هي
النشاط والارتياح ومثله نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا
عليهم طيبات احلت لهم واذكروه كما هداكم وفاقد الاتحاد
نحو فجيت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة
المتفضل فالنوم علة لخلع الثياب ولكن وقتهما مختلف
فوقت الخلع سابق على وقت النوم فلذلك جر باللام
ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع واللبسة
بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في
ثوب واحد ومثله نحو كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم
اي لاجل الغم واعلم ان هذه الشروط معتبرة لجواز النصب
لا لوجوبه وتعيينه حتى ان المستوفي لجميعها يجوز فيه
ان يجر بحرف التعليل كما قال في الالفية وليس يمتنع مع

بلغ

الشروط سواء كان مجردا من ال والاضافة ام مضافا ام محلا بال
لان الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني
والرابع من المفاعيل المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وهو ما سلط عليه عامل
بنصبه من فعل وشبهه وان لم يكن واقعا فيه على في الظرفية وخرج
بهذا القيد بقية المفاعيل فان تسلط العامل عليها ليس على معنى في لما
تقدم كما في نحو تخافون يوما الله اعلم حيث يجعل رسالته فليس
المنصوب فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل عليه لا فيه
وناصبه حيث يعلم محذوفا دل عليه اعلم لا هو لان اسم التفضيل لا ينصب
المفعول به اجماعا وقوله من اسم زمان بيان لما ثم اسم الزمان قسمان
مبهم ومختص وذلك مستفاد من قوله كصمت يوم الخميس او حينا او
اسبوعا فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت
وحين وساعة وينصب على وجهه التاكيد المعنوي لانه لا
يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء الايام قال المرادي
واما المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا
انتهى وعبارة المصنف في الجامع وما صلح من اسماء الزمان جوابا لمتى
كشهر رمضان فمختص او لكم كيومين فمعدود او لهما فمختص معدود
كاسماء الشهور غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن
مبهم كحين او اسم مكان مبهم بالجر وهو ما لا يختص بمكان بعينه وهذا
القيد يشعر بان اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه مطلقا وان اسم المكان

تعني

لا ينتصب

لا ينتصب منه الا ما كان مبهما وهو ثلاثة اقسام احدها الجهات الست
كالامام والفوق واليمين وعكسهن اي وراء وتحت وشمال وسميت
الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست حالات وعرض في الابهام
كعند ولدى وناحية ومكان وثانيها المقادير اي الدالة على مسافة
معلومة كالفرسخ والميل والبريد وثالثها ما صيغ اي اشتق من مصدر
عامله المسلط عليه كقعدت مقعد زيد ورميت مرمى عمرو وقمت مقام
خالد وانا قائم مقامك وسرني جلوسي مجلسك فان صيغ من غير
مصدر عامله تعين جره بفي كجلست في مرمى زيد كما يتعين ذلك
مع غير هذه الاقسام الثلاثة من اسماء المكان كصليت في المسجد
واقمت في الدار واما نحو قولهم دخلت الدار فمنصوب على المفعول
به توسعا وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب
ان قدر عامله مستقرا ونحوه فان قدر قعد في المقعد وزجر
في المزجر فلا شذوذ وما افهمه كلامه من ان المفيد للمقدار
قسم من المبهم هو مذهب الجمهور نظرا الى انه لا يختص ببقعة
معينة وبعضهم جعله قسيما له نظرا الى انه دال على كمية معينة
وهو ظاهر عبارة الشذور وما افهمه ايضا من ان ما صيغ من مصدر
عامله قسم من المبهم مخالف لما في الاوضح والجامع والشذور

من انه قسم له لا قسم منه وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافيه وصححه
ابو حيان ويمكن حمل ما في الالفيه عليه وقد يحذف ناصب المفعول
فيه لجواز الدليل كقولك يوم الجمعه لمن قال متى جيت ووجوبا كما اذا
وقع صفة او صلة او خبرا او حالا والخامس من المفاعيل المفعول
معه اي الذي يفعل معه فعل واخر الخلاف في كونه قياسيا دون
غيره والوصول العامل اليه بواسطة الواو دون غيره ولم يقع في
القران بيقين وهو اسم فضله واقع بعد واو اريد بها التنصيص
على المعية حالت كونها مسبوقة بفعل ولو تقديرا او اسم مشتمل على
ما فيه حروفه اي الفعل ومعناه فالاول كسرت والنيل والثاني
انا ساير والنيل والناقة متروكة وفصيلها فخرج بالاسم غيره نحو
لا تنه عن خلق وتاتي مثله بنا على اذ المول من ان والفعل لا يسمى
مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو وبالمعية
بقية مفاعيل ومجرور مع وبالمصاحبة نحو جيت مع زيد وبعتك
العبد بثيابه وان افاد المعية ونحو مزجت عسلا وماء اذ
الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من العامل ومعناها مشاركة
ما بعدها لما قبلها في العامل في وقت واحد وبما بعدها نحو كل
رجل وضيعته لعدم سبق شي من ذلك ونحو هذا لك واباك
فلا يتكلم به خلافا لابي علي لعدم حروف الفعل وان كان فيه

معنا

معنا انه واشير واستقر قال بعض العلما وانما لم يقدر الفعل
فيه كما قدروه في مالك وزيدا حيث اوجبوا فيه النصب على المفعول
معه لقوة الداعي الى تقدير الفعل في مالك وزيدا بسبب تقدم ما
الاستفهاميه التي هي بالافعال اولى وتاخر الجار والمجرور ولاقتضايه
ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واباك فانه ليس فيه الا داع
واحد تاخر الجار والمجرور فافترقا انتهى ثم الاسم الصالح لكونه
مفعولا معه له ثلاث حالات واليها اشار بقوله وقد يجب
اي النصب على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا كان
كقولك لمن ينهى عن القبيح وياتيه لا تنه عن القبيح واتيانه
فلو عطف كان المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وهو خلاف المعنى
المراد فيه بل فيه الامر بتقدير القبيح واتيانه ومثله مات زيد
وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة او صناعيا وسرت
قمت وزيدا او مررت بك وزيدا فلو عطف للزم في الاول
العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيده بضمير منفصل
او فاصل ما وفي الثاني العطف على الضمير المجرور من غير
اعادة الخافض وذكر لا يجوز على الاصح من القولين فيهما
ويترجح النصب على القول الاخر ويترجح في نحو كن انت وزيدا
كالاخ من جهة المعنى اذ لو عطف زيد على ما قبله لكان

الامر متوجها اليه ايضا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد
ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ كذا في الشرح قلت
مقتضي هذا التعليل وجوب النصب لا رجحانه وبتقدير جواز
الرفع بالعطف فظاهر كلامه انه من عطف المفردات وفيه نظر اذ
شرط عطف المفرد علي مثله صلاحية المعطوف او ما في معناه
لمباشرة العامل وهو هنا غير صالح لذلك اذ لو باشره للزم ان
يكون فعل الامر رافعا للظاهر وهو ممتنع ولهذا قدر ابن مالك
في نحو اسكن انت وزوجك فعلا محذوفا اي وليسكن واقره
عليه في المغني بل تابعه عليه في الاوضح وافهم قوله كالاخ انما
بعد المفعول معه بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كالاخوين ويضعف بلغ
في نحو قام زيد وعمرو لان العطف هو الاصل وقد امكن بلا
ضعف ومثله ما انت وزيد او كيف انت وقصعة من ثريد
والنصب فيهما بكان مضمرة وليست ناقصة والاصح ان
عامله ما سبقه من فعل او ما في معناه بنفسه وانه
لا يتقدم علي المصاحب ولما انهي الكلام علي المفاعيل اخذ يتكلم
علي بقية المنصوبات مبتديا بالحال فقال الحال يذكر ويؤنث
لفظا ومعني وهو الافصح وهي نوعان مؤكدة وسيأتي ومبينة
وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها واليها اشار بقوله

وهو

وهو وصف ولو تقديرا فضلة اي ليست احد جزئي الكلام يقع في
جواب كيف فخرج بالفضلة نحو القائم زيد وزيد قائم وبما بعدها
نعتها نحو رايت رجلا فاضلا والتمييز نحو لله دره فارسا لصلاحيته لعدم
لوقوع والغالب في الحال ان تكون منتقلة اي غير لازمة لصاحبها
مشتقة من المصدر للدلالة علي متصف بها وتاتي من الفاعل نحو جاء زيد
راكبا ومن المفعول كضربت اللص مكتوفا ومنهما معا نحو لقيته
راكبين ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو ونزعنا ما في
صدورهم من غل اخوانا او كان كبعضه في صحة حذفه والاستغنا
عنه بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا او كان عاملا
في الحال عمل الفعل نحو اليه مرجعكم جميعا والحال شرطها من حيث
هي التنكير خلافا ليونس والبغداديين مطلقا والكوفيين
في ما تضمن معني الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها بيان
هيئة صاحبها اي كيفية وقوع الفعل منه او عليه وذلك
حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفها صونا للفظ عن الزيادة
والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول
بنكرة محافظة علي ما استقر لها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحدك
اي منفردا وادخلوا الاول فالاول اي مترتبين وشرط

صاحبها وهو من الحال وصف له في المعنى **التعريف** لانه محكوم عليه

بها في المعنى والاصل فيه التعريف **او** ما يقوم مقامه من المسوغات

في ايضاح المعنى وهو اما **التخصيص** بوصف او اضافة او معمول

غير مضاف اليه **او التعميم** بان تتلو نفيا او شبهه من نهي واستفهام

او التاخير بان تتاخر عن الحال فالاول **نحو خاشعا ابصارهم يخرجون** في يخرجوه

فخاشعا حال من ضمير الفاعل وهو اعرف المعارف والثاني نحو **في**

اربعة ايام سواء للسائلين فسوا حال من اربعة لاختصاصها

بالاضافة ومنه قوله نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك

ماخر في اليم مشحونا ه وقولك عجبت من ضرب اخوك شديدا

والثالث نحو **وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون** فجملة لها بلغ

منذرون حال من قرية لوقوعها في سياق النفي ونحو لا يبغ

امرء على امرئ مستسهلا وقوله يا صاح هل تم عيش باقيا والرابع

نحو **لمية موحشا** طلل يلوح كانه خلل فموحشا حال من طلل الذي

هو صاحبها وسوغ في مجي الحال منه تاخره عنها او الوصف او هما

وقيل حال من الضمير في لمية وحينئذ لا يكون من قبيل تاخير

الحال عن صاحبها والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين

عامل الحال وصاحبها وصححه في الجامع والمشهور المنع وقد يجي

صاحبها

صاحبها نكرة من غير مسوغ ومنه الحديث وصلى وراه رجال

قياما ولا يقاس عليه عند الخليل ويونس ويجوز تقديمها على

صاحبها الا لمانع وكذا على عاملها اذا كانت فعلا متصرفا او

صفة تشبهه الا لمانع ايضا وقد يجب ذلك ويجوز حذفها الا

لمانع ككونها نايبة عن خبر كضربي زيدا قايما اوجوابا نحو

راكبا لمن قال كيف جيت او منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلاة

وانتم سكارى ويحذف عاملها جوازا كقولك للمسافر راشدا

مهديا اي اذهب ووجوبا كضربي زيدا قايما وزيد ابوك عطوفا

ومن المنصوبات **التمييز** اي المميز بكسر اليا على البنا للفاعل لكن

اشتهر اطلاقه على المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير الفاظ

مترادفة **وهو اسم فضلة نكرة جامد** غالبا **يفسر ما ابهم من**

الذوات او النسب فخرج بالفضلة غيرها نحو زيد قايم وبالنكرة

المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد ياتي بلفظ المعرفة فيوول

بنكرة معنى كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو اي نفسا وبما

بعدها ساير الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لا رافع لابهام

ذات ولا نسبة وكالنعت فانه مخصص او مقيد ورفع الابهام

انما حصل ضمنا لا قصدا ورب شي يقصد لمعنى خاص وان لزم

منه معنى اخر واعلم ان التمييز كالحال من جهة كونه منصوبا وفضلة

ومفسرا للابهام الا ان الحال يخالفه من ثلاثة اوجه احدها انها

في الغالب تكون مشتقة او ماولة به والتمييز الغالب فيه كونه
جامدا ووقوعه مشتقا قليل نحو لله دره فارسا ثانيها انها
لبيان الهيئة وهو تارة لبيان الذوات ولخري لبيان جهة
النسبة ثالثها انها تقع جملة او ظرفا بخلافه وقد علم مما مر ان
التمييز نوعان تمييز نسبة وسياتي وتمييز مفرد وهو المراد بقوله
ولكثر وقوعه بعد ما يفيد المقادير من مساحة كجريب
نخلا او كيل كقفيز برا وصاع تمرا او وزن رطل زيتا ومنوين
عسلا والجريب مقدار معلوم من الارض ومنوين تثنية منا
بالتخفيف والقصر كعصى وهو آلة الوزن يعرف بها مقادير
الموزونات وقد يقع بعد ما يشبه المقادير فشبه المساحة
نحو ما في السما موضع راحة سحابا وشبه الكيل نحو نحي سمنا وشبه
الوزن نحو مثقال ذرة خيرا وقولهم على التمرة مثلها زبدا يحتمل
الوزن والمساحة وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو هذا خاتم حديدا
فان الخاتم فرع الحديد واكثر وقوعه ايضا بعد العدد الصريح
وهو من احد عشر فما فوقها الى تسعة وتسعين بادخال
الغاية نحو اني رايت احد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر
نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة الاية وهكذا الى احو ذلك
نحو ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ومنه اي تمييز العدد
تمييز كم الاستفهامية بان تكون بمعنى اي عدد ويتعين

افراد،

افراده وكذا نصبه نحو كم عبدا ملكت ما لم يجر كم بحرف كما سياتي فعبدا
منصوب على التمييز لكم وهي مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم
الجنس والمقدار ولهذا افتقر تمييزها عما قبله فاما تمييز كم الخبرية
بان تكون بمعنى عدد كثير فمجرور ابدا باضافتها اليه حملا
لها على ما هي مشابهة له من العدد فهو حينئذ اما مفرد وهو اكثر
وابلغ كتمييز المائة فما فوقها من المئين والالوف فانه مجرور
مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والافراد كما تقول مائة عبد
او الف غلام ملكت وفي معنى المفرد ما يودي معنى الجمع نحو كم قوم
صدقوني وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما
وقد تضاف الى جمع نحو ثلاث مائة سنين على قراءة الاضافة او مجموع
كتمييز العشرة مفردة فما دونها من التسعة الى الثلاثة فانه
مجرور مجموع الا اذا كان بلفظ المائة كعشر مائة او ثلاث مائة
رجل فانه مجرور مفرد فتقول كم رجال ملكت بالجر والجمع كما
تقول عشرة رجال او ثلاثة رجال جاوك وقد يكون تمييز
العشرة فما دونها اسم جنس او اسم جمع فيجر بمن في الغالب
نحو عندي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد يجر بالاضافة
نحو تسعة رهط فيما دون خمس ذود صدقة وعبارته توهم ان الواحد

بلغ

والاثنين يميزان وليس كذلك كما في الشذور وقد علم من كلامه
رحمه الله ان تمييز الاحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب
واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فالتمييز محذوف
اي فرقة واسباطا بدل من اثنتي عشرة وكذا في تمييز كم الاستفهامية
على الاصح ويجوز اظهارها لا باضافة كم اليه لانها بمنزلة عدد مركب
وهو لا يحمل الجر تمييزه فكذا ما كان بمنزلته ونصب على التمييز فتقول
بكم درهما او بكم درهم اشتريت عبدك وقيدها بالمجرورة لانها
اذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا جرت بالحروف
ولم يتصل بها وفي كلامه دليل على ان كم اسم سواء كانت استفهامية
ام خبرية ويشتركان في الاسمية والبناء على السكون
ولزوم التصدير والاحتياج الى التمييز ويفترقان من عشرة
اوجه ذكرها الابناسي في شرحه على الالفية واشار الى النوع
الاول بقوله ويكون التمييز مفسرا للنسبة في الجمل كما
سياتي وفي الوصولي مرفوعه كزيد ونصب عرقا ومحمد
طيب نفسا وفي الاضافة كاعجبني طيب زيد علما وقرب
محمد دارا اي طيب علم زيد وقرب دار محمد وهو قسمان لانه
اما ان يكون محولا وهو ثلاثة اقسام محول عن مضاف
فاعل

فاعل كاشتعل الراس شيبا اصله اشتعل شيب الراس فحول الاسناد
عن المضاف الى المضاف اليه ثم جيئ بالمضاف بعد ذلك تمييزا
مبالغة وتاكيدا اذ ذكر الشيئ مجملا ثم مفسرا اوقع في النفس
من ذكره مفسرا اولا ومحولا عن مضاف مفعول نحو وفجرنا الارض عيونا
اصله وفجرنا عيون الارض فحول المفعول وجعل تمييزا واوقع الفعل
على الارض ومحول عن مضاف غيرهما كمحول عن مبتدا وذلك بعد
اسم التفضيل الصالح للاخبار به عنه نحو انا اكثر منك مالا اصله
مالي اكثر فحذف المضاف واقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع
وانفصل فصار انا اكثر منك ثم جيئ بالمحذوف تمييزا ومثله
زيد اكرم منك ابا واجمل منك وجها او غير محول عن شيئ اصلا
وهذا هو القسم الثاني نحو امتلا الاناء ماء ولله دره فارسا ونحوه
مما يحسن التعجب لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا
غير محول وهو قليل في الكلام والحال والتمييز قد يؤكدان
فلا يفسران هيئة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التوكيد فالحال المؤكدة
وهي ما استفيد معناها من غيرها ثلاثة اقسام لانها اما مؤكدة
لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا او معنى فقط
نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين لان العثو هو الفساد معنى
ومثله ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما مؤكدة لصاحبها نحو لامن

من في الارض كلهم جميعا ونحو جاء الناس قاطبة واما المضمون
جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين جامدين كزيد ابوك عطوفا
فعطوفا حال موكدة لمضمون زيد ابوك وتما محذوف وجوبا تقديره
احقه او اعرفه ومثله قوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي والتمييز
الموكد نحو قوله هو ابو طالب ابن عبد المطلب ولقد علمت بان
دين محمد من خير اديان البرية دينا فدينا تمييز موكد كما قال
ابن مالك والجمهور منعوا وقوع التمييز توكيدا او لو اما ورد ووافقهم
في المغني ومنه على القول بجواز الجمع بين فاعل نعم وبين
الظاهر وتمييزهما قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا
وامهم زلاء منطيق ومحجة ابن مالك قال لان التمييز قد يجاء به توكيدا
كما سبق خلافا لسيبويه وموافقيه في منع ذلك لاستغنا الفاعل
بظهوره عن التمييز المبين له فحملا عنده حال موكدة واعلم ان
ناصب التمييز مفسره ان كان مفردا او الفعل او شبهه ان كان نسبة
ولا يتقدم على ناصبه مطلقا خلافا للكسائي والمازني والمبرد في
الفعل المتصرف ووافقهم في التسهيل والعمدة ونصر في الالفية
على قلته ولك في تمييز المفرد وجره باضافة المفرد اليه الا اذا
كان المفرد عددا كعشرين رجلا او مضافا كملء الارض ذهبا
وجره ايضا بمن الا اذا كان المفرد عددا واما تمييز النسبة فلا يجوز

بالاضافة

بالاضافة ويجوز بمن اذا كان غير محول نحو ما احسنه رجلا ولله
دره فارسا ونعم رجلا زيد بخلاف ما احسنه ادبا وطاب محمد نفسا
وزيد اكثر مالا ومنها المستثنى وهو كما قال الرضي المذكور بعد الا واحدى
اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا وهو من حيث هو منصوب
وغيره وذكر غير المنصوب معه انما هو على سبيل الاستطراد وافادة
لتمام القسمة واذ كان مما ليس الكلام فيه واما الاستثنا فهو اخراج بالا
او احدى اخواتها حقيقة او حكما من متعدد وهو حقيقة في المتصل
مجاز في المنقطع وادوات الاستثنا ثمانية وهي اربعة اقسام
ما هو حرف وهو الا وما هو فعل وهو ليس ولا يكون وما هو مشترك
بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو اسم غير وسوى
بلغاتها وبدا بالكلام على المستثنى بالا لانها اصل ادوات الاستثنا
وغيرها يقدر بها وان كان الاولى البداة بما هو متعين نصبه على كل حال
كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل في الشذور ثم المستثنى بالا له
احوال لانه ان كان من كلام تام بان كان المستثنى منه مذكورا
موجب بفتح الجيم بان لم يسبق بنفي او شبهه وجب نصبه
بها على الاصح سوا كان الاستثنا متصلا نحو فشربوا منه الا قليلا
ام منقطعا نحو قام القوم الا حمارا تاخر المستثنى عن المستثنى

منه كما مر او تقدم نحو قام الا زيدا القوم **فان** كان الكلام تاما ولكن

فقد منه **الايجاب** بان اشتمل علي نفي او شبهه **ترجح** عند البصريين

البدل اي اتباع المستثني للمستثني منه في اعرابه بدل بعض من كل

والنسق عند الكوفيين علي النصب **في** الاستثنا **المتصل** باذ كان المستثني

من جنس المستثني منه **نحو ما فعلوه الا قليل** برفع قليل علي انه بدل

من الواو في فعلوه وقرا ابن عامر بالنصب علي الاستثنا والدليل علي ان

الاتباع ارجح اجماع السبعة علي الرفع في قوله تعالى ولم يكن لهم شهدا

الا انفسهم وقوله تعالي ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ولا يمنع

ترجح البدل تاخر صفة المستثني منه عن المستثني خلافا للمازني كما سياتي

واذا تعذر البدل علي اللفظ ابدل علي الموضع نحو ما جاني من احد

الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شي لا يعبا به بالرفع

في الثلاثة علي البدلية حملا علي المحل وبالنصب علي الاستثنا

و ترجح **النصب** علي البدل **في المنقطع** باذ كان المستثني من غير

جنس المستثني منه عند بني **تميم** نحو ما قام احد الا حمارا بالنصب

علي الاستثنا مع جواز الرفع به ايضا علي البدلية ان صح حذف

المبدل منه واقامة البدل مقامه استدلالا بقوله وبلدة ليس

بها انيس الا اليعافير والا العيس **ووجب عند الحجازيين**

وبلغتهم

وبلغتهم جا التنزيل **نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن** بالنصب في

قراءة السبعة ونحو ومن نعمة تجزي الا ابتغاء وجه ربه الاعلي بالنصب

واجيب عن البيت بان المراد بالانيس ما يوانس به وهو اعم من الانسان

فيكون متصلا لا منقطعا وهذا كله **ما لم يتقدم** المستثني **منه فيهما** اي

في المتصل والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب فان تقدم **ه**

فالنصب حينئذ واجب كقوله الكميت ومالي الا ال احمد شيعة ومالي

ومالي الا مذهب الحق مذهب وانما امتنع فيه الابدال لان التابع

لا يتقدم علي متبوعه ومثله في وجوب النصب عند المازني تقدم

المستثني علي صفة المستثني منه نحو ما اتاني احد الا اباك خير

من زيد والراجح ما تقدم واما تقدم المستثني علي جزئي الكلام نحو

الا زيدا ما جا احد ففيه جائزا **وفقد التمام** من الكلام المنفي بان

لم يصرح فيه بالمستثني منه **فعلي حسب العوامل** الواقعة قبل الا

يكون المستثني ولا عمل لا لا فيه بل العمل لما قبلها فان اقتضى الرفع

رفع ما بعدها **نحو وما امرنا الا واحدة** او النصب نصب نحو

ولا تقولوا علي الله الا الحق او الجر جر نحو ولا تجادلوا اهل

الكتاب الا بالتي هي احسن **ويسمي** هذا الاستثنا **مفرغا** لان

ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها وان كان المستثني منه مقدرا

في التحقيق لجواز ما قام الا هند وامتناع قام هند وشرط صحة

التفريغ تقدم نفي او شبهه فلو قال او فقد اي التمام والايجاب لكان
اولى ويستثنى بغير وسوى خافضين للمستثنى ذا اعرابا ضا
فنها اليه معربين اي غير لفظا وسوى تقديرا باعراب الاسم الذي
يقع بعد الا وهو المستثنى بها على التفصيل السابق فيجب النصب
في نحو قام القوم غيرا وسوى زيد ويترجح عند تميم في نحو ما فيها
احد غير او سوى زيد والبدل في نحو ما جا احد غير او سوى زيد
وعلى حسب ما يقتضيه العامل من فاعل او مفعول او غير ذلك في
نحو ما قام غير او سوى زيد وما رايت غير او سوى زيد وما مررت
بغير او بسوى زيد وكون سوى كغير فيما تقدم هو مذهب
الزجاج واختاره ابن مالك لورودها فاعلا في حكاية الفرا
اتاني سواك ومبتدا في قوله فسواك بايعها وانت مشترى
واسما لليس في قوله تتراك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة
اني اذا لصبور ومجرورة في قوله عليه السلام دعوت ربي ان
لا يسلط على امتي عدوا من سوى انفسهم ومذهب الجمهور انها
لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنه الا في الضرورة وقال الرماني انها
تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا واختاره في الاوضح والجامع
وفيها اربع لغات كسر السين مقصورة وممدودة وضمها مقصورة
وفتحها ممدودة ويستثنى بخلا وعدا مجردين عن ما وحاشا

ولا تصحب

[illegible]

ة الملك سعود
عم المخطوطات
عمادة شئون ا... ات

ولا تصحب ما نواصب للمستثنى على تقدير كونها افعالا جامدة
متعدية اليه استتر فاعلها فيها وهو عائد على اسم الفاعل المفهوم
من الفعل السابق او على البعض المفهوم من الكل السابق وجملة
الاستثنا هل هي حال فمحلها النصب او مستانفة فلا محل لها
قولان صحح ابن عصفور منها الثاني او خوافض له على تقدير كونها
حروف جر واختار في المغني انها غير متعلقة بشي وفيه تجوز
في نحو قام القوم حاشاك كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا
فاذ قلت حاشاي تعين الجر او حاشاني تعين النصب وكذا القول
في خلا وعدا انتهى واذ ولي حاشى مجرور باللام فارقت
الحرفية قطعا اذ لا يدخل جار على جار والصحيح انها حينئذ
اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل
ومعناه التنزيه فمن قال حاشى لله كانه قال تنزيها لله واللام
حينئذ مقوية للعامل كما في نحو فعال لما يريد قال في المغني
ويؤيده قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين فهكذا قولهم
رعيا لك ويستثنى بما خلا وما عدا وليس ولا يكون
نواصب للمستثنى فقط ولو كان ما قبله منفيا وانما وجب
النصب بعد الاولين لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها
الحرف لكن نص في التسهيل انها لا توصل بفعل جامد فدخولها
على هذا مشكل وجوز بعضهم الجر بهما بتقدير ما زائدة ورده

في المعنى وموضع ما وصلتها نصب بالاخلاف لكن هل هو علي
الحال والمعنى قاموا مجاوزين زيدا او علي الظرفية علي حذف مضاف
والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان وانما وجب نصب
المستثنى بعد الاخيرين لان خبرهما واسمهما مستتر فيهما والكلام
فيما يعود عليه وفي محل الجملة كالكلام السابق في خلا وعدا وحاشي
ولا يستثنى بخلا وما بعدها منطلقا وافهم كلامه انه جواز الوجهين
في خلا وعدا اذا تجردا عن ما وان حاشي لا تقترن بما وهو
كذلك باب ذكر المخفوضات وهي ثلاثة اقسام مخفوض بالحرف
ومخفوض بالمضاف ويرجع اليهما المخفوض من التوابع ومخفوض
بالمجاورة واسقط لشذوذه كالمرفوع بها وقدم الاول لانه
الاصل ثم انه نوعان ما يجر الظاهر والمضمر وما يجر الظاهر فقط
فاشار الي الاول مبتديا به لعمومه بقوله يخفض الاسم
بما يخفض مشترك بين الظاهر والمضمر وهو سبعة من
نحو منك ومن نوح وهي لبيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس
من الاوثان وللتبعيض نحو ومن الناس من يقول امنا بالله
ولابتدا الغاية مكانا وزمانا وغيرهما نحو من المسجد
الحرام من اول يوم انه من سليمان وللبدل نحو ارضيتم بالحياة
الدنيا من الاخرة وللتعليل نحو من ما خطيئاتهم اغرقوا
وللتاكيد بعد نفي او شبهه نحو ما لكم من اله هل من

خالق

خالق غير الله وللاستعلا نحو ونصرناه من القوم وللظرفية نحو
ماذا خلقوا من الارض والي نحو الي الله مرجعكم واليه ترجعون وهي
لانتها الغاية مطلقا نحو الي المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الي
الليل وللمصاحبة نحو ولا تاكلوا اموالهم الي اموالكم وللظرفية
نحو فلان زكي بالوعيد كانني الي الناس مطلي به القار اجرب
فهو قليل ولغير ذلك وعن نحو يوسف اعرض عن هذا عفي الله
عنك وهي للمجاوزة كسرت عن البلد وللبعدية نحو طبقا عن
طبق وللبدل نحو يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا وللاستعلا
نحو فانما يبخل عن نفسه وللتعليل نحو الا عن موعدة وعدها اياه
ولغير ذلك وعلي نحو وعليها وعلي الفلك تحملون وهي للاستعلا
اي العلو وهو حسي كما مر ومعنوي نحو علي العرش استوي
وللمصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس علي ظلمهم وللظرفية
نحو علي ملك سليمان وللمجاوزة نحو اذا رضيت علي بنو قشير
وللتعليل نحو ولتكبروا الله علي ما هداكم ولغير ذلك وفي
نحو في جنات النعيم وفيها ما تشتهي الانفس وهي للظرفية
اي حلول الشي في غيره حقيقة او مجازا قال الجرجاني
فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتوا وللمظروف
تحيز نحو الدرهم في الكيس والمجازية اذا فقد الاحتوا
نحو زيد في البرية والتحيز نحو في صدر فلان علم او فقدا

معا نحو في نفسه علم وللمصاحبة نحو ادخلوا في امم وللسببية
نحو لمسكم فيما افضتم وللاستعلا نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل
ولغير ذلك **واللام** نحو لله ما في السموات له ما فيها وهي للملك نحو
المال لزيد وللاختصاص نحو الجنة للمومنين وللاستحقاق نحو
النار للكافر اي عذابها وللتعليل نحو واني لتعدوني لذكراك هزة
وللتعجب نحو لله درك وللاستعلا نحو يخرون للاذقان وللقسم
لله لا يوخر الاجل وللعاقبة نحو لدوا للموت وابنوا للخراب ولغير
ذلك **والبا** ولا فرق بين ان تكون **للقسم** نحو بالله لافعلت وبه
لتفعلن **وغيره** من تبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله
واستعانة نحو كتبت بالقلم وظرفية نحو نجيناهم بسحر ومصاحبة
نحو دخلوا باللصوص وسببية نحو فبما نقضهم وتعويض نحو بعت
هذا بهذا وتوكيد نحو فكفى بالله شهيدا وكفى بجسمي نحولا انني رجل
وبدل ما يسري اي شهدت بدرا بالعقبة وتعدية نحو ذهب الله
بنورهم ومجاوزة نحو فاسال به خبيرا والصاق حقيقة نحو بقلبي غرام
اي لصق به بمعنى قام به او مجازا نحو مررت بزيد اي الصقت مروري
بمكان يقرب منه ثم اشار الى الثاني بقوله **او مختص بالظاهر** اي بخفضه
وهو سبعة ايضا **رب** وهي موضوعة للتكثير والتقليل لكن
استعمالها في الاول كثير ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين

وها صدر الكلام من بين احرف الخفض ولا تجر الا نكرة وانما
من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى او معنى فقط نحو رب رجل واخيه
والغالب في هذا الظاهر وصفه كما ان الغالب حذف متعلقها ومضيه
وقد تحذف فيجب بقا عملها وذلك بعد الواو كثير كقوله وليل كموج البحر ارخى
سدوله وبعد الفا قليل كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد
بل اقل كقوله بل بلد ملء الفجاج قتمه وقد تجر ضمير الغيبة فيلزم
افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه رجلا وامراة
او رجلين او رجالا او نساء **ومذ ومنذ** ولا يجران الا انواعا خاصا
من الظاهر وهو الزمن المعين غير المستقبل ماضيا كان وهما
فيه لابتدا الغاية نحو ما رايته مذ يوم الجمعة او حاضرا وهما
فيه للظرفية نحو ما رايته منذ يومنا قال في الجامع ولك
رفع تاليهما خبرا عنهما فمعناهما الابتدا والامد ويردان
ظرفين مضافين للفعلية بكثرة والاسمية بقلة **والكاف**
وهي للتشبيه نحو زيد كالاسد وللتعليل نحو واذكروه كما
هداكم وللتوكيد نحو ليس كمثله شي ولغير ذلك وجرها
للضمير شاذ **وكذلك حتى** وهي لانتها الغاية مطلقا ولا
تكون جارة الا اخرا او متصلا باخر فلا يقال سهرت البارحة
حتى نصفها ثم ان كان لما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها

اما لكونه غير جزء وله نحو سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزءً
اليوم لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين
وان كان جزءاً مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم
الثلاثا فالجر بها جائز ويجوز العطف فايدة متى دلت قرينة
على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه فواضح انه يعمل به
والا فاقوال اصحها الدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب لان
الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فان كانت
حتى عاطفة دخلت اتفاقا لانها بمنزلة الواو والواو اي واو
القسم نحو والله والنبي والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر
معين والتاء اي تاؤه ولا تجر بها الا لفظ الله ورب مضافا للكعبة
او لياء المتكلم نحو تالله وترب الكعبة وتربي لافعلن وقولهم
تالرحمن وتحياتك نادر ومن حروف الخفض خلا وعدا وحاشا
وقد مر الكلام عليها ومنها ايضا لعل ومتى وكي ولولا وانما اسقطها
لان الجر بها شاذ تنبيه قال ابن عصفور في شرح الجمل حروف
الجر على اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل حرفا
واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل
حرفا وفعلا وهو حاشى وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا
وهو على انتهى وكذا عدا الا مر وفي التلخيص ان اللام جاء فعلا

في قولك

في قولك لزيدا ومن كذلك اذا كان امرا من مان يمين والى اسما
بمعنى النعمة وفي فعل امر لمونث من وفى يفي واسما من الاسما
الستة ولما فرغ من القسم الاول اخذ يتكلم على الثاني فقال او باضافة
الى اسم اي تخفض الاسم بما مر او بسبب اضافة اسم اليه اذ العامل في المضاف
اليه هو المضاف كما في الاوضح وغيره وهو الاصح لاتصال الضمير المضاف
اليه به وهو لا يتصل الا بعامله لا الاضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته
خلافا للاخفش ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم والاضافة
اسناد اسم الى غيره بتنزيله من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم
مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون
لقيام المضاف اليه مقامه في نحو ضاربا زيد وتصح بادنى ملابسة
ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل بدليل العطف الاتي
الدال على المغايرة فدخل نحو كاتب القاضي واعجبني ضرب زيدا ذ المضاف
في الاول وان كان وصفا ليس بعامل وفي الثاني وان كان عاملا ليس
بوصف وهذه الاضافة ثلاثة اقسام لانها اما على معنى اللام التي
للملك او لشبهه تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد وتقديرا
حيث لا يمكن ذلك كدي مال وعند زيد ومع بكر وامتحان هذا الباب
يوتى مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه نحو صاحب ومكان ونصاحب

او على معنى من البيانيه وذلك اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف وصالحا
للاخبار به عنه كخاتم حديد وثوب خز وذلك في هذا نصب الثاني
على التمييز او الحال واتباعه للاول بدلا او عطف بيان او نعتا بتاويله
بالمشتق اي مصنوع من حديد او على معنى في الظرفية عند بعضهم وذلك
اذا كان الثاني ظرفا للاول كمكر الليل وشهيد الدار واختاره ابن
مالك لكثرة وروده في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح واكثرهم نفى
هذا القسم وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا وتسمى هذه
الاضافة المنقسمة لما ذكر محضة لانها خالصة من تقدير الانفصال
ومعنويه لافادتها امرا معنويا لانها مفيدة للتعريف
اي لتعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان معرفة كضارب زيد امس
او التخصيص اي لتخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان نكرة كضارب
رجل امس قال في المغني والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة
التعريف فان غلام رجل اخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما تميز
غلام زيد وكغلام رجل ما كان متوغلا في الابهام كغير ومثل
اذا اريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة او واقعا موقع نكرة لا تقبل
التعريف كجا زيد وحده ولا اباله ورب رجل واخيه وكم ناقة
وفصيلها او باضافة الوصف عطف على قوله او باضافة
اسم

اسم فيكون تقسيما له اي بخفض الاسم باضافة الاسم كما مر او باضافة
الوصف العامل عمل الفعل الى معمول بان كان بمعنى الحال والاستقبال
سوا كان اسم فاعل كبالغ الكعبة وضارب زيد الان او غدا
ام اسم مفعول كمروع القلب ومعمور الدار الان او غدا ام صفة
مشبهة كعظيم الامل وحسن الوجه وتسمى هذه الاضافة غير محضة
لانها في تقدير الانفصال ولفظيه لافادتها امرا لفظيا لانها
جي بها لمجرد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين او ما يقوم مقامه
او لرفع القبح كما في نحو حسن الوجه فان وجه تخلصا من قبح
رفعه بخلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه
باجرا وصف القاصر مجرى المتعدي فلا يفيد المضاف تعريفا
ولهذا صح وصف النكرة به في نحو هديا بالغ الكعبة ووقوعه
حالا في نحو ثاني عطفه ولا تخصيصا لان اصل ضارب زيد ضارب
زيدا لا ضارب كما توهم فالاختصاص موجود قبل الاضافة
ولا تجامع الاضافة وجوبا تنوينا ولو مقدرا لانه يدل على
الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما ولا
نونا تالية للاعراب وهي نون المثنى والمجموع على حده وشبههما
كضاربا زيد وضاربوا عمرو مطلقا عن التقييد بما يا في
بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين

فانها تجامعها لانها غير تالية للاعراب بل هو تال لها او عليها
ولا ما فيه ال لان المقصود منهما اصالة التعريف وهو حاصل لما فيه
ال بغيرها ولهذا لا انجاح العلم باقيا على علميته فلا يقال الغلامي
ولا زيدكم بل يجب حذف ال من الغلام ويقدر في زيد الشيوع
الا في نحو الضاربا زيد مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف اليه
معموله ونحو الضاربوا زيد مما المضاف فيه وصفه مجموع على
حده المثنى والمضاف اليه معمول ونحو الضارب الرجل مما المضاف
الي الموصوف بال ايضا ونحو الضارب راس الرجل مما المضاف اليه
مضاف لما هي فيه ونحو مررت بالرجل الضارب غلامه مما المضاف
اليه مضاف لضمير عايد على ما هي فيه فهذه المسايل الخمس تغتفر
فيها الجمع بين ال والاضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك على
الراجح والامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة ذكرها في المغني باب
في ذكر الاسما العامل عمل افعالها تعمل عمل فعله من الاسما سبعة
وزاد في الشذور اسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدين
فعلى هذا تكون عشرة احدها اسم الفعل وهو ما ناب عن الفعل وليس
فضلة ولا متاثر بعامل ويدل على اسميته قبول بعض علامات الاسم
كالتنوين والتعريف ومخالفته اوزانه اوزان الفعل والصحيح من لو
له لفظ الفعل وانه لا موضع له من الاعراب وهو ثلاثة انواع ما هو

بمعنى

بمعنى الماضي كهيهات بتثليث التا وشتان وهو قليل وما هو بمعنى الامر
نحو صه ودونك وعليكه وهو الغالب وما هو بمعنى المضارع نحو وا ووه
واف وهو دون الاول فهيهات بمعنى بعد كقوله فهيهات هيهات
العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله وشتان بمعنى افترق
كقوله شتان هذا والعناق والنوم والمشرب البارد في ظل الدوم ه
وقد تزاد ما قبل فاعل شتان كقوله لشتان ما بين اليزيدين في الندا
وصه بمعنى اسكت ودونكه بمعنى خذه وعليكه بمعنى الزمه
نحو عليكم انفسكم ووا بمعنى اعجب كقوله وابابي انت وفوك
الاشنب ومثله وي وواها واوه بمعنى اتوجع واف بمعنى
اتضجر وهذه الانواع كلها سماعية والقياسي من اسم الفعل
ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال كنزال وشذ صوغه
من الرباعي كقرقار بمعنى قرقر وقد يوجد مما مثلنا ان اسم
الفعل ضربان مرتجل وهو ما وضع لغيره ثم نقل اليه كعليك
ثم انه يعمل عمل مسماه فيرفع الفاعل ظاهرا او مستترا ويتعدى
الى المفعول بواسطة وغيرها لكن يخالفه بلزوم البنا مطلقا
والتجرد من العوامل وان منه ما ينون لزوما نحو ايها وويها
وجواز كصه وصه وذلك للتنكير وانه لا يوكد بالنون ولا
يحذف ولا يبرز ضميره ولا يضاف ولا ينصب المضارع في

جواب الطلب منه كما سياتي ولا يتاخر عن معمول لمقصود كعرجته
عن مسماه بسبب كونه فرعه في العمل خلافا للكسائي في تمسكه بقوله
تعالى كتاب الله عليكم وما استشهد لا حجة فيه لانه متاول على
انه مصدر منصوب باضمار فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة
من قوله حرمت عليكم فكانه كتب الله ذلك عليكم كتابا و
عليكم متعلق بالمصدر او بالعامل المحذوف ويجزم الفعل المضارع
في جواب الطلب منه اي من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب
من الفعل نحو قوله مكانك تحمدي او تستريحي فمكانك بمعنى اثبتي
وتحمدي مجزوم بفعل الشرط محذوف تقديره فان تثبتي تحمدي
ولكنه لا ينصب في جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من
لفظ الفعل فلا تقول نزال فنحدثك بالنصب على الراجح والثاني
منها المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل عمل
فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدى الى المفعول
بواسطة وغيرها وقد يتعدى الى مفعولين فاكثر وقدمر
انه يجوز حذف فاعله وانه لا يغني عنها اسناد ما ينوب
الفاعل وفي تمثيله للمصدر بقوله كضرب واكرام اشارة الى ان المصدر
المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بامرين احدهما وجودي واليه
اشار بقوله ان حل محله فعل مع ان المصدرية والزمان ماض او
مستقبل كعجبت من ضربك زيدا امس وغدا اي من ان ضربته امس او من

ان

اذ ضربته امس او من ان تضربه غدا او مع ما اخذها والزمان حال فقط
كعجبت من ضربك زيدا الآن اي مما تضربه الآن فان لم يحل محله ذلك امتنع
عمله كما في نحو اضربا زيدا وضربته ضربا شديدا فلا يصح نصبك زيدا بضربا خلافا
لابن مالك في الاول وهذا جعل الثاني في نحو فاذا له صوت صوت حمار منصوب
بفعل محذوف لا بالمصدر الامر الثاني عدمي وهو المشار اليه بقوله ولم يكن
المصدر مصغرا فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير
الذي هو من خواص الاسماء ولا مضمرا فلا يقال ضربك المسيء حسن وهو المحسن قبيح
لعدم حروف الفعل ولهذا لم يعمل محذوفا كما سياتي ولا محدودا
بالتاء فلا يقال اعجبتني ضربتك زيدا لان صيغة الوحدة ليست
الصيغة التي اشتق منها الفعل فان ورد كلم بشئ ورد ولا
منعوتا قبل تمام عمله فلا يقال عرفت سوقك العنيف الابل
لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما فان نعت
بعده جاز نحو ان عجبك اباي المفرط لمهلك ولو قال ولا متبوعا
لكان اولى فان حكم سائر التوابع حكم النعت ولا محذوفا لعدم
وجود حروف الفعل ولا مفصولا من المعمول اي من معموله باجنبي
لان معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ولا متاخرا
عنه اي عن معموله ولو ظرفا فلا يقال اعجبني زيدا ضربك لما مر
من معموله بمنزلة الصلة وهي لا تتقدم على الموصول قال التفتازاني
والحق جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه مما يكفيه

رائحة الفعل وظاهر اقتصاره على ما ذكر انه لا يشترط في اعماله
ان يكون بمعنى الحال والاستقبال وهو كذلك لانه عمل لكونه اصل الفعل
بخلاف اسم الفاعل قال ابن مالك وانه لا يشترط فيه ايضا ان يكون
مفردا وقد اشترطه بعضهم فمنع اعمال المثنى والمجموع وجزم به ابن
مالك قال لان لفظهما مغاير للفظ المصدر الذي هو اصل الفعل فان
لم يأت في كلام العرب باعمال شيء من ذلك قبل ولم ينص عليه ثم المصدر
يعمل مضافا ومنونا ومقرونا بال ولكن اعماله حال كونه مضافا للفاعل
مع ذكر المفعول وتركه اكثر استعمالا من عكسه ومن اعماله منونا
وبال لان الفاعل عمدة فاضافة العامل اليه اهم ولان نسبة الحدث
لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن وقع عليه لكونه فضلة نحو ولولا
دفع الله الناس ربنا وتقبل دعاي اي دعاي اياك واما
اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسام الانسان
من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس خاصا بالشعر كما قيل
بدليل قوله عليه السلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد
يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت
من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا واعماله حال كونه منونا اي مجردا
من ال والاضافة اقيس من اعماله مضافا وبال لانه يشبه
الفعل لكونه نكرة نحو واطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اي ان
يطعم

يطعم يتيما واعماله مقرونا بال شاذ لبعده عن مشابهته الفعل
باقترانه بال نحو قوله عجبت من الرزق المسيء الهه بنصب المسيء
ورفع الهه بالرزق الذي هو مصدر وعورض بان الاضافة
كالتعريف بال فهلا بعد معها المصدر عن الفعل واجيب بانها
متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون
بال تتمة يجوز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت من
ضرب زيد الظريف الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل وفي
تابع المفعول كاعجبني اكل اللحم والخبز الجر اتفاقا على اللفظ
والنصب على المحل ان قدر المصدر بان وفعل الفاعل والثالث
منها اسم الفاعل ولو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق من
مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث ويعمل عمل فعله المبني
للفاعل لازما ومتعديا وانما عمل لمشابهته للمضارع في الزنة
والتذكير والتانيث ودلالته على المصدر واحتماله احد الزمانين
ودخول لام الابتدا عليه في تمثيله لاسم الفاعل بقوله كضارب
ومكرم اشارة الى انه يصاغ من الثلاثي على زنة فاعل ومن
غيره على زنة المضارع بابدال حرف المضارعة ميما وكسر ما قبل
اخره ثم انه اذا صغر او وصف لم يعمل لمباينته حينئذ الفعل اذ التصغير
والوصف من خصائص الاسما فان لم يصغر ولم يوصف فان
كان مقرونا بال كالضارب عمل عمل فعله مطلقا اي ماضيا

وحالا ومستقبلا ومعتمدا وغير معتمد لوقوعه حينئذ موقع الفعل
اذ حق الصلة ان يكون فعلا كجاء الضارب زيدا امس او الآن او غدا وان كان
مجردا منها فشرطه لابد منه لصحة عمله في المنصوب كونه حالا او استقبالا
ليتحقق مشابهته للمضارع واعتماده ولو تقديرا على مبتدأ نحو ما ضارب
زيد عمرا الآن او غدا او على الاستفهام نحو اضارب زيد بكرا الآن او غدا
ومهين خالد بشرا ام مكرمه اي امهين او على مخبر عنه نحو زيد ضارب
خالدا الآن او غدا ومختلف الوانه اي صنف او على موصوف نحو
مررت برجل ضارب عمرا الآن او غدا ومنه نحو يا طالعا جبلا اي يا رجلا
او على ذي حال نحو جاء زيد راكبا فرسا الآن او غدا ثم ان وجد هذين
الشرطين لا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله وقد قرئ
بالوجهين ان الله بالغ امره هل هن كاشفات ضره فان اقتضى
مفعولا آخر تعين نصبه نحو انا كاسي خالد ثوبا الآن او غدا
وذلك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل كمبتغي جاه ومالا من نحط
الجر على اللفظ والنصب على المحل عند بعضهم او باضمار عامل عند الجميع
وفهم من كلامه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي ولم يعتمد لم يعمل
وقد خالف في الاول الكسائي فاجاز عمله محتجا بقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فباسط بمعنى الماضي وقد عمل
في ذراعيه النصب ولا حجة له فيه لانه على ارادة حكاية الحال

الماضية

الماضية بان يفرض ما وقع واقعا الآن فيعبر عنه بالمضارع بدليل
ان الواو في وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم
وخالف في الثاني الاخفش فاجاز عمله واحتج بقوله خبير بنو لهب
فلا تك ملغيا ولا حجة له فيه لجواز جعله على التقديم والتاخير
بجعل الوصف خبرا مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد
عن الجمع قال وتقدير خبير كظهير في والملائكة بعد ذلك ظهير و
فعيل على زنة المصادر كالصهيل والنهيق والمصدر يخبر به عن
المفرد والمثنى والمجموع فاعطي حكم ما هو على زنته والرابع منها
المثال ولو مثنى او مجموعا وهو ما اي اسم حول للمبالغة والتكثير
في الفعل من صيغة اسم فاعل الثلاثي الى صيغة فعال بتشديد
العين كضراب او فعول بفتح الفا كضروب او مفعال بكسر الميم
كمضراب والتحويل المذكور الشرط له بكثرة ولهذا وافق جميع البصريين
سيبويه على جواز اعمالها او فعيل بكسر العين وبعدها يا كسميع
او فعل بكسر العين من غير يا كحذر والتحويل اليهما بقلة ولهذا منع بعضهم
اعمالهما واما الكوفيون فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الى انها لا تجاري
الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبعد شبهها عنه وقدروا للمنصوب
بعدها عاملا والصحيح جواز اعمالها حملا على اصلها وهو اسم الفاعل
لافادتها ما يفيده مكررا ولورود السماع به نحو ما حكاه سيبويه

اما العسل فانا شراب بنصب العسل وانه لمنحار بوايكها وقولهم
ان الله غفور ذنب العاصين وان الله سميع دعاء من دعاه وقوله
اتاني انهم مزقون عرضي والمشهور ان هذه الامثلة لا تتفاوت في المبالغة
والخامس منها اسم المفعول ولو مثنى او مجموعا وهو ما اشتق
من مصدر فعل لمن وقع عليه ومثله بقوله كمضروب ومكرم للاشارة
الى انه يصاغ من الثلاثي على زنة مفعول ومن غيره على زنة
المضارع بميم مضمومة في اوله وفتح ما قبل اخره ولا يصاغ من اللازم
الا بعد ان يعدى بحرف الجر اذ ليس له مفعول كممرور به او نحوهما
او نحوهم او نحوهن ولا يثنى حينئذ ولا يجمع كالفعل بخلاف المصوغ
من المتعدي ويعمل عمل فعله المبني للمفعول فيرفع نايب الفاعل
تقول زيد مضروب عبده كما تقول ضُرب عبده وما سواه
مما يتعلق بالواقع اذا كان منصوبا لفظا او محلا والكلام
اي المثال واسم المفعول كاسم الفاعل في جميع ما اشترط
لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف ولك في اسم المفعول
خاصة اضافته الى مرفوعه معنى اذا حول الاسناد الى ضمير
موصوفه نحو زيد مضروب العبد والاصل مضروب عبده فحول
الاسناد ثم اضيف وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة السادس
منها الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في امور

ستاتي

ستاتي ولهذا عملت عمله النصب وان كان الاصل ان لا تعمل لمباينتها
الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من القاصر وهي الصفة
المصوغة من فعل قاصر لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى
موصوفها على جهة وهي الثبوت فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات
الحسن له واستمراره في ساير اوقات وجوده لا انه متجدد حادث ويدل
على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد
الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق ضايق قال تعالى وضايق
به صدرك ثم اعلم ان هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث
وصاحبه وفي التذكير والتانيث والتثنية والجمع والاعتماد على
واحد مما مر لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثمة و
تتميز عنه بامور منها انها تصاغ من اللازم دون المتعدي
وهو يصاغ منهما ومنها انها للزمن الحاضر الدايم اي الماضي
المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها انها تكون
غير مجارية للمضارع في تحريكه وسكونه وهو الغالب
في المبنية من الثلاثي كحسن وظريف ومجارية له نحو طاهر
وضامر واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا ومنها انها لا يتقدم
معمولها المنصوب عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل بخلاف
منصوبه ومن ثم صح النصب في نحو زيدا انا ضاربه وامتنع في
نحو زيد ابوه حسن وجهه ومنها ان معمولها لا يكون

اجنبيا بل سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها ولو تقديرا
كما في نحو زيد حسنٌ وجها اي منه فلا يقال زيد حسنٌ عمرٌ كما يقال
زيد ضارب عمرا لانها ماخوذة من فعل لازم وفرجوعها على الاسم
فلا تقتضي حينئذ الا ضميره او سببيه كما في اسم الفاعل اللازم والمراد
بمعمولها وما عملها فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح اذ عملها في
الظرف وعديله بما فيها من معنى الفعل ومنها ان معمولها شبه
بالمفعول به ولا يرعى له محل بالعطف وغيره ولا ينفصل بينه وبينها
بفاصل ولو ظرفا وانها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تتصرف
بالاضافة دايما وانها تؤنث بالالف وتخالف فعلها فتنصب
مع قصوره ويجوز اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا
قلة في الكلام وان ال الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل
على الخلاف منها في ذلك كله ولمعمولها بالنسبة لعملها فيه
ثلاث حالات احدها ان يرتفع على الفاعل باتفاق بعد اخلايها
ضرورة من ضمير موصوفها كزيد حسن وجهه او على الابدال
عند بعضهم من الضمير فيها وثانيها ان ينصب على التمييز او
على التشبيه بالمفعول به ان كان نكرة كزيد حسن وجها وعليه
فقط ان كان معرفة كزيد حسن الوجه ولهذا قال والثاني
متعين في المعرفة وثالثها يخفض بالاضافة اي بسببها كزيد
حسن الوجه الا اذا كانت الصفة بال وهو مجرد منها ومن الاضافة

كالحسن

كالحسن وجه او مضاف للمجرد منها كالحسن وجه اب الا مضاف
لضمير الموصوف كالحسن وجهه او لمضاف لضميره كالحسن وجه
ابيه لامتناع ما فيه اضافة ال الى شي من ذلك واذا خفض المعمول
بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض ناشي
عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم اضافة الشي الى نفسه اذ الصفة
عين مرفوعها في المعنى وغير منصوبها واعلم ان الصور الحاصلة من
الصفة ومعمولها من قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واضدادهما
ستة وثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة او معرفة وهي اما رافعة
او ناصبة او جارة فهذه ست حالات حاصلة من ضرب اثنين
في ثلاثة ومعمولها له ايضا ست حالات لانه اما بال كالوجه او
مضاف لما فيه ال كوجه الاب او للضمير كوجهه او لمضاف
للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف
لمجرد منهما كوجه اب فالصور ستة وثلاثون صورة من ضرب في
مثلها الممتنع منها الاربع التي استثنت والبقية جايزة الا ان فيها قبيحا
وضعيفا وحسنا فالقبيح اربع صور والضعيف ستة والباقي حسنا
وبيان ذلك يطلب من المبسوطات والسابع منها اسم التفضيل
واخره لان عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما ستعرفه وهو الصفة
الدالة على المشاركة والزيادة لصاحبها على غيره في اصل
الفعل وشرط التفضيل اذ يكون على وزن افعل وان صيغ

من فعل لازم كاكرم ام من معدى كاضرب واعلم ولا يرد خير وشر
فانهما للتفضيل لان اصلهما اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة
الاستعمال وربما جاء على القياس واما قوله وحب شي الى الانسان
ما منعا معز ورع ولا يصاغ الا مما صيغ منه فعل التعجب كما سياتي
في بابه وتستعمل بمن ولو تقديرا جارة للمفضل عليه اذا جرد
من ال والاضافة انا اكثر منك مالا واعز نفرا وهي لابتدا الغايه
ارتفاعا وانحطاطا وللمجاوزة ولا يفصل بينها وبين مجرورها
باجنبي ولا يجوز تقديمه معها على اسم التفضيل الا ان يكون اسم
استفهام او مضافا الى استفهام فيجب نحو ممن انت افضل
ومن غلام من انت اجمل ومضافا النكرة مطابقة للمفضل وجوبا
فيفرد ويذكر في هذه الحالة وكذا في التي قبلها وجوبا وان كان
المفضل بخلاف ذلك فتقول في الحالة الاولى زيدا وهندا والزيدان
او الهندان او الزيدون او الهندون افضل من عمرو واما قوله
كان صغرى وكبرى من فواقعها فاما لحن او لم يقصد حقيقة
المفاضلة وفي الثانيه زيد افضل رجل والزيدان افضل
رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراه والهندان
افضل امراتين والهندات افضل نسا واما قوله تعالى ولا تكونوا اول
كافر به فالتقدير اول فريق كافر او ولا يكن كل منكم اول كافر وتستعمل مقرونا

بال

بال فيطابق وجوبا موصوفه افرادا وتذكيرا وفرعيهما فتقول زيد
الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون او الافاضل وهند
الفضلى والهندان الفضليان الفضليات او الفضل ومضافا لمعرفة فوجهان
اي المطابقة اجراله مجرى المعرف بال نحو مجرميها وعدمها وهو
الغالب اجرى له مجرى المجرد نحو ولتجدنهم احرص الناس نعم ان
استعمل افضل لغير تفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص
والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم اذ ليس فيهم عادل غيرهم
حتى يفضلا في التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد وفي هذه
الحالة والتي قبلها لا يستعمل بمن واعلم انه ينصب التمييز
والحال والظرف ولا ينصب المفعول له ولا معه ولا المطلق ولا
المفعول به على الاصح مطلقا اي سواء كان ظاهرا ام غيره
بل يتصل اليه باللام كزيد اوعى للعلم وبذل للمعروف او بالبا
كهذا اعرف بالنحو واجهل بالفقه فان كان فعله يتعدى
لاثنين نصب الاخر بفعل مقدر كزيد اكسى للفقرا الثياب اي
يكسوهم الثياب واجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله
المصنف في حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم ان اول
بما لا تفضيل فيه قال الدماميني وهذا الراي حسن فينصب
حين التاويل كما انه يضاف حينئذ الى ما ليس بعضه
فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة وكما انه اذا صح

الفعل محله رفع الظاهر فقد استبان لك ان ما في الشرح من حكاية
الاجماع على منع عمله فيه منظور فيه ويرفع الضمير المستتر في كل لغة
ولا يرفع في الغالب اسما ظاهر ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل
بمعناه **الا في مسئلة الكحل** فانه يرفع ذلك اجماعا لانه يصح وقوع
فعل بمعناه موقعه وضابطها ان يكون صفة لاسم جنس مسبوق
بنفي او شبهه ومرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه
عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وافردت بالتاليف والاصل ان يقع
هذا الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر
كما في المثال وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الظاهر
نحو من كحل عين زيد او محله نحو من عين زيد او ذي المحل نحو من
زيد ولم يقع هذا التركيب في القران ولا يجوز ان يعرب المرفوع
فيه مبتدا او افعل خبره لئلا يلزم الفصل بين افعل ومن
باجنبي وقد يرفع الظاهر مطلقا في لغة حكاها سيبويه
نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعنها احترز بقوله
في الغالب **باب التوابع** وهي جمع تابع وهو المشارك ما قبله
في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر واطلاق التابع على الحرف
والفعل الغير المعرب مجاز اذ لا اعراب فيهما يقع فيه التبعية
والعامل في التابع هو العامل في المتبوع الا في البدل فان

العامل

العامل فيه مقدر خلافا للمبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع
ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه باجنبي ولا التقدم عليه
كما يفهمه قوله **يتبع ما قبله في اعرابه خمسة** بالاستقراء نعت وتوكيد
وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل في التوكيد جعلها ستا
ومن اطلق العطف وجعله شاملا للبيان جعلها اربعا والاولى
ان يبتدا منها بالنعت ثم بالبيان ثم التوكيد ثم البدل ثم
النسق بل قيل هو الصواب لانها اذا اجتمعت في التبعية
رتب كذلك كما في التسهيل احدها **النعت** ويرادفه الوصف
والصفة **وهو التابع** هذا كالجنس **المشتق او المؤول به**
غيره منها ما عدا التوكيد اللفظي المشتق فبقوله **المباين**
للفظ متبوعه والمشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسما
الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة والمؤول به
ما اقيم مقامه من الاسما الجاريه عن الاشتقاق كاسم
الاشارة وذي بمعنى صاحب والمنسوب كجاني زيد هذا
اي الحاضر ورجل ذو مال اي صاحبه ورجل دمشقي اي
منسوب الى دمشق ومن المؤول به الجملة الخبرية في
واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني وكذا المصدر الملتزم افراده وتذكيره في نحو مررت
برجل عدل اي عادل عند الكوفيين وذي عدل عند

البصريين وغايته حقيقيا كان او غيره مخصص لمتبوعه ان كان
نكرة كجاني رجل تاجر او تاجر ابوه والتخصيص تقليل الاشتراك
في النكرات او موضح له ان كان معرفة كجاني زيد القاصد او الفاضل
ابوه والتوضيح رفع الاشتراك في المعارف او مجرد مدح له نحو
الحمد لله رب العالمين او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او ترحم
عليه نحو اللهم الطف بعبادك الضعفا او توكيد لما دل عليه متبوعه
كضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة انها واحدة فلم يفد
النعت الا مجرد التوكيد ومنه قولهم مضي امس الدابر قال بعضهم
او تعميم نحو ان الله يحشر عباده الاولين والاخرين او تفصيل
كمررت برجلين عربي وعجمي او ابهام نحو تصدق بصدقة قليلة
او كثيرة قال الدماميني عن بعضهم او اعلام المخاطب بان
المتكلم عالم بحال المذكور يقال لك ارايت قاضي بلدنا فتقول
رايت قاضيكم الكريم الفقيه وليس هذا للتوضيح كان
مراده به الايضاح للمخاطب وهو بالفرض في مثالنا عالم بما ذكر
غير محتاج الي ايضاحه له ولا المدح فان غرض المتكلم اعلام السامع
بانه عالم بحال الموصوف لا مجرد الثنا عليه النعت من حيث هو
يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب الثلاثة
الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير سوا رفع ضميره

ام

ام اسما ظاهرا فلا يتبع معرفة بنكرة ولا عكسه نعم المعرف بلام
الجنس يجوز ان يتبع بنكرة مخصوصة لقولهم ما ينبغي للرجل مثلك او خير
منك ان يفعل كذا ويجب في النعت ان يكون مساويا لمتبوعه في التعريف
او دونه فهو بالرجل اخيك بدل ثم ان رفع النعت ضميرا مستترا عايدا
علي المنعوت تبع منعوته ولو كان معناه لما بعده كما في نحو جاني رجل
حسن وجها في اثنين ايضا من خمسة واحد من ... ولهذا قال والا
نحو جاني رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير ثم قعد غلمانه بالافراد
الذي هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلمانه لا قعدوا غلمانه في اللغة الفصحي
وقيل افراده ارجح مطلقا لجريانه مجري الفعل وقيل ان تبع مفردا او مثني
ثم يلي افراده باتفاق قاعدون غلمانه لجمعه جمع سلامة وهو ضعيف
لانه خاص بلغة اكلوني البراغيث وتجوز قطع الصفة ولو تعددت
عن التبعية المعلوم موصوفها بدونها حقيقة او ادعا بان ينزل
منزلة المعلوم لاموما رفعا بتقدير هو في حال الجر والنصب
ونصبا بتقدير فعل في حال الرفع والجر تقديره اعني في نعت
التوضيح او امدح في المدح او ذم في الذم او ارحم في الترحم ويميز
ذلك مما يناسب اللغة ولا يجوز اظهار المقدر الا في نعت التوضيح
والتخصيص واذا جرت علي مشار به او كانت للتوكيد او ملتزمة

الذكر كالجملة الغير امتنع قطعها كما يمتنع اذا لم يعلم موصوفها الابها ولا فرق
حينئذ بين تعددها واتحادها فلو احتاج في حال تعددها الى بعضها
فقط جاز فيما عدا ذلك البعض القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط
تقدم المتبع وفي قوله رفعا الخ اشارة الى حقيقة قال الشاطبي
وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الاعراب اذ القطع
مقتضى الاستيناف فايده اعلم ان الاسما في نعتها والنعت بها على اربعة
اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به كالاسم الفعل وكالضمير ولو
لغايب لانه لما شابه الحرف من جهة افتقاره الى ما يفسره لم ينعت
ولانه ليس بمشتق ولا في حكمه لم ينعت به وما احسن قول القايل
اضمرت في القلب هوى شادن مشتغل بالنحو لا ينصف وصفت ما اضمرت
يوما له فقال لي المضمر لا يوصف وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما
نعت لازالة الاشتراك ولم ينعت به لما مر وقسم ينعت وينعت
به وهو اسم الاشارة ونعته مصحوب ال وقسم ينعت به ولا ينعت
وهو اي كمررت برجل اي رجل و الثاني من التوابع التوكيد اي المؤكد
بكسر الكاف من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل ويقال فيه التاكيد
والاول افصح وعرفه ابن مالك بانه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره
وهو قسمان لانه لفظي وهو اعادة اللفظ الاول او موافقه وجري

في جميع

في جميع الالفاظ فيكون في الاسم نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له
كساع الى الهيجا بغير سلاح ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل في
الفعل وحده وفيه مع فاعله وقد اجتمعا في نحو قوله فاين الى اين النجاة ببغلتي
اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس في الحرف نحو قوله لا لا ابوح بحب
بثنة انها اخذت على مواثقا وعهودا ومنه قوله اجل جير ان كانت ابيحت
دعاثره ويشترط في الحرف غير الجوابي اذ لا يعاد الامع ما اتصل به كعجبت
منك منك وان زيدا ان زيدا وان قايم ومامر بخلاف ذلك شاذ ولك
ان تقول من اين لهم ان التاكيد في مثل هذا الحرف وحده ولم لا يجوز ان
يكون بمجموع الحرف وما اتصل به واذا كان الموكد جمله فالاكثر اقترانها
بالعاطف حيث لا لبس وقيده في الارتشاف والجامع بثم خاصة نحو فاولى
لك فاولى الايه فان حصل وجب تركه كضربت زيدا اذ لو جي به لتوهم
تكرار الضرب منك والغرض انه لم يقع منك الا مرة واحدة وليس منه
ما كرر في قوله تعالى دكا دكا لانه لم يوت به للتاكيد اذ معناه غير معنى الاول
وانما هو منصوب على الحال والمعنى مكررا عليها الدك كعلمته الحساب
بابا بابا وهو ظاهر قول الزمخشري وفي قوله صفا صفا المار بل
هو على الحال ايضا اي مصطفين او ذوي صفوف كثيرة وقيل ان المكرر
فيهما ذكر توكيد وعليه كثير من النحاة وجرى عليه في الشذور في دكا دكا
والنصب في نحو علمته الحساب بابا بابا ان المكرر وما قبله منصوبان

بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض او معنوي قسيم قوله لفظي وهو قسمان ما يقرر امر المتبوع في النسبة بان يرفع توهم الاسناد الي غيره وما يقرر امره في الشمول بان يرفع توهم ارادة الخصوص بما ظاهره العموم فالاول يكون بالنفس والعين كجا زيد نفسه او عينه فلو اقتصرت علي المؤكد بفتح الكاف لاحتمل ان الجاي خبره او متاعه بارتكاب فبذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال بما ظاهره الحقيقة وتكون العين موخرة عنها اي عن النفس وجوبا اذا اجتمعا في اللفظ كجا زيد نفسه عينه لان النفس عبارة عن جملة الشي والعين مستعارة في التعبير عن الجملة ويجابا جمع قلة علي افعل بضم العين مع غير المفرد من اثنين او جماعة لكن ذلك مع الجماعة واجب ومع الاثنين راجح ويليه الافراد تقول جا الزيدان او زيد وعمرو انفسهما او اعينهما وجا الزيدون او زيد وعمرو وبكر انفسهم واعينهم وجات الهندات انفسهن او اعينهن ويختصان بجواز جرهما بباء زائدة ولا يوكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيده بمنفصل مطابق للموكد كزيد جا هو نفسه والزيدان جاا هما انفسهما وعلم مما مر انه لا يوكد بنفوس وعيون وانه يجوز علي مرجوح جا الزيدان نفساهما وانفسهما وانما كان نحو نفساهما مرجوحا وان كان هو الاصل كراهة اجتماع

تشنيتين

تسنيتين فيما هو كالشي الواحد وعدل الي الجمع لا التثنية جمع في المعنى والقسم الثاني يكون بكل وكذا بجميع وعامة واسقطها لقرابة التوكيد بها لغير المثني من مفرد او جمع ولكن انما يوكد بها اذا تجزا الغير اي كان ذا اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه اما بنفسه كجا القوم او جميعهم او عامتهم او بعامل كبعت العبد كله او جميعه او عامته ولما كان الغرض من هذه الالفاظ رفع توهم ان يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ما ذكره ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فيرفع بالتوكيد بكلا وكلتا اي للمثني ان صح وقوع المفرد موقعه ليمكن توهم ارادة البعض بالكل كجا الزيدان كلاهما والمراتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل الموكد بهما ويحتمل انه اطلق المثني واريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويرد علي المنع اجماعهم علي منع جا زيد كله لعدم الفايدة هذا ما ذهب اليه جمع والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجا بان التوكيد قد ياتي للتقوية لا لرفع الاحتمال واتحد معنى المسند الي الموكد فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند وكما يوكد بكل الجمع وبكلا المثني يوكد بهما ما في معني ذلك كجا زيد وبكر وعمرو كلهم وجا زيد وخالد كلاهما وجميع الالفاظ المتقدمة يضاف يتصل وجوبا لضمير مطابق للمؤكد افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتانيثا

ليرتبط به وليبيد على من يقوله كما مثلنا واما نحو قوله يا اشبه الناس
كل الناس بالقمر فكل فيه نعت اي الكاملين في الحسن كما في مررت بالرجل
كل الرجل **و**يكون **باجمع** للمفرد المذكر **و**جمعا للمونث **وجمعهما** فجمع اجمع اجمعون
وجمع جمعا جمع ولا يوكد بهذه الالفاظ في الاكثر الا بعد كل فلهذا كانت
غير مضافة لضمير المؤكد كجاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعا
والقوم كلهم اجمعون والنسا كلهن جمع والظاهر ان التوكيد بها بعد كل
توكيد بالمرادف وزعم بعضهم ان كلا ترفع احتمال التخصيص واجمع ترفع
احتمال التفرق وهو مردود بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين اذ الاغوا
لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لاجمع على اتحاد الوقت وفهم من كلامه
ان اجمع وجمعا لا يثنيان وان ما عداهما من الفاظ التوكيد معرفة
واما اجمع فصرح في شرح بانه معرفة بنية الاضافة ومثله جمعا
تتمة اكد وابعد اجمع باكتع فابصع فابتع وبعد جمعا بكتعا فبصعا
فبتعا ومثل جمع ذلك على خلاف هذه وتسمى توابع اجمع تقول
جا القوم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون ولا يجوز في الفاظ
التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب ولا عطف بعضها على بعض
ولا اتباعها للنكرة بخلاف النعت كما قال **وبخلاف** النعوت
المتعددة لواحد نحو جا زيد الفقيه الكاتب الشاعر تجوز
ان تتعاطف لاختلاف معانيها كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الاية

ولا

ولا يجوز ان تتعاطف المؤكدات بل تورد متتابعة دون فصل
كما تقدم لاتحاد معناها فنزلت منزلة الشي الواحد واذا نعت لمفرد
وظرف وجملة قال في الجامع فالارجح ان يبدا بالمفرد فالظرف فالجملة
ولا **ان يتبعن نكره** مطلقا عند البصريين لما تقدم من انها معارف
بالاضافة **وبعد قوله** لكنه شاقه ان قيل ذا رجب **يا ليت عدة حول كله رجب**
واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا وبعضهم ان افادت النكرة وصححه
في الاوضح وقال ابن مالك هو اولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان من قال
صمت شهرا قد يريد جميعه وقد يريد اكثره ففي قوله الاحتمال برفعه
التوكيد واستند في السماع الى شواهد من كلام العرب اوردها ومن
الوارد قول عايشة رضي الله عنها ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
صام شهرا كله الا رمضان وتحصل الفايدة بان تكون النكرة محدودة
والتوكيد من الفاظ الاحاطة كما في البيت ومن انشد شهر مكان
حول فقد صحفه قال في الاوضح **و**الثالث منها **عطف البيان** اي معطوف
البيان سمي بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكانك رددته على نفسه
ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول **وهو تابع موضح** لمتبوعه اذ كان
معرفة **او مخصص** له اذ كان نكرة كالنعت لكنه يخالفه في انه **جامد**
غير مؤول بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص وخرج بقوله

موضح او مخصص بقية التوابع غير النعت وبما بعده النعت فيوافق
متبوعه في اربعة من عشرة اشيا تقدمت في النعت كاقسم بالله
ابو حفص عمر فعمر عطف بيان لابي حفص ذكر لايضاحه وقد تبعه
في الرفع والافراد والتذكير والتعريف وهذا خاتم حديد فحديد
عطف بيان لخاتم ذكر للتخصيص وقد تبعه في الثلثة الاول
والتنكير وافهم كلامه ان عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفا
وتنكيرا وانه يكون في النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه
بالمعارف واوجب البدلية فيما استند اليه المجيز محتجا بان البيان
بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض
النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غيره ويعرب بدل
كل من كل لما فيه من تقوية معني الكلام وتوكيده لكونه علي نية
تكرار العامل وذلك مطرد ان لم يمتنع الاستغنا عنه او احلاله محل
الاول فان امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقولك هند قام
زيد اخوها فاخوها عطف بيان علي زيد لا بدل لان البدل
في نية تكرار العامل فهو من جملة اخري فتخلو الجملة المخبر بها
عن رابط لها بالمبتدا وكقول الشاعر انا ابن التارك البكري
بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان علي البكري

ابدل

لابدل اذ لا يحل محله لانه يستلزم اضافة الوصف المفرد المقرون بال الي الخالي
عنها وعن الاضافة لتاليها وهو غير جايز كما تقدم وقوله ايا اخوينا عبد
شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس ونوفلا عطفا
بيان علي اخوينا لا بدلان لانهما لو كانا كذلك لكانا في تقدير حرف
الندا فيلزم ضم نوفل لانه مفرد معرفه ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو
يا زيد الحارث ويا ايها الرجل زيد وخالد افضل الناس الرجال والنسا تنبيه
تعين عطف البيان فيما ذكر مبني علي ان البدل لا بد ان يكون صالحا
للاحلال محل الاول قال المصنف في حاشيته علي التسهيل وفيه نظر
لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوايل وقد اجازوا
في انك انت كون انت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز انك انت والرابع
منها عطف النسق بفتح السين اسم مصدر بمعني المفعول يقال نسقت
الكلام انسقه اي عطفت بعضه علي بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه في الاتباع احدي الحروف الاتية ثم العطف
اما علي اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل الي المعطوف
او علي المحل وله شروط ثلثة امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح وكون الموضع
لحق الاصالة ووجود المحرز اي الطالب لذلك المحل او علي التوهم وشرطه
صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف
العطف تسعة وهي قسمان ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعني

وهو ستة الواو والفا وثم وحتى واو وام وما يقتضي التشريك في اللفظ
فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا والعطف يكون بالواو لمطلق الجمع
بالمتعاطفين في الحكم لا بقيد ترتيب ولا معية فتعطف الشي على مصاحبه
في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا
نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك
فلو قيل جاء زيد وعمرو احتمل المعاني الثلاثة المذكورة وهي مختلفة
في الكثرة والقلة فمجيها للمعية اكثر وللترتيب كثير ولعكسه
قليل فقد ظهر لك اذا استعمالها في كل من هذه الثلاثة من حيث
انه جمع استعمال حقيقي وقد ذكروا لها احد وعشرين حكما تختص
بها من بين اخواتها لسنا بصدد ذكرها فعليك بالمطولات والفا
للجمع في الحكم مع الترتيب المعنوي والذكري واكثر ما يكون هذا في
عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي
الايه والتعقيب وهو وقوع المعطوف في عقب المعطوف عليه بلا مهلة
لكنه في كل شي بحسبه تقول قام زيد فعمرو اذا عقب قيام عمرو
قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما
وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة
الحمل مع لحظة الوطي ومقدمته واما قوله تعالى اهلكناها فجاءها
باسنا فمعناه اردنا اهلاكها فجاءها وقوله فجعله غثاء احوى

فمعناه

فمعناه فمضت مدة فجعله او الفا بمعنى ثم وقد تاتي للسببية فيلزمها
التعقيب وهذا هو الغالب على الفا المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو
فوكزه موسى فقضى عليه وقول كعب بانت سعاد فقلبي اليوم متبول
وقد تاتي الفا لمجرد السببية والربط لا غير نحو ان جيتني فانا اكرمك
وحينئذ لا يلزمها التعقيب وعلى هذا يحمل اطلاق قول ابن
الحاجب في اماليه ان الفا السببية لا يلزمها التعقيب وثم للجمع
مع الترتيب كما تقدم والمهلة اي التراخي في الزمان نحو ثم اذا
شاء انشره ونحو ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى وقد تاتي
بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها
وبمعنى الفا كقوله جرى في الانابيب ثم اضطرب وحتى للجمع
مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة
او نقص ينقطع الحكم عنده والتدريج بان ينقضي ما قبلها شيا
فشيا الى ان يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف
بها ان يكون بعضا مما قبلها ولو بتقدير كما في قوله القى
الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها المراد القى
ما يثقله حتى نعله او شبيها بالبعض نحو اعجبتني الجارية حتى
كلامها ويمتنع حتى ولدها وشرط المعطوف بها ان يكون
اسما ظاهرا قال المصنف والضابط ان ما صح استثناؤه صح
دخولها عليه وما لا فلا لا للترتيب فلا يفيده بل هي كالواو

والجمع لا كالفا خلافا للزمخشري لانك تقول حفظت القران
حتى سورة البقرة وان كانت اول ما حفظت ومات كل اب لي
حتى ادم وبنا دعي انها للترتيب وزاده فيما يظهر الترتيب الذهني
علي سبيل الترقي كما افصح به ابن الحاجب والتفتازاني في المطول
والكافيجي في شرح القواعد واذا عطفت بها علي مجرور فالاحسن
اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة وقال في التسهيل يجب
ما لم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى بنيهم واستحسنه
المصنف والدماميني وجزم به في الجامع ورده ابو حيان والعطف
بها قليل ولذا انكره الكوفيون **واو لاحد الشيئين** نحو لبثنا
يوما او بعض يوم **مفيدة بعد الطلب** اما **التخيير** بين المتعاطفين
نحو تزوج هندا او اختها **او الاباحة** نحو تعلم فقها او نحوا
والفرق بينهما جواز الجمع في الاباحة دونه قال الشمني وليس
المراد بها الاباحة الشرعية لان الكلام في معنى او بحسب
اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل او بحسب
العرف في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا **او مفيدة بعد الخبر**
اما **الشك** من المتكلم كجاء زيد او بكر او **التشكيك** للسامع
اي ايقاعه في الشك ويعبر عنه بالابهام نحو وانا او اياكم لعلى
هدى او في ضلال مبين او التقسيم نحو الاسم نكرة او معرفة ومنه قوله

لنا

لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل قال بعضهم
نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وقدرناتي بمعني الواو وكقوله جا الخلافة
او كانت له قدرا فاذا لم تكن الاولى لا يعطف باو بعد همزة التسوية للتنافي
بينهما لان او تقتضي احد الشيئين او الاشيا والتسوية تقتضي نفي احدهما
فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي في شرح الكتاب
نحو سوا علي قمت او قعدت ومنه قول الفقها سوا كان كذا او كذا ع
و قراه ابن محيصن ولم تنذرهم واما الخطيئة المنسوبة في ذلك فقد ناقشه
فيها الدماميني الثانية اذا نهي عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا
باتفاق من النحاة وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيرافي ووافقه
في المغني وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون النهي عن واحد
وعن الجميع فاذا قلت لا تاخذ دينارا او ثوبا جاز عنده ان يكون
نهاه عن الجميع وعن احدهما علي مقابلة الامر لان الامر كان باخذ احدهما
هذان القولان جاريان في نحو ما جاني زيدا وعمرو **وام لطلب
التعيين** اذ وقعت **بعد همزة داخلة علي احد المستويين**
في حكم ظن المتكلم نحو ازيد عندك ام عمرو واذا كنت عالما باحدهما عندك
لا بعينه ولهذا الجواب بتعيين احدهما لا بنحو بلي احدهما لانه معلوم
للسائل وعلامتها صحة الاستغنا عنها باي وتسمى حينيذ متصلة
لان ما قبلها وما بعدها لا يغني احدهما عن الاخر وتسميتها بذلك لامر
خارج عنها ويقال لها المعادلة لمعادلتها الهمزة في افادة الاستفهام

وتسمي ايضا بذلك اذ وقعت بعد همزة التسوية وهي الداخلة علي
جملة في محل المصدر نحو ما ادري اقمت ام قعدت سوا عليكم ادعوتموهم
ام انتم صامتون فان وقعت ام بعد غير همزة التسوية وهمزة
يطلب بها وبام التعيين كانت متعلقة بمعني بل مختصة بالجمل نحو ام هل
تستوي الظلمات اي بل هل وقد تضمن مع ذلك الاستفهام الحقيقي
نحو انها لابل ام شاء اي بل هي شاء او الانكاري نحو ام له البنات ولكم البنون
اذ لو جعلت للاضراب المحض لزم المحال وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع
نحو ام تقولون علي الله ما لا تعلمون وسميت منقطعة لوقوعها بين
جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها وللرد اي رد السامع
من الخطا في الحكم اي الصواب فيه لا فهي لنفي الحكم عن تاليها وقصره
علي متلوها اما قصر افراد او قلب ولهذا لا يعطف بها الا بعد ايجاب
او امر او نداء كزيد كاتب لا شاعر ردا علي من اعتقد اتصاف زيد
بالشعر والكتابة او اتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلي والابدي
ان من شرط العطف بها ان لا يصدق احد متعاطفيها علي الاخر
فلا يجوز جاني رجل لا زيد بخلاف لا امراة قال في الاوضح وهو
الحق ومنع الزجاجي العطف بها علي معمول الفعل الماضي ويرده
قولهم تعقد جيبك لا كذلك وللرد عن الخطا في لكن وبل واقعتين
بعد نفي او نهي فهما لتقرير حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليهما
نحو ما جاء زيد لكن عمرو او بل عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا

ارادا

ارادا علي من اعتقد ان الجاي او المضروب زيد لا عمرو فهما لقصر القلب
لا غيره ومن ثم وجب الرفع في نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد وشرط
العطف بلكن افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي او نهي وعدم اقترانها
بالواو فان تلتها جملة او تلت واوا او وقعت بعد اثبات او امر
فهي حرف ابتدا للاستدراك ولصرف الحكم عن المتلو بان ينقل الي
ما بعدها ويصير المتلو كانه مسكوت عنه بل واقعت بعد ايجاب
او امر كجاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فمفادها نقل الحكم بالمجي
والامر بالضرب عن زيد واثبات ذلك لعمرو وافهم كلامه
ان لكن لا يعطف بها بعد الايجاب وهو مذهب البصريين
لانه لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا علي بل وان بل في غير
الايجاب لا تفيد صرف الحكم الي ما بعدها وجوزه المبرد كما بعد
الايجاب وعلي قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب
علي معنا ما هو قاعدا واستعمال العرب علي خلاف ذلك تنبيه
يجوز عطف الفعل علي مثله ان اتحدا في الزمان ولا يضر اختلافهما
في اللفظ وعلي اسم يشبهه وبالعكس وعطف الاسمية علي
الفعلية وبالعكس والعطف علي الضمير المرفوع المتصل من
غير فاصل ضعيف ولا يجب اعادة الخافض اذا اريد العطف
علي الضمير المجرور كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور

قال جدي رحمه الله والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي
الظهور فلا يقدح اذ المسألة لبية قطعية فينبغي المصير
اليه ورفض القياس اذ المبحث لغوي الخامس منها البدل وهو
تابع مقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا ونفيا بلا وا
سطة فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان فانها
متمات للمقصود بالحكم ومعطوف بلا وببل بعد نفي وبلكن
وبنفي الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية احرف العطف والغرض
منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح
بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا
يقولون البدل في حكم تكرار العامل وهو ستة اقسام احدها
بدل كل من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاول نحو مفازا
حدائق وجاءني زيد اخوك وسماه ابن مالك البدل المطابق
لوجوده فيما لا يطلق عليه كل ولا يحتاج الى ضمير يعود الى المبدل
منه كالجملة التي كالجملة التي هي عين المبتدا وثانيها بدل بعض
من كل وهو ما كان مدلوله بعض مدلول الاول سواء كان ذلك
البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح ولا بد من اتصاله بضمير يعود
الى المبدل منه مذكور كاكلت الرغيف نصفه او ثلثه او مقدر نحو ولله
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي منهم فمن بدل بعض من الناس لان

المستطيع

المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل كل والمراد بالناس
المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع
ومنع ادخال ال على كل وبعض هو مذهب الجمهور وملازمتهما الاضافة
وهي لا تجامع ال كما مر واجازه الاخفش والفارسي وثالثها بدل
اشتمال وهو ما كان بينه وبين الاول ملابسة اي تعلق بغير
الكلية والجزئية وامره في الضمير كما مر في بدل بعض من كل نحو يسألونك
عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر لملابسته له
لوقوعه فيه ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه اذ الاصل ناره
ثم نابت ال عن الضمير وشرط صحته امكان فهم معناه عند حذفه
ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولهذا جعل نحو اعجبني زيد
اخوه بدل اضراب اذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه وامتنع نحو
اسرجت زيدا ابنه لانه وان فهم معناه عند الحذف لا يحسن
استعماله بل لا يستعمل وبتقدير وروده مثله يحمل على الغلط ورابعها
بدل اضراب وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة
بينهما ويسمى بدل البداء لان المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له ان يخبر باخر
من غير ابطال للاول ونفاه بعضهم وادعى انما استدلوا به على ثبوته
محمول على اضمار بل وخامسها بدل غلط وهو ما لا يقصد متبوعه
بل سبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالشعر قال لوجوده فيه دون

الشيء وعكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن تدبر وفكر ونفاه بعضهم
مطلقا وادعى انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه
ومذهب سيبويه والاكثرون جوازه مطلقا وبداء سهوا نسيان
وهو ما يقصد متبوعه ثم تبين فساد قصده نحو تصدقت
بدرهم دينار هذا يصلح مثالا للثلاثة الاخيرة اذ يحتمل ان يكون
المتكلم قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار
بالتصدق بالدينار وجعل الاول في حكم المتروك فيكون بدل اضراب
وهذا معنى قوله بحسب قصد الاول والثاني وان يكون قصد الاخبار
بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون بدل غلط اي بدل
عن اللفظ الذي ذكر غلطا وهو المبدل منه وهذا معنى قوله او الثاني
وسبق اللسان الا الاول وان يكون قصد الاخبار بالتصدق
بالدرهم ثم تبين له ان الصواب الاخبار بالتصدق بالدينار لظهور
الخطا في القصد الاول فيكون بدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا
وهذا معنى قوله او الاول وتبين الخطا في قصده والاحسن
ان يعطف التابع في هذه الثلاثة ببل فيكون من عطف النسق
تتمة اعلم ان البدل يوافق متبوعه في واحد من اوجه
الاعراب مطلقا وكذا في واحد من التذكير والافراد وضديهما
ان كان بدل كل ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون احدهما

مصدرا

مصدرا وقصد به التفضيل ويخالفه في التعريف والاظهار وضديهما
فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة
لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط بان يكون
مع الثاني زيادة بيان كما في ابدال الفعل من مثله ويبدل الظاهر
من مثله ومن المضمر والمضمر من مثله وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم
في شرح الشذور لكنه خالفهم في الاوضح تبعا لابن مالك ولا يبدل
ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا اذا افاد الاحاطة وتبدل الجملة من
مثلها ومن المفرد قال في الجامع ويجوز قطع البدل ويجيء
مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب ان تتبع متعددا
ولم يف به انفق الموافقات الشرك والتبني باب في حكم الفاظ
العدد تذكيرا وتانيثا وهو ما وضع لكمية احاد الاشياء
قاله ابن مالك فالواحد عنده عدد وهو المناسب لقول
النحاة ان الواحد والاثنين وما وان فاعلا يجري على
القياس العدد من ثلاثة الى تسعة جار على خلاف القياس
لانه يونث مع المذكر ويذكر مع المونث ولو جاز يا مفردا
كان العدد نحو ثلاثة رجال وتسع نسوة وسبع ليال
وثمانية ايام او مركبا مع العشرة نحو ثلثة عشر رجلا وتسع
عشر امراة وكذا العشرة تونث مع المذكر وتذكر مع المونث

ان لم يركب بان كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فان ركبت
جرت على القياس واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى
حذف مضاف اي عشر حسنات امثالها ولولا هو لقيل عشرة لان المثل
مذكر والمعتبر في الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث كما في الالفية والتسهيل
ومحل ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر
نحو اربعة اشهر وعشرا في الحديث واتبعه بست من شوال وما دون
الثلاثة من واحد واثنين وما وازنه فاعل من الفاظ العدد
كثالث ورابع الي عاشر جريان على القياس فيذكران مع المذكر
ويونثان مع المونث دايما مفردا كان العدد او مركبا تقول في المذكر
واحد واثنان والجزء الثالث والخامس عشر والسادس والعشرون
وفي المونث واحده واثنتان وثالثة والمقالة الرابعة والخامسة
عشر والسادسة والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين
فما فوق الي العشرة اربعة احوال اشار اليها بقوله مفرد فاعل
عن الاضافة فيفيد حينيذ الاتصاف بمعناه مجردا كثالث ورابع
ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة توهمت
ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع يضاف لما
اشتق منه فيفيد حينيذ ان الموصوف به بعض تلك العدة
المعينة لا غير كرابع اربعة اي بعض جماعة منحصرة في اربعة وهذه
الاضافة واجبة عند الجمهور كاضافة البعض الي الكل او يضاف لما دونه

اي يصيره من العدد فيفيد حينيذ معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة
اي جاعل الثلاثة بنفسه اربعة على حد قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا
هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتتعين اضافته ان كان بمعنى
الماضي والا جاز تنوينه والنصب به كما قال او ينصب ما دونه لكونه اسم
فاعل حقيقة لكن يشترط الاعتماد على واحد مما مر في اسم الفاعل فيقال
هذا رابع ثلثة كما يقال انا ضارب زيدا ويستثنى من اطلاقه ثان
فلا يجوز اضافته لما دونه ولا اعماله نص عليه سيبويه واجازه الكسائي
وحكاه عن العرب باب في ذكر موانع الصرف اعلم ان الاسم ان اشبه
الحرف بني وسمي غير متمكن والا اعرب وسمي متمكنا ثم المتمكن ان لم يشبه
الفعل صرف وسمي امكن والا منع الصرف وسمي غير منصرف وغير امكن
والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم فيه فرعيتان
احدهما لفظيه وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى معنويه وهي افتقاره
الي الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم بالفعل
بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجد فيه الفرعيتان او ما قام مقامهما
وحينيذ يثقل كالفعل فلا يدخله جر ولا تنوين موانع صرف
الاسم وتسمى عللا تسعة عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو
فرع وزن الاسم اذ وزن كل منهما مخالف للوزن الاخر فاذا
وجد في الاسم وزن الفعل كان فرعا بالنسبة الي وزنه
والتركيب وهو فرع الافراد والعجمة وهي فرع العربية لاصالة لغة كل

عندهم بالنسبة اليهما باخذونه من غيرها والتعريف وهو فرع التنكير
والعدل وهو فرع المعدول عنه والوصف وهو فرع الموصوف والجمع وهو
فرع للواحد وزيادة الالف والنون وهي فرع المزيد عليه والتانيث وهو
فرع التذكير وتسمية كل واحدة منها مانعا وعلة مجاز اذ كل منها جزء
مانع وجزء له والمانع التام والعلة التامة انما هو مجموع اثنين منها
او واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع يجمعها جمع وزن وعدل
وصف معرفة تركيب عجمة تانيث زيادتها وهو احسن مما في الشرح ومن
قوله وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثا الذكرها
كلها بصرائح اسمائها من غير اشتقاق واشار الي امثلتها علي الترتيب
بقوله كاحمد في الوزن والعلمية واحمر في الوزن والوصف وبعلبك
في التركيب والعلمية وابراهيم فيه العجمة والعلمية وعمر في العدل والعلمية
واخر بضم اوله وفتح ثانيه فيه العدل والعلمية ومساجد ودنانير
فيهما الجمع اي صيغة منتهي الجموع وسلمان فيه العلمية وزيادة الالف
والنون وسكران فيه الوصف والزيادة وفاطمه فيه التانيث والعلمية
ومثله طلحه وفائدته ذكره التنبيه علي ان مسمي التانيث يكون مذكرا
ايضا وزينب فيه العلمية والتانيث المعنوي وسلمي فيه التانيث بالالف
المقصورة وصحرا فيه التانيث بالالف الممدوده ثم ان هذه الموانع قسمان
ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع اخر وما لا بد فيه من
مجامعة مانع اخر ثم ما فيه مانعان قسمان قسم يمتنع صرفه معرفة

فقط

فقط وهو ما كانت العلمية احدي علتيه والاخري التركيب او التانيث او
العجمة او الزيادة او وزن الفعل او العدل وقسم يمتنع صرفه مطلقا
وهو ما وضع صفة وكان موازنا للفعل او معدولا او في اخره الف ونون
وقد شرع في بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال فالف التانيث مطلقا
مقصورا واممدودا والجمع الذي لا نظير له في الاحاد العربية اي لا مفرد علي
وزنه وهو ما اوله مفتوح وثالثه الف غير عوض بعدها حرفان
او ثلاثة اوسطها ساكن وما يلي الالف مكسور لا لعارض كمصابيح ودواب
كل واحد منهما علي انفراده يستاثر اي يستقل بالمنع من الصرف من غير
مجامعة مانع اخر لقيامه مقام علتين اما الالف فلانها زيادة
لازمة لبناء ما هي فيه دالة علي تانيثه حلا وغيرها في المؤنث
فيها فرعية لفظية وهي لزوم الزيادة حتي كانها اصلية وفرعية معنوية
وهي دلالته علي التانيث واما الجمع فلان فيه فرعية لفظية من جهة
عدم النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع اذ لفظه خارج عن وضع
الاحاد العربية واذا سمي به لحضرموت منع الصرف نظرا الي اصله
ولكونه خطر تنكيره بعد التسمية كذلك واما منع سراويل فاما
لانه اعجمي حمل علي موازنه في العربية اعتدادا بشبه الجمع او لانه عربي جمع
سرواله وتقديرا البواقي من الموانع لا يستاثر كل منهن بالمنع بل لا

بد في تحققه من مجامعة كل علة المناسب مانع منهن احد
امرين اما الصفة وهي ما وضع لذات مبهمة باعتبار معنى
معين مقصود بالوضع او العلمية وهي المراد بالمعرفة وانما وجب
ذلك لما مر من انه يعتبر في المنع ان يكون احدى العلتين لفظية
والاخرى معنوية والصفة والعلمية معنويتان والستة البواقي
كلها لفظية واعلم كلامه ان الصفة والعلمية لا يجتمعان وهو كذلك
وتتعين العلمية مع التركيب اي المزجي المختوم بغير ويه كمعدي
كرب اذ هو المانع من الصرف بخلاف ما ختم بويه وما ركب من الاعداد
والظروف والاحوال فمبني والاضافي فمصروف والاسنادي فمحكي
والافصح فيه ان يعرب ثاني جزئيه اعراب ما لا ينصرف ويبنى الاول
على الفتح ما لم يكن اخره ياء فيسكن ومع التانيث اي بغير الالف
لاستقلالها بالمنع كما مر سواء كان علما لمونث ام لمذكر
زايد على ثلاثة احرف ام لا محرك الوسط ام لا اعجميا ام لا منقولا
من مذكر الى مونث ام لا لكن شرط تحتم التانيث المعنوي في منع
الصرف احد امور اربعة اما زيادة على ثلاثة احرف كزينب لتنزيل
الزايد منزلة التاء او تحرك الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزايد
او العجمة كبلخ اسم بلدة لتنزيلها منزلة الحركة او النقل من مذكر

الي مونث

الى مونث كزيد اسم امراة لانه بنقله الى المونث حصل ثقل عادل خفة
اللفظ وما عدا ذلك من الثلاثي كهند يجوز فيه الوجهان كما سيجي واذا سمي
بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف الزيادة على ثلاثة احرف
ولو تقديرا فايدة اسماء القبايل والبلاد والكلام وحروف
الهجا صرفها ومنعها مبنيان على المعنى الذي يقصده المتكلم فان اراد ابا
او حيا او مكانا او لفظا او حرفا صرف ذلك او اما او قبيلة او بقعة
او سورة او كلمة منع ذلك ومع العجمة وهي كون الكلمة من غير اوضاع العرب وشرط العجمة
في المنع علمية في اللغة العجمية بان تنقل الكلمة وهي علم في العجمي الى لسان العرب
وزيادة على الثلاثة كابرهيم بخلاف الثلاثي فمنصرف وان كان علما
في العجمية كشتر ونوح بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كلجام
وما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كبندار فينصرف
ايضا لانتفاء علميته في لغة العجم وتعرف عجمة الاسم بامور منها خروجه
عن ابنية العرب كاسمعيل ومنها نقل الايمة ومنها ان يجتمع فيه
ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد لصولجان او القاف
لمنجنيق او والكاف لسكرجه وجميع اسما الانبيا عليهم الصلاة والسلام
اعجمية الا اربعة محمد صلى الله عليه وسلم وصالح وشعيبا وهود والحق بها في الصرف

نوح ولوط وشيث بهذه السبعة منصرفة ويجمعها تذكر شعيبا
ثم نوحا وصالحا وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا واعلم كالامه ان هذه المواضع
الثالثة لايوثر شي منها في المنع مع غير العلمية وهو كذلك فيصرف عجمة
وقايمه وان وجد فيهما علة اخري مع التانيث والعجمه في عجمة
والصفة في قايمه ويصرف ادريجان اذا نكر وان وجد فيه
العجمه والتركيب والزيادة وان غيرها من العدل والوزن والزياده
لاتتعين العلمية معه وهو كذلك ايضا فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة
اخري فمثال العدل مع العلمية عمر وزفر معدول عن عامر وزافر
تقديرا وطريق العلم بعدله ما جا علي فعل علما سماعا غير منصرف عاريا
من ساير الموانع فان ورد مصروفا فغير معدول وكذا ان ورد
ممنوعا وفيه مع العلمية مانع اخر لعوي فان فيه مع العلمية التانيث
باعتبار البقعة فلاحاجة الي تكلف العدل مع امكان غيره ومثاله
مع الصفة مثني وثلاث ورباع فهذه معدولة عن اثنين اثنين
وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة تحقيقا وجوز بعضهم العدل الي
عشار ومعشر ومثال الوزن مع العلمية احمد ومع الصفة احمر ولايكون
مانعا من الصرف مع الصفة الا في افعل بخلاف الوزن المانع مع
العلمية وشرط تخصيصه اختصاصه بالفعل كشمر وضرب

علمين

علمين او كونه بالفعل اولي كاصبع واحمر علمين ومثال الزيادة مع
العلمية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولاتكون
مانعة مع الصفة الا في وزن فعلان بخلاف الزيادة مع العلمية واما
حسان وشيطان فان جعلا من الحسن والشيط منعا او من الحس
والشطن صرفا وشرط الصفة اي تاثيرها التي علي وزن افعل او علي
فعلان امران اصالتها بان تكون الكلمه في الاصل صفة وعدم
قبولها التا اما لانه لامونث لها كالمو لكبير والمرة ولحيان لكبير اللحيه
او لها مونث علي فعلي بالضم كافضل او فعلي بالفتح كسكران وعضبان
وجميع ابنية فعلان مونثها علي فعلانه فتنصرف ويجمعها اجز
فحلا لفعلانا اذا استثنت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا
وصحيانا وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا
وانبعهن نصوانا وزدفيهن خمصانا علي لغة واليانا وفهم من كلامه
ان الصفة العارضة والقابلة للتا لا اثر لها في المنع ولهذا قال صفوان
وارمل وصفوان وارنب اذا كان صفوان بمعني قاس وارنب
بمعني ذليل اي ضعيف منصرفة لقبول الاولين التا تقول عريانة وارملة
ولعروض وصفيته الاخرين اذ صفوان في الاصل وضع اسما للحجر
الاملس وارنب وضع اسما لدابه معروف فلا نظر لطروا الوصفية
كما لا اثر لطروا الوصفية كابطح وادهم وارقم ويجوز في نحو هند
مما هو ثلاثي ساكن الوسط وجهان الصرف لانتفا شرط وجوب

تاثير التانيث المعنوي وعدمه وهو اولي نظرا الي وجود
العلتين فهما يوثران جواز منع الصرف لا تحتمه واوجبه السيرافي
الصرف نظرا الي ان سكون الوسط قابل احدي العلتين فتساقطا
فبقي بلا سبب واجري المبرد والجرمي الوجهين في نحو زيد اسم
امراة كخلاف زينب وسقر وبلخ وزيد اسم امراة فانها
ممنوعة الصرف لوجود العلتين فيهما مع وجود شرط التحتم
منع صرفها لما تقدم وكعمر في منع الصرف للعلمية والعدل عند
جمهور بني تميم باب وهو ما كان علي وزن فعال علما لمونث
وهو معدول عن فاعلة ان لم يختم براء فان ختم كسفار بني علي
الكسر عندهم كالحجازيين القايلين بالبنا مطلقا وامس معين
فان يراد به اليوم الذي قبل يومك وهو معدول عما فيه ال
وهو الامس ان كان مرفوعا نحو مضي امس بالرفع من غير تنوين
فان كان منصوبا او مجرورا بني علي الكسر عندهم كالحجازيين القايلين
بالبنا مطلقا وبعضهم اي تميم لم يشترط ما اشترطه الجمهور منهم
فيهما اي في باب حذام وفي امس بل ذهب الي اعرابهما اعراب
ما لا ينصرف مطلقا وقد مر الكلام عليهما في صدر المقدمة فراجعه
وكسحر عند الجميع منهم من العرب ان كان ظرفا معينا بان يراد
به سحر يوم بعينه وهو معدول عما فيه ال وهو السحر نحو جيت

يوم الجمعة سحر فان كان مبهما اي نكرة صرف نحو نجيناهم بسحر او مستعملا
غير ظرف وجب تعريفه بال او بالاضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا وان
كان بال او مضافا فاصرف ايضا كجيتك يوم الجمعة السحر او سحره باب
في ذكر صيغتي التعجب وما يبني منه فعلا التعجب واسم التفضيل التعجب
انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر خفي سببه وخرج عن
نظايره ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق علي الله انه
متعجب لانه لا يخفي عليه شي وما ورد منه في كلامه العزيز كقوله فما
اصبرهم علي النار مصروف الي المخاطب اي يجب ان تتعجب العباد منه
وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو كيف تكفرون
بالله وسبحان الله ان المومن لا ينجس ولله دره فارسا ومنها
ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا علي صيغتين لاشتهارها
فقال للتعجب صيغتان وضعا لانشايه احدهما ما افعل زيدا
نحو ما احسن زيدا وهذا اللفظ اعرابه ما مبتدا لانها مجردة عن عامل
لفظي للاسناد فيها اليها وحكي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب
وهي عند سيبويه نكرة تامة بمعني شي وسوغ الابتدا بها تضمنها
معني التعجب وافعل فعل ماض غير متصرف للزومه مع ياء المتكلم
نون الوقاية نحو ما افقرني الي عفو الله واما قوله يا ما امليح
غزلانا شدن لنا فشاد وفاعله ضمير مستتر مفرد مذكر

غايب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولابد لعايد علي ما ولهذا اجمعوا علي
اسميتها وزيدا منصوب بافعل علي انه مفعول به لتعدي افعل
بهمزة النقل والجملة الفعلية في محل رفع خبرها وعند الاخفش ما
معرفة ناقصة بمعني الذي والجملة صلة لها او نكرة ناقصة بمعني شي
والجملة صفة لها وعليهما فالخبر محذوف وجوبا اي شي عظيم
وعند بعضهم ما استفهاميه كانه جهل سبب حسنه واستفهم
عنه والفعل خبرها والتقدير اي شي احسن زيدا اي جعله حسنا
قال ابن الحاجب وهذا التقدير اذ باعتبار الاصل قبل نقلها
الي التعجب لا انها الان بهذا المعني وانما معناها الانشا كما تقول
في بعت فعل ماض وفاعل يعني في الاصل اذا كنت مريدا به
معني الانشا فكذلك هذا والثانيه افعل به كاحسن بزيد
وهو بمعني ما افعله فمدلولهما من حيث التعجب واحد وافعل
فعل تعجب لازم ليصغه الامر وليس بامر حقيقة اذ لا معني له
واصله عند سيبويه افعل بصيغة الماضي وهمزته للصيرورة
اي صار ذا كذا كاغد البعير اي صار ذا غدة وابقلت الارض اي
صارت ذات بقل واثمرت الشجر اي صارت ذات ثمرة فغير اللفظ
من صيغة الماضي الي صيغة الامر وزيدت الباء في الفاعل قصدا
لاصلاحه لان افعل الماضي غيرت صيغته قبح اسناده للظاهر لكونه

علي

علي صورة الامر فزيدت الباء صونا للفظ عن الاستقباح فمن ثم
اي من اجل ذلك لزمت الباء هنا فلا يجوز حذفها الا ان كان الفاعل ان وصلتها
بخلافها في فاعل كفى فيجوز تركها كقوله كفي الشيب والاسلام للمرء ناهيا
ذهب جماعة الي ان المجرور بالبا في محل نصب علي المفعولية والمتعجب
منه والبا للتعدية فعلي هذا يكون افعل امر حقيقة لا خبرا
وفيه ضمير مستتر هو الفاعل لكن ذلك الضمير للمصدر عند بعضهم
كانه قال يا حسن احسن بزيد وعند بعضهم ضمير المخاطب اي امر
كل واحد بان يجعل زيدا حسنا بان يصفه بالحسن ثم اجري مجري
الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجل ويا هندة ويا رجلان
ويا رجال احسن بزيد ولما شارك افعل التفضيل فعل التعجب
فيما بنيا ان منه الجهاحفظا علي الاختصار قال وانما يبني
قياسا فعلا التعجب وافعل التفضيل من فعل متصرف فلا تبني
من اسم ولا رباعي مطلقا ولا من ثلاثي مزيد لدحرج وانطلق
واستخرج مثبتا فلا يبني من منفي وان لم يكن ملازما للنفي نحو
ما ضرب زيد وما عاج بالدوا اي ما انتفع به متفاوت في المعني
اي قابل التفاضل بالنسبة لمن يقوم به فلا يبني من غيره كمات
وفني لان حقيقتهما لا تفاوت فيها تام فلا يبني من ناقص
ككان وكاد مبني للفاعل فلا يبني من مبني للمفعول كضرب

فلا يقال ما اكون زيدا

زيد حوف الالتباس بالفاعل فان امن اللبس بان كان ملازما
للبنا للمفعول جاز ذلك وقد سمع من كلامهم ما اشغله وما اعجبه
بدابه وما اعناه بحاجتك من شغل وعجب وعني
بالبنا للمفعول وجرى على ذلك ابن مالك وولده ليس
اسم فاعل على وزن افعل ويفرض هذا بان لا يدل
على لون او عيب فلا يبنى مما هو كذلك كعور وشهد لئلا
يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل وقيس عليه فعله لتساويهما
وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحد في امور كثيرة قال ابن مالك
تنبيه اذا اردت التعجب او التفضيل من فعل عدم بعض هذه
الشروط فيتوصل اليه باشد واشدد او شبههما واجعل مصدر
الفاعل منصوبا بعد اشد ومجرورا بالبا بعد اشدد
ونحوه تقول اشد بياضا وما اشد بياضا وما اشد بياضه
واشدد ببياضه وما اكثر الهيقوم وما اعظم ما ضرب
واما الجامد وما لا يتصرف او بمعناه فلا يتعجب منه البتة
قاله في الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى اسمع
بهم وابصر اي بهم وقول علي رضي الله عنه جزى الله عني
والجزا بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها واكرمها
ولا يجوز تقدمه على الفعل وان قيل ان المجرور بالبا مفعول

لعدم

لعدم تصرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف او مجرور متعلقين
بالفعل باب في الوقف وبعض مسايل الخط الوقف قطع النطق
عند اخر اللفظة وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل وهي احد
عشر بالاستقرا الاسكان المجرد الروم الاشمام ابدال تا التانيث
الاسمية ها زيادة الالف الحاقها السكت اثبات الواو واليا
وحذفهما ابدال الهمزة التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك فيوقف
في الاصح من اللغتين على نحو رحمه من كل اسم اخره تا التانيث
قبلها متحرك ولو تقديرا كحياة وفتاة فان اصل هذه الالف حرف
علة متحرك انقلبت عنه بالها اي بابدال التا ها فرقا بين التا
اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لانهم لو قالوا في ضربت
ضربه لالتبس بالضمير المفعول فان كان ما قبل التا ساكنا صحيحا
كاخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف ويوقف
في الافصح على نحو مسلمات مما هو جمع مؤنث سالم وان سمي به
بالتا من غير ابدال لدلالتها على التانيث والجمعية جميعا فكرهوا
ابطال صورتها بخلاف التا في المفرد فانها تدل على التانيث فقط
وكمسلمات هيهات واولات وعلى نحو قاض مما هو منقوص منون
غير محذوف الحي رفعا وجرا بالحذف اي بحذف اليا لان
التنوين باق تقديرا وهو موجب للحذف تقول هذا قاض ومررت

بقاض وفهم من كلامه اذا ادا وقف عليه نصبا لا تحذف ياؤه كما سياتي
ومثله في الحذف عند سيبويه المنادي المفتوح منه كيا قاض لانه الله
باب حذف وتغيير مع عدم احتداد الكلمة هنا واختار الخليل اثبات
اليا لانها تسقط للتنوين وهو منتف في المنادي المقصود وعلي نحو القاضي
مما هو منقوص مقرون بال فيهما اي في الرفع والجر بالاثبات لليا اذ لا
موجب لحذفها فان الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها
اما المعرف منه بالاضافة نحو قاضي مكة فكلامهم قد يشعر بان الحذف
فيه ارجح من الاثبات وقد يعكس الامر فيهن فيوقف في غير الافصح
علي نحو رحمه بالتا من غير ابدال فيقال رحمت قال الزاجر والله ان جاك
بكفي مسلمة من بعدما وبعدما وبعدمت كانت نفوس القوم
عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعي امت وقال ابو حيان في
هذه اللغة كتب في المصحف الفاظ بالتا نحو ان شجرة الزقوم اهم
يقسمون رحمت ربك وعلي نحو مسلمات بالها سمع دفن البناه من
المكرماه وحكي قطرب كيف البنون والبناه وكيف الاخوه والاخوات
وعلي نحو قاض رفعا وجرا باثبات اليا نظرا الي زوال موجب
حذفها في الوقف وقد روي ابن كثير وورش في حروف من القران
وعلي نحو القاضي فيهما بالحذف فرقا بين الوصل والوقف
وعليه قرات غير ابن كثير وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق

وليس

وليس ذلك في النصب نحو قاضيا منونا ونحو القاضي غير منون الا اثبات
اليا لكن المنون يبدل تنوينه الفا فيقال رايت قاضيا وغيره
تسكن ياؤه فيقال رايت القاضي واما ما سقط تنوينه لمنع الصرف
كرايت جواري فالمنصوب المنون ومقتضي عبارة التسهيل جواز
الوجهين والاثبات اجود ويوقف علي اذا الجوابية بالالف
اي بابدال نونها الفا تشبيها لنونها بتنوين المنصوب لان
صورتها صورته لفظا وعلي اضربنا مما اخره نون توكيد
خفيفة بالالف ايضا كذلك ولئلا يكون للفعل علي مزية وعلي
نحو رايت زيدا مما هو منصوب بالفتحة منون مجرد من التا بالالف
اي ابدال تنوينه الفا لان التنوين حرف جي به للدلالة علي
الامكنية ولم يبق في ابداله الفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور
المنونين فلا يبدل التنوين في الاول واوا ولا في الثاني
يا لما يحصل من ثقل الواو والتباس اليا بيا المتكلم وقيل يبدل
حرفا في الاحوال الثلاثة فيقال جا زيدو ورايت زيدا
ومررت بزيدي لانه يجري مجري حركة الاعراب لان لها حكما
لا يوقف عليها وقيل يجري مجري ابدال في الثلاثة فيقال
فيه لو يتبع الحذف حركة الاعراب وكما في غير المنون وقوله
بالالف متعلق بالمسايل الثلاثة ويوقف عليهن بالالف

كما يكتب بها والاصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة
لفظها بتقدير الابتدا بها والوقف عليها وكذلك كتب بن ابنك بهمزة
وصل لانك لو ابتدات بابنك لم يكن بد منها وكتب انا زيد بالالف
لان الوقف عليها كذلك ونحو رحمة بالها لان الوقف عليه كذلك ونحو
اخت ومسلمات وقامت بالتا لان الوقوف عليه كذلك ونحو قاض
رفعا وجرا بغير يا ونحو القاضي فيهما باليا لان الوقف عليهما كذلك
ومن النحاة من يكتب اذن بالنون لانها كنفس الكلمة كنون من
وعن وهو الاولي للفرق بينها وبين اذا التي هي ظرف ومحل كتابة
النون الحقيقة بالالف عند عدم اللبس اما ان حصل لبس
نحو لا تضرب زيدا او اضرب عمرا فيكتب بالنون علي الاصح ليلا يلتبس
امر الواحد او نهيه بامر الاثنين او نهيهما في الخط وتكتب الف
زايدة في الخط بعد واو الجماعة المتطرفة المتصلة بفعل ماض كقالوا
او امر كقولوا او مضارع كلن يقولوا فرقا بينها وبين واو العطف
كان الجاد يردي فانه وان لم يحصل التباس في نحو كلوا واشربوا
لان واوه تكتب متصلة بخلاف واو العطف لكن قد يجي من الافعال
ما لا تتصل به الواو صورة نحو جادوا وساروا فيحصل الالتباس
فجعلوا الباب كله واحدا طردا للباب دون الواو الاصلية في ابنية
الكلمة فلا يكتب بعدها الف كزيد يدعو ويغزو لعدم الالتباس

وان قدر

وان قدر انفصال لان المفرد ليس يدع ويغز ودون واو الجماعة
غير المتطرفة كتضربوك وضربوهم لانه لا يلتبس بواو العطف الذي
يجي بعد تمام الكلمة وان اعربت هم توكيد الواو الجمع زدت الفا الي
الواو حينيذ متطرفة لان الموكد ليس كالجز مما قبله مع انه ضمير منفصل واما الواو
المتصلة بالاسم كضاربوك فمنهم من يكتب بعدها الف كما في الفعل والاكثر
تحذفونها لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه بالالتباس ان وقع ومنهم
من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم التباس لندوره وزواله بالقراين وترسم الالف
المتطرفة في الخط يا عند الجمهور ان تجاوزت الالف الثلاثة الاحرف
بان كانت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها يا سوا كانت زايدة لالحاق
ام لتانيث ام لغير ذلك وسوا كان ما هي فيه فعلا كاستدعي واستقصي
او اسما كالمستقصي المصطفي فان كان ما قبلها يا رسمت الفا كونيا ومحيا واحيا
كراهة اجتماع يايين في الخط الا نحو زكري فيرسمان يا فرقا بينهما فعلا وصفة
ولم يعكسوا لثقل الفعل والصفة وكون الالف احق من اليا او لم تجاوز الثلاثة
ولكن كان اصلها اليا بان كانت منقلبة عنها سوا كان ذلك في فعل
كرمي وهدي ام اسم كالرحي والفتي فان اتصل بالف ضمير متصل فالمختار رسمها
الفا كرماه واستدعاه ومصطفاه وترسم الالف الفا علي حالها في غيره
اي غير ما مر بان كانت ثالثة منقلبة عن واو سوا اتصل بها ضمير
متصل ام لا وسوا كان ما هي فيه فعلا كصفا ودعا ام اسما كالقفا والعصا
ثم اشار الي ما يعرف به الواو من اليا بقوله ويكشف امر الف الفعل بالتا
اي باتصال تا الفاعل به فيهما ظهر فهو اصله كرميت وعفوت

فعلم بالاولي ان الف رمي منقلبة عن يا وبالثاني ان الف عفا عن واو لو قال
بالضمير المرفوع المتحرك لكان اعم لشموله نحو رمين وعفون وينكشف ايضا بالمضارع
كيرمي ويعفو لان الناقص اليائي مكسور العين والواوي مضمومها ويكون الثا واوا
كوعي لان اللام حينئذ يا لا واو اذ ليس في كلامهم ما فاوه ولامه واو وتكون
العين واوا كشوي لان ان اللام حينئذ يا لا واو اذ ليس في كلامهم ما عينه ولامه
واو **وامراف الاسم بالتثنية** فيما ظهر فيهما فهو اصل **كعصوين وفتيين** فعلم
نعلم ان الف عصا عن واو والف فتا عن يا وينكشف ايضا بالالف والتا كالفتيات
والقنوات ويكون الفا والعين واو للام وفي نحو القوي والفتوي فان جهل
حال الالف انقلبت عن واو ويا بان لم يكن معها شي من العلامات المذكورة فان
اميلت كتبت باليا كمتي والا بالالف وانما كتبوا الذي باليا لانقلاب الفه يا مع الضمير
في لديك وكلا يكتب بالالف اذ لم يضف الي مضمر لان الفه منقلبة عن واو عند
البصريين واما الحروف فلم يكتب منها بالياء بلي لامالة الفه والي وعلي لانقلاب
الفهما يا مع الضمير في اليك وعليك وحتي حملا علي الي لمعناها **فصل** في
الكلام علي مواضع همزة الوصل من الكلم وبتمامه تتم المقدمة فنسال الله حسن الخاتمة
وهي همزة سابقة موجودة في الابتدا مفقودة في الدرج وسميت بذلك لان
المتكلم يتوصل بها الي النطق بالساكن ويسميها الخليل السان لذلك وقيل لسقوطها
عند وصل الكلمة بما قبلها ومذهب الجمهور انها زيدت ساكنة لما فيه من
تقليل الزيادة ثم لما احتيج الي تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل
وظاهر مذهب سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعدل لانا
نحتاج الي متحرك لسكون اول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه

قال

قال التفتازاني وقد تفتح تخفيفا وتضم اتباعا ولا تكون في مضارع مطلقا
ولا ماض ثلاثي ولا رباعي ولا حرف غير لام التعريف ولا اسم غير ما سيجي بل تكون
في مواضع اشار اليها والي بيان حركة الهمزة بقوله **همزة اسم** مبتدا خبره سياتي واصله
عند البصريين سمو كقنو لتكسيره علي اسما وتصغيره علي سمي حذفت لامه للتقل
بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الي السين لتتعاقب تلك
الحركات عليها ثم اتي بالهمزة في اوله **بكسر لها وضم** وهو قليل والمجرور في محل نصب
علي الحال وهمزة **است** وهو الدبر اصله سته بفتح اوله وثانيه لتكسيره علي استاه
وتصغيره علي ستيه **وابن** اصله بنو بفتح اوله وثانيه ايضا لتكسيره علي
ابنا بوزن افعال حذفت لامه تخفيفا وسكنت ناره لتكون الهمزة عوضا
من المحذوف ثم اتي بها للتوصل الي النطق بالساكن **واسم** هو ابن زيدت فيه ميم للمبالغة
سمع مخففا ولم يبق عليه ونون تابعة لميمه في الاعراب كما في امره وليست الميم
بدلا من اللام كما في بلاي العين في فم لان ذكره يقتضي سقوط الهمزة لانها عوض
وابنة اصلها بنوة كشجرة لانها مونث ابن فالتا للتانيث بخلاف تا بنت
واخت فانها بدل من اللام لا للتانيث لسكون ما قبلها ولانه لو سمي بها
رجل لصرفا وانما استفيد التانيث من صيغتهما **وامرء وامراة** اصلها
مرء ومراة وهما لغة اخري سكن اولهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كان
علي ثلاثة احرف لان لامهما همزة ويلحقها التخفيف فيقال مر ومرة بحرها بحري
ابن وابنة **وتثنيتهن** اي السبعة المذكورة بخلاف جمعهن فان همزاته همزات
قطع **واثنين واثنتين** اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان لانهما من
ثنيت فحذفت اللام واسكنت الفا وجي بهمزة الوصل **والعلام** ونحو مما بدي بلام

التعريف وكلام التعريف ميمه في لغة طي وحمير واللام الموصولة والزايدة وقد مر
ان الخليل يقول ان الهمزة اصلية وصلت لكثرة الاستعمال **وايمن الله** بنا على انه مفرد
لا جمع يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر همزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما
سياتي وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل الا **في القسم** فاذا قال
المقسم ايمن الله لا فعلت فكانه قال بركة الله تسمى لا فعلن والضمير في قوله
بفتحهما عايد الى العلام وايمن وهو واجب في نحو الغلام لكثرة الاستعمال
جايز في ايمن بر جحان كما قال **او بكسر في ايمن** وفيه اثني عشر لغة جمعها ابن مالك
في قوله همز ام وايمن فافتح واكسر واو ام قل او ايمن اختم به والله كلا اضيف
اليه في قسم تستوف ما نقله **همزة وصل** خبر المبتدا ودخولها في هذه الاسما
سماعي ويطرد قياسا في لام التعريف وميمه وفيما ذكره بقوله **وكذا همزة**
الفعل **الماضي المجاوز اربعة احرف** من الخماسي والسداسي همزة وصل **كاستخرج** وانطلق
وكذا همزة **امره** كاستخرج وانطلق وهمزة **مصدره** تبعا لفعله وهو منحصر في احد
عشر بنا الافتعال كالاكتاب والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج
والافعلال كالاحمرار والافيعال كالاحميرار والافعيعال كالاعشيشاب
والافعوال كالاجلواذ والافعنلال كالاقعنساس والافعنلا كالاسلنقا
من مزيد الثلاثي والافعنلال كالاحرنجام والافعلال كالاقشعرار من مزيد
الرباعي **وهمزة امر الفعل الثلاثي** اذا كان ثاني مضارعه ساكنا لفظا
عند حذف اوله والا فلا يحتاج الى الهمزة كما في هب وعد وقل ويستثنى من
ذلك اخذ وكله ومر ايضا فعليها ان تاني مضارعها ساكن لفظا
مع انه لا يحتاج فيها عندنا الاكثر الى الهمزة **كقتل واغزوا واغزي بضمهن** اي
بضم همزتهن مراعاة لعين الفعل اذ هي مضمومة وان كانت الضمة

في الثالث مقدرة ولا اعتداد بعروض الكسرة فيجب ان تضم همزته
فيه كسر الهمزة واصله اغزوي فاستثقلت الكسرة على الواو ونقلت
الى ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين **واضرب واشدد واذهب**
بكسرهن انتهى وجوبا مراعاة لعين الفعل في الاول وكذا في الثاني
اذ ضمت شينه عارضة واصله امشيوا فاستثقلت الضمة
على اليا فنقلت الى الشين ثم حذفت اليا لالتقاء الساكنين واما
الثالث فانما ترك فيه المراعاة واوجبوا الكسر لئلا يلتبس بالمضارع
المبدو بالهمزة حالة الوقف وفهم من المثل ان الهمزة في الامر من
الثلاثي للوصل سواء ان كان عين مضارعه مفتوحة ام مضمومة
ام مكسورة وانه لا اعتداد بعروض الكسر والضم **كالباقي** اي كما
يجب الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز اربعة احرف ومصدره
وست واثنين وما بينهما من الاسما المتقدمة اذا دخلت همزة الاستفهام
على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغنا عنها ما لم تكن مفتوحة
فتبدل الفا على الافصح نحو الحسن عندك ايمن الله يمينك لئلا
يلتبس الاستفهام بالخبر لاتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام
وليكن هذا اخر ما اردنا ايراده على هذه المقدمة والمسول من فضل
من اطلع فيه على خلل ان يبادر الى اصلاحه ان لم يكن الجواب عنه
على وجه حسن ما يتحقق به الخلل وبعد مشاورة في ذلك اهل
فنه فاني واضعه متعرف بقصر الباع وكثرة الذلل ولولا طمعي في

في ان يكون من الثلاثة التي اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا منها ما كنفى وضايحه ولا عرض نفسه لتكليم الالسنة الجارحة والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي ان اعمل صالحا وادخلني في عبادك الصالحين

وكان الفراغ من هذا الكتاب المبارك يوم الاثنين في اخر شهر صفر المبارك على يد الفقير الحقير المعترف بالذنب والتقصير الراجي عفو ربه القدير عبد الكريم ابن علي ابن الناصر يكنا بيت الاقدح من سرمين غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين اجمعين عمله برسم مولانا وسيدنا فخر المدرسين الكرام ودخر الموالي الفخار مولانا جابر افندي ابن احمد القاضي بن محيي غفر الله له ولوالديه وللمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات اجمعين

سنة ١٠٨٣

يا ناظرا فيه سل بالله مرحمة على المصنف واستغفر لصاحبه
واطلب لنفسك من خير تريد به من بعد ذلك غفرانا لكاتبه

مد نسخط عسى دعوة بخير خالية رحم الله قاريا رحم الله كاتبه

جامعة … المكتبات